قاسيون

العدد 287
الخميس 7 كانون الأول 2006
16 صفحة ـ الثمن (20) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (1361871) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص ـ ب (35170) ـ فاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

لبنان... المعركة المصيرية بدأت..

والاحتمالات مفتوحة

..التفاصيل ص 3

الافتتاحية

عام 2006
من الدفاع
إلى الهجوم المعاكس

يشارف عام ٢٠٠٦ على الانتهاء، وإذا أجرينا تقييماً شاملاً لمحصلة الصراع بين الإمبريالية العالمية وقوى الشعوب في هذه الفترة الزمنية القصيرة لرأينا أنه قد تم تحقيق انتصارات هامة خلال هذه الفترة، تعكس ميلاً عاماً يتسم ببداية انكفاء القوى الإمبريالية وصعود قوى الشعوب.

ففي أمريكا اللاتينية تهاوت خطوط دفاع الإمبريالية الأمريكية الواحدة تلو الأخرى وأخرها كان الانتصار الباهر لتشافيز في فنزويلا ليؤكد هذا الميل الذي جعل من هذه القارة حصناً أساسياً على المستوى العالمي في مقاومتها لهيمنة الإمبريالية وإسقاط مشاريعها.

وفي الطرف الآخر من الكرة الأرضية خطت كوريا الديمقراطية خطوة جبارة بامتلاكها السلاح الذري كسلاح ردع لأية نوايا عدوانية تجاهها، وفرضت نفسها بقوة في الساحة الدولية ملهمة الشعوب، ومؤكدة أن من يقاوم ينتصر.

وفي منطقتنا أثبتت حرب تموز في لبنان كم هي عاجزة الآلة العسكرية الإسرائيلية التي كانت تسمى «الآلة التي لاتقهر»، أمام الإرادة الشعبية وفي مواجهة تنظيم أعلى مستوى منها، بل إن القوى الوطنية اللبنانية اليوم انتقلت إلى الهجوم المعاكس باعتصامها لتفعيل النتائج السياسية لانتصارها العسكري مانعة إجهاضه.

كل ذلك يؤكد ماأتى عليه الشيوعيون السوريون منذ أوائل القرن الحالي في مختلف وثائقهم حينما أكدوا أن ملامح الأزمة الإمبريالية الأمريكية تؤكد تباشير انهيار قادم لها في المدى المنظور، الأمر الذي لن يحدث دون مواجهتها بشجاعة، وممانعتها بجرأة وحكمة، مما سيفضي إلى تغيير هائل في ميزان القوى العالمي، ودخول البشرية في عصرٍ جديد رغم كل المظاهر المحبطة التي تطفو على السطح أحياناً.

من هنا وآخذين بعين الاعتبار كل هذه المتغيرات نعتقد أن كل الظروف تتكون للانتقال من الدفاع إلى الهجوم المعاكس على كل الجبهات الوطنية العامة، والاقتصادية ـ الاجتماعية والديمقراطية.

لقد كانت القوى الحية والشريفة في المجتمع السوري، داخل النظام وخارجه حتى الآن، في حالة دفاع على الجبهة الوطنية العامة، كانت تدافع عن الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية، وعلى الجبهة الاقتصادية ـ الاجتماعية كانت تصد موجات الليبرالية الجديدة ومخططاتها المختلفة، وخاصة مايمس مصير قطاع الدولة ومحاولات خصخصته بأشكال معلنة أو مستورة، وعلى الجبهة الديمقراطية كانت تصد الهجوم الديمقراطي الأمريكي المزعوم الذي يعطي الحجة لقوى الفساد كي تشدد قبضتها على حركة الجماهير مانعة إياها من الانطلاق دفاعاً عن كرامة الوطن والمواطن.

ولكن اليوم فالوضع يجب أن يتغير، فعدم الانتقال إلى الهجوم المعاكس، والبقاء في حالة دفاع هو بمثابة الموت للقوى الوطنية الشريفة، فإذا كانت المقاومة حتى الآن تجري في الاقتصاد وفي المجتمع، فالوضع اليوم يتطلب حسم الأمور الأساسية كي تتحول المقاومة إلى مقاومة بالاقتصاد وبالمجتمع، وهكذا لايمكن التغلب عليها بل تصبح محكومة بالانتصار.

فالانتقال إلى الهجوم المعاكس على الجبهة الوطنية العامة يعني أول مايعنيه وضع قضية تحرير الجولان على رأس جدول الأولويات العملية.

والانتقال إلى الهجوم المعاكس على الجبهة الاقتصادية ـ الاجتماعية يعني خلق اقتصاد مقاومة، وتكنيس أوهام ومخططات الليبرالية الجديدة التي تحولت إلى أداة إضعاف للوحدة الوطنية.

والانتقال إلى الهجوم المعاكس على الجبهة الديمقراطية يعني إطلاق الحريات السياسية للجماهير الشعبية بالدرجة الأولى، كي تستطيع مواجهة وشل قوى العدوان ومن لف لفها في الداخل والخارج.

إن عام ٢٠٠٧ هو عام الهجوم المعاكس على كل الجبهات وفي كل العالم، وسيرى الأعداء وكل قوى الشر أي منقلب سينقلبون. ■■

عقارات «أملاك الدولة»..
نافذة واسعة للنهب والفساد
والإثراء السريع.... ص7

مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال
لاللخصخصة، لاللاستثمار، لا للفساد ص8-9

الإكوادور.. امتداد آخر لليسار في أمريكا اللاتينية.... ص5

سيادة الرئيس المناضل هوغو تشافيز

مثلما كانت كل شعوب المعمورة وأحرار العالم واثقين من انتصاركم في الانتخابات بالأمس، كنا في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين على ثقة مطلقة بأن الشعب الفنزويلي المكافح سيعيد انتخابكم، وسيرسخ دوركم القيادي والطليعي في مقاومة الامبريالية الأمريكية عدوة الشعوب ورأس الإرهاب في العالم.

إن شعوب البلدان العربية التي كانت وما تزال تتعرض للتهديد والعدوان الامبريالي الأمريكي ـ الصهيوني لم ولن تنسى مواقفكم وتضامنكم معها منذ وصولكم إلى سدة المسؤولية في بلدكم الصديق. ومن هنا فإن سورية ترد لكم الجميل وتتضامن معكم إلى أقصى حد ضد العدو المشترك ـ التحالف الإمبريالي ـ الصهيوني. كونوا على ثقة أن شعبنا الذي تمرس في النضال من أجل الحرية والاستقلال والكرامة الوطنية، يلتزم بخيار المقاومة الشاملة المعتمدة على جماهير الشعب من أجل تحرير الجولان ودحر المخطط الإمبريالي ـ الصهيوني ضد منطقتنا وبلدنا.

إن انتصاركم المتجدد يعطي دفقاً وزخماً قوياً ليس فقط لشعوب أمريكا اللاتينية، بل لكل شعوب العالم في المواجهة الكبرى ضد الإمبريالية الأمريكية، ولا نشك يوماً بانتصار الشعوب على مشعلي الحرب وناهبي ثروات كوكبنا الجميل.

دمشق ٢٠٠٦/١٢/٥

■ اللجنة الوطنية
لوحدة الشيوعيين السوريين

٣٥ شركة هولندية تدعم احتلال فلسطين والجولان

أظهرت دراسة أعدتها منظمة هولندية غير حكومية، أن عشرات الشركات الهولندية تدعم أو تسهّل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والجولان السوري.

وتتضمن الدراسة الصادرة عن منظمة «مدنيين متحدين من أجل السلام» (يو سي بي) تحقيقاً يحدّد خمساً وثلاثين شركة هولندية تحظى بعلاقات مباشرة أو غير مباشرة مع الاحتلال الصهيوني، بينها ٢١ شركة تقوم مقراتها الرئيسية في هولندا، و١٤ شركة متفرعة عن شركات إسرائيلية. وثمة شركتان بين هذه الشركات الأخيرة تحظى باستثمارات مباشرة في المستوطنات، وهي «صودا كلوب إنترناشنل»، و«يونيليفر».

وقد باشرت هذه الشركات عملها في نهاية العام ٢٠٠٥ بناء على إجابات وزير الخارجية الهولندية «بن بوت» على أسئلة وجهها له البرلمان. وقال بوت، آنذاك إن لا علم له بأية استثمارات لهذه الشركات في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتسعى منظمة «يو سي بي» التي تضم ست منظمات للسلم والتنمية، إلى الضغط من أجل إصدار قرار حول النزاع العربي الصهيوني، ينسجم مع القانون الدولي. وترى المنظمة أن العلاقات التجارية الدولية تعيق إصدار قرار كهذا في الوقت الحالي.

سمعة إسرائيل الأسوأ في العالم

أظهر استطلاع دولي أجراه مستشار الحكومة البريطانية «سيمون انهولت» بالتعاون مع مؤسسة «غلوبال ماركت إنسايت»، أن سمعة إسرائيل هي الأسوأ في العالم مقارنة بـ٣٥ دولة أخرى.

وشمل الاستطلاع ٢٥ ألف شخص، طلب منهم الإجابة على عدد من الأسئلة بالنسبة لكل دولة، لجهة الاستثمارات والهجرة والتصدير والثقافة والتراث والسلطة والسياحة، حيث جاء تصنيف إسرائيل في المرتبة الأخيرة في المواضيع كافة.

وبحسب الاستطلاع فقد صنف الأميركيون إسرائيل في مرتبة أقل من الصين في مجال «السلام الدولي والأمن»، كما تم إدراجها في المرتبة الأخيرة بالنسبة للمكان الأخير الذي يود المستطلعون زيارتها، كما تم تعريف الإسرائيليين بأنهم أقل البشر انشراحا.

من جهتها، منحت مصر إسرائيل العلامات الأسوأ في المجالات كافة باستثناء العلوم والتكنولوجيا، وفي المقابل فقد منحها الروس أعلى العلامات في المستويات كافة، باستثناء «جمال المناظر الطبيعية».

مؤتمر للمحرقة «النازية» في طهران..

أعلنت وزارة الخارجية الإيرانية على موقعها الإلكتروني أن إيران ستنظم يومي ١١ و١٢ كانون الأول المقبل مؤتمرا دوليا «يفسح المجال أمام المؤرخين لتوضيح الجوانب المخفية وغير المخفية» للمحرقة النازية خلال الحرب العالمية الثانية، «لتصبح أكثر شفافية».

وأضاف بيان الوزارة أن المؤتمر سيتضمن خمسة محاور هي: «معاداة السامية، النازية والصهيونية»، «النازية والصهيونية: التعامل أو التعاون»، «غرف الغاز: النفي أو التأكيد»، «المحرقة وهجرة اليهود إلى فلسطين»، «القوانين في مواجهة من ينفون حصول المحرقة».

ودعا مركز الدراسات السياسية الدولية في الوزارة المؤرخين والباحثين إلى إرسال مقالاتهم للمشاركة في هذا المؤتمر، الذي «يحترم بشكل تام الديانة اليهودية وهو بعيد عن أي تسييس أو دعاية».

لقاء (سلام) إسرائيلي سعودي!

ذكرت صحيفة «صنداي تايمز» البريطانية الصادرة يوم الأحد ٢٠٠٦/١/٣، أن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت سيلتقي قريبا مع مسؤولين سعوديين رفيعي المستوى لبحث بلورة سبل تشكيل مجموعة من «الدول العربية المعتدلة» للتفاوض مع «إسرائيل» حول مستقبل المنطقة.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين إسرائيليين قولهم إن السعودية تضطلع تدريجيا بدور الوسيط الرئيسي في عملية السلام، وهو الدور الذي كانت مصر تؤديه من قبل، وأشارت إلى أنه قد يؤدي ذلك إلى إبرام اتفاق سلام رسمي بين إسرائيل وسبع من الدول العربية هي: السعودية والبحرين وقطر وعمان والإمارات والمغرب وتونس.

وذكرت الصحيفة باللقاء الذي انعقد في أيلول الماضي بين أولمرت وأقرب المستشارين إلى الملك السعودي الأمير بندر بن سلطان. ونقلت في السياق عن مصدر عربي قوله إن «السعوديين يريدون أن يروا أولمرت وقد التزم علنا بما تعهد به للأمير بندر في لقائهما السري في عمان».

■■

الأزمة الفلسطينية الداخلية ...

إنهاء الحوار أم تعثره ؟

عادت الساحة السياسية الفلسطينية لحرب البيانات والتصريحات، بعد فترة الهدوء النسبي الذي شهدته إثر اللقاءات التي جمعت رأسي «السلطة والحكومة» في مدينة «غزة». وإذا كانت إتفاقية «التهدئة" قد أدت إلى انخفاض وتيرة الاعتداءات الصهيونية وليس وقفها التام، فإن ماحملته الأيام الأخيرة من تصعيد في لغة الخطاب الإعلامي بين مؤسسة الرئاسة و«دناديشها" من جانب، والحكومة الفلسطينية وحركة "حماس" من الجانب الاخر، قد أعاد للمواطن الفلسطيني مخاوفه من «انفجار» وشيك، تدفع إليه بعض العناصر «النافذة» والمرتبطة بقوى محلية وإقليمية ودولية، سيطيح بكل الإنجازات التي حققها النضال الوطني، ويُدمر البنية المجتمعية الفلسطينية، وهو ما حمل جميع المراقبين على الاستنتاج بأن الحوارات قد وصلت بالفعل إلى طريق مسدود. وقد شكلت التصريحات التي أدلى بها «محمود عباس» في المؤتمر المشترك الذي عقده مع وزير الخارجية الأمريكية في «أريحا» نقطة البداية لتلك الحملة «المنفلتة من عقالها» الهادفة للإطاحة بالحكومة، وقلب طاولة الحوار، ودفع الأوضاع الداخلية الفلسطينية نحو المجهول.

جاء البيان الصادر عن اجتماعات اللجنة التنفيذية للمنظمة في الفاتح من هذا الشهر لينفخ في جمر الأزمة، على الرغم من كون هذه اللجنة «المنتهية صلاحيتها» فاقدة لشرعيتها منذ سنوات، والتي لم تعد تشكل عبر أعضائها، الانعكاس الحقيقي للواقع السياسي والتنظيمي لقوى المقاومة والعمل الجماهيري. لقد تضمنت لغة البيان مواقفاً «انقلابية» وتحريضية، عبر اشتراطاتها ومطالبتها للحكومة بالاستقالة.

كما جاءت تصريحات بعض من شاركوا بالاجتماع، لتزيد من دفع الأوضاع نحو حافة الانفجار (ياسر عبد ربه ... نموذجا) وهو مادفع بأحد المشاركين بالاجتماع «مصطفى البرغوتي» النائب بالمجلس التشريعي للقول (إن البيان لم يكن دقيقا، ولم يُعبّر بمصداقية عما جرى التوافق عليه في الاجتماع!!). وقد جاءت ردود الناطق الرسمي للحكومة، والناطق باسم «حماس» وبعض رموزها البارزين في المجلس التشريعي على تصريحات «أبو مازن» وبيان التنفيذية لتعيد للساحة السياسية حراكاً لفظياً عنيفاً، توجته تصريحات الوزير «عاطف عدوان» النارية والتخوينية، لتضيف للمشهد أزمات «دراماتيكية» جديدة.

إن الإجراءات التي تسعى إليها مؤسسة الرئاسة وتوابعها كمخرج للأزمة، لا تعدو كونها إعادة إنتاج للمأزق الراهن بطرق أخرى، فاللجنة السداسية التي شكلتها «التنفيذية» من بين أعضائها، لا تملك من الثقل السياسي والمعنوي ما يؤهلها رسم خطة الخروج من الأزمة. والتفاؤل لدى البعض من أن الحوارات لم تتوقف تماماً، بل إنها «متعثرة" فقط ، لن يعيد عربة الحوار لسكة الانطلاق. إن ما تحدث عنه «محمود عباس" في مؤتمره الصحفي مع مرشحة الرئاسة الفرنسية «سيغولين رويال» قبل أيام، يلامس جذور الخلاف (المسألة ليست خلافا على مقاعد أو مواقع، فالقضية هي قضية مبدأ ...) بكلام آخر محدد، إنها قضية البرنامج السياسي أساساً.

وإذا كان البعض في الساحة السياسية الإقليمية والدولية قد راهن على سقوط الحكومة الفلسطينية بفعل الحصار القاسي الذي تعرضت له على مدار الأشهر الثمانية من عمر تشكيلها، فإن التحرك الراهن لرئيس الحكومة داخل الساحة العربية، يؤكد فشل رهانهم. إن حجم الاهتمام والدعم المادي والسياسي والمعنوي (سورية وقطر كأمثلة) الذي حظيت بها جولة رئيس الوزراء تشير إلى تنشيط «الدورة الدموية» ليس فقط داخل جسد الحكومة _ رغم أهمية ذلك _ بل وفي حياة الشرعية التشريعية والتنفيذية التي أدت إليها انتخابات يناير الماضية، وهو ما ينبغي أن تتفهمه «الرئاسة» وتوابعها، وتسعى للتعامل مع استحقاقاته. إن المحاولات المحمومة للاستقواء على الحكومة، بالعودة للغة التهديد والوعيد_ المستندة وهماً وتضليلاً إلى النظام الأساسي الفلسطيني _ لن يساهم بحل الأزمة بمقدار ما يراكم عقبات جديدة.

إن الاصطفاف المطلوب في اللحظة الراهنة، يتطلب الخروج من ثنائية الحوار والصراع، من خلال توسيع دائرة المشاركة في الحوارات، عبر تصويب مجرى النقاشات، وإخراجها من الدائرة الضيقة «المحاصصة» إلى فضاءات أوسع «التمسك ببرنامج المواجهة للاحتلال، كسر الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة وتوابعها، تمتين بنية المجتمع الفلسطيني على قاعدة الوحدة والتآلف مع التنوع" وهذا رهن بتشكيل أدوات ضغط شعبية تقودها الشخصيات التاريخية، والعناصر النشيطة في مجالات العمل الوطني والجماهيري المتعددة، ذات السجل النظيف «وطنياً وأخلاقيا».

■ **محمد العبدالله**

الجدة الاستشهادية

هي فاطمة النجّار.. الجدّة التي بلغت السابعة والخمسين، أكبر الاستشهاديّات والاستشهاديين عمراً، والتي تركت رسالة مصوّرة وهي تحمل بندقيةً، وتتزنّر بحزام ناسف، وتضع على رأسها عصبة خضراء، وتقرأ من ورقة كتبت عليها رسالتها بخطّ يدها؟ أقدّم نفسي لله وفداءً للوطن ثمّ للأقصى، وأتمنّى أن يتقبّل الله منّي هذا العمل، وأقدّم نفسي للمعتقلين والمعتقلات، وأسأل الله أن يفكّ أسرهم...

الجدة لم تختر هذه الخاتمة لحياتها، فهي تمنّت أن تحجّ إلى بيت الله الحرام، وأن تصلّي في الأقصى مقدّسة حجّتها، وأن تبتهج في ما تبقّى لها من عمر برؤية أحفادها وهم يكبرون تحت ناظريها، تحت جناحي آبائهم وأمهاتهم، يمرحون في شوارع كغيرها من شوارع مدن وقرى هذه الدنيا، شوارع لها أرصفة، يمر عليها متسكعون، وفضوليون يتسلّون بالتفرّج على واجهات المحال التجاريّة، شوارع يتقافز الصغار فيها على دراجاتهم، يتنطّطون، ويتأودون بدرّاجاتهم بين السيّارات تلاحقهم تحذيرات سائقين قلقين عليهم، يرون فيهم أطفالهم أو من سيكونون أطفالهم ذات يوم بعد أن يتزوّجوا من فتيات قمحيات اللون، شوارع تفضي إلى حدائق للنزهة واجتماع الناس ليستمتعوا بالماء والخضراء والوجه الحسن، شوارع يتطاير فيها أطفال المدارس كالفراش مثيرين جلبة وفرحا وبهجة للناظرين، لا شوارع تحرث أرضها الدبابات، وتترصّد الرشاشات بالموت من يتحرّك فيها.

لكن هذا لا يحدث، فالشيخة فاطمة أم محمّد وإن تمنّت هذا المشهد، فهي لا ترى سوى صواريخ تنقضّ على البيوت فتهرس تحتها الأمهات والآباء والأطفال، ولا ترى لأطفال بيت لاهيا وكل فلسطين سوى مصير (محمّد الدرّة) و(هدى غالية) !.

أم محمّد شلعت قلبها صيحة هدى على شاطئ البحر، وهي تنعف التراب على رأسها؟ يابا .. وأبوها لا يجيب، وصيحتها تتبدّد على أمواج البحر، وتحت سماء تظل البشر أجمعين، فلا يهبّ لنجدتها أحد، ولا يرتفع ميزان العدل والحقّ لعقاب المجرمين!.

أم محمّد انطلقت في مقدمّة سيدات بيت حانون لفكّ الحصار عن فتية شجعان طوّقتهم على الأرض دبابات، ومن السماء صبّت عليهم النيران طائرات الآباتشي.

أم محمّد أوجعها مشهد مزق أجساد أفراد عائلة (العثامنة) في بيت حانون، وفطّرت فؤادها برك الدم ، فأضمرت فعلاً يكون رسالة...

اعتاد المحتلّون أن يمنعوا دخول من هم دون الأربعين للصلاة في المسجد الأقصى أيام الأعياد والمناسبات الدينيّة، وأيّام الجمع في رمضان، واعتادوا أن يحرموا من هم دون الأربعين من دخول الخطّ الأخضر، على اعتبار أن من هم في هذه العمر يميلون للتضحيّة بأنفسهم كونهم شباباً فائري الدم، ليس وراءهم زوجات وأولاد وبنات.

أم محمّد لم تكتف بفرد سجّادة الصلاة والاكتفاء بالدعاء على المحتلّين قساة القلوب، سائلةً الله أن يعاقبهم على أفعالهم، وأن ينتقم منهم، ولكنها طوت سجّادة الصلاة، وضربت استخارة، فقرّ قرارها أن تنزل إلى ميدان المعركة بنفسها _ هل تأمّلتم ملامحها؟ أليست تشبه الربّة (عناة) في التراث الكنعاني، ربّة الخصب، والزواج، والحرب؟ كأنّ لسان حال الجدّة يقول: هذه الحياة ما عادت تطاق، وهؤلاء الجنود المجرمون لا بدّ أن يخافوا (كل) الفلسطينيين، من (كل) الأعمار، فالغضب لا عمر له لأنه يولد على أرض فلسطين مع المشيمة، ويغذّي كحبل السرّة.

شيخة الاستشهاديين والاستشهاديات في عقدها السادس ليست فتاةً غرّةً، وفتياتنا يولدن كبيرات العزيمة في كنف أمهات عجنتهن المآسي، وآباء توارثوا روح وعزيمة الفداء.

لم تفشل أم محمّد في قصّة حب لتقع في اليأس، ففي روحها نبع حب فيّاض، وإلاّ ما الذي يدفعها لما فعلت؟!

لم تخسر أم محمّد رأس مالها في بورصة الأسهم، فأسهمها تضمنتها رسالة (الوداع) التي جاشت بها نفسها الطاهرة المؤمنة.

لم تيأس أم محمّد لأنها عاقر، فهي أم فلسطينيّة ولود لها أبناء وبنات وأحفاد وحفيدات.

لم تكره أم محمّد العيش لأنها مصابة بوهن الجسد، أو لأنها عالة، فهي قويّة الجسد، والروح، والإيمان، وهي ركضت إلى مسجد النصر سابقة البنات الصغيرات، رفرفت بأجنحتها على شباب رضعوا حليب أمهاتهم فشبّوا كبار النفوس والنخوات.

العلّة التي عانت منها أم محمّد منذ جاءت إلى الحياة هو الاحتلال، ودبابات الاحتلال، وطائرات الاحتلال، وعذابها سقوط الشهداء، والضحايا، وتفجّع الأمهات، ورحيل الأزواج في أول رحلة الحياة الزوجيّة تاركين وراءهم زوجاتهم الشابات بأثواب الحداد، وأبناءهم وبناتهم أيتاماً في حياة شاقة وعرة موحشة.

هل فهم هذا العالم اللاهي الظالم المنافق انفجار الجدّة أم محمّد وهي في هذا العمر؟!

هل تأمّل العرب والمسلمون وجه (عروس) فلسطين الجدّة أم محمّد، وسمعوا كلماتها جيّدا؟!

هل هزّت فعلة أم محمّد قلوب وضمائر الذين يسهمون في (تجويع) شعب فلسطين عربا ومسلمين، وتفاقم الويلات التي يصبّها الاحتلال الصهيوني عليه يوميّا ؟!

أم محمّد أبلغت الأسرى أنها تحمل همّهم، تفكّر فيهن وفيهم، في الذين اكتهلوا وراء القضبان ودبّت الأمراض في أجسادهم، وفي اللواتي أنجبن في الزنازين بعد انتزاعهن من بيوتهن الأسريّة.

أم محمّد النجّار مضت بعيداً (بانتفاضة) سيدّات بيت حانون، وفي معاني الاستشهاد كاحتجاج ورفض إنساني للذّل والهوان والقبول بموت يومي يبتلي به المحتلون شعبنا.

كلمات أم محمّد، تجاعيد وجهها، التماعة عينيها وهي تحتضن البندقيّة، وتتلو كلماتها لشعبها، لأبنائها وبناتها، وأحفادها وحفيداتها، كلّها تقول؟ نحن شعب لن يموت، فعزيمة الشيوخ أمضى عندنا من عزيمة الشباب، وتجاعيد الوجوه، ووهن العظام، وحّب الأحفاد والحفيدات، لن تكون عائقا، بل هي الدافع للانفجار في عدو يقتلهم أمام عيوننا، يحرمهم من الحنان، يمزّق أجسادهم في أحضان أمهاتهم...

أم محمّد، يا أمنّا، يا جدتنا الزيتونة المباركة، لك المجد، فأنت بفعلك المعجز تلهموننا، وتمنحيننا الثقة، وتنقّين نفوسنا من اليأس، والشعور بالعجز، فنحن شعب كثير بنفسه، بمعجزاته التي لا شبيه لها، بتجدد طاقاته في الميدان...

أم محمّد! جيش بكامله دخل المعركة، وأين الجيوش التي بشجاعة، وإيمان، وجسارة شيخة الشهداء هذه؟!

أم محمّد استشهدت لفرط حبّها للحياة الكريمة، وكرهها للموت والاحتلال. فلعنة الله على المحتلين الذين حرموا الأحفاد من جدّتهم، وحرموا الجدّة من شيخوخة مريحة على ثرى وطنها.

■ **رشاد أبو شاور**

هكذا يفكر الأكاديميون الصهاينة!

اعتبر البروفسور في الاقتصاد في الجامعة العبرية الصهيوني ميخا ميخائيلي، في مقال كتبه في صحيفة هآرتس، أنه من أجل التوصل إلى اتفاق مع سورية بشأن هضبة الجولان، وفي ظل إصرار تل أبيب على الاحتفاظ بالشواطئ الشرقية لبحيرة طبرية، يمكن إجراء عملية تبادل أراض بين لبنان وسورية وإسرائيل، تحصل سورية بموجبها على مساحة مماثلة على طول حدودها مع لبنان الذي يحصل في المقابل على مساحة مماثلة من شمالي الجليل. ويقترح ميخائيلي الإجراء نفسه مع سورية والأردن، من أجل تقريب «الحل السياسي».

ورأى ميخائيلي صعوبة في معرفة ما إذا كان البدء بالمفاوضات مع سورية للتوصل إلى اتفاق سلام، هو مسألة أسابيع أو شهور أو سنوات. وأوضح أن السنوات الـ١٢ الأخيرة تشير إلى أن المفاوضات تصطدم بقطاع بري على طول بحيرة طبرية، ترى إسرائيل في مواصلة السيطرة عليه ضرورة حيوية، في حين ترفض دمشق التنازل عن أي شبر من أرضها.

أضاف «لو كان بالإمكان إبقاء هذا القطاع المشار إليه تحت السيطرة الإسرائيلية، في مقابل نقل منطقة أخرى بمساحة مماثلة من إسرائيل إلى سورية، لكان من الممكن إيجاد حل للمشكلة، ولكن الحدود مع سورية لا تتيح إجراء مثل هذا التبادل، منطقة صغيرة بالقرب من الحمة. لا يوجد منطقة يمكن نقلها إلى سورية من دون المس بإسرائيل، من دون أن يزيد ضررها على الفائدة من إبقاء القطاع المذكور على طول البحيرة».

وتابع انه من الممكن إجراء تبادل مناطق عن طريق إشراك لبنان، خاصة مع افتراض أن اتفاق سلام مع سورية سيؤدي إلى اتفاق سلام مع لبنان.

ولفت ميخائيلي إلى أن المنطقة المختلف عليها، التي ترى إسرائيل ضرورة في إبقائها تحت سيطرتها، تبدأ من جنوب بحيرة طبرية وحتى جسر بنات يعقوب، بمساحة تصل إلى ٤٠٥٠ كيلومترا مربعا. ومن هنا فهو يقترح نقل مساحة مماثلة من لبنان، على طول حدودها مع سورية، إلى سورية، وفي المقابل يحصل لبنان من إسرائيل على مساحة موازية من شمالي الجليل.

واعتبر «أن هذا الحل يعني أن تتنازل إسرائيل عن مناطق تحت سيادتها، ولكن يبقى السؤال أولا هل قيمة القطاع المذكور على طول بحيرة طبرية يزيد عن المساحة التي ستتنازل عنها إسرائيل في شمالي الجليل؟ وثانيا هل يتيح مثل هذا التنازل التوصل الى اتفاق سلام مع سورية»؟

هكذا يفكر الأكاديميون الصهاينة. فأين أكاديميونا، وهم موجودون، من كل ذلك؟؟

■■

الأفعوان «ميليس»

يطل برأسه من جديد!

لم يكد يختف ذكر المحقق الألماني سيئ السمعة (ديتليف ميليس) عن وسائل الإعلام، إثر إعفائه من مهمته كرئيس للجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال الحريري، حتى أطل برأسه مجدداً بعيد اغتيال النائب في البرلمان اللبناني ووزير الصناعة بيار أمين الجميل، ليوجه أصابع الاتهام ضد سورية و«حلفائها» في لبنان بارتكاب الجريمة قائلاً: «العلامات بعد هذا الهجوم تشير إلى أن الغرض هو إسقاط الحكومة اللبنانية. إنها عناصر موالية لسورية في لبنان، لديها أهداف واضحة»..

وقال ميليس، في مقابلة مع صحيفة «تسايتونغ» الألمانية، «إنه هجوم على الحكومة اللبنانية، ومشروع المحكمة الدولية والأمم المتحدة».

(ديتليف ميليس) هذا، كانت قد فاحت رائحة ارتباطه وعمالته لأجهزة المخابرات الأمريكية والصهيونية، قبل تعيين القاضي البلجيكي (برامیرتز) مكانه، وقد نشرت العديد من الصحف ووسائل الإعلام الألمانية والغربية بشكل عام معلومات موثقة عن تاريخه المهني المليء بالرشاوى والتزوير وتزييف الحقائق والادعاءات الباطلة، الأمر الذي أفقده كل مصداقية، وعجل في عزله وإقصائه من منصبه الذي يتطلب الحيادية والموضوعية والنزاهة..

ويبدو من خلال تعليق ميليس على جريمة اغتيال الجميل التي لم يظهر فيها أي دليل إلى الآن، أن دوره في المشروع الأمريكي الجديد للمنطقة لم ينته بعد، وأن الحملة الإمبريالية الشرسة على سورية وإيران والقوى الوطنية اللبنانية والفلسطينية مازالت تتطلب إطلالات إعلامية لأشخاص مثل «ميليس» ليقوموا بالقصف التمهيدي تهيئة لأي إجراء عدواني إمبريالي. ■■

لبنان... المعركة المصيرية بدأت.. والاحتمالات مفتوحة

الاعتصام الشعبي المفتوح للمعارضة اللبنانية في ساحتي رياض الصلح والشهداء من أجل إسقاط الحكومة «المتأمركة»، والذي بدأ بمظاهرة جماهيرية هائلة هي الأكبر والأعظم في تاريخ لبنان، هو الأول من نوعه دولياً بالنسبة للقوى المانعة للمشروع الكوني الإمبريالي المعولم الذي شرع يحارب الأمريكيين بأسلحتهم ذاتها بعد أن اعتمد شكلاً يشابه إلى حد كبير (الثورات البرتقالية) التي ابتدعها استراتيجيو البيت الأبيض، ليسقطوا من خلالها الأنظمة التي تعصى أوامرهم، فعادت لترتد عليهم وبالاً وثبوراً!!

هذا الاعتصام الذي سيسجله التاريخ كواحد من أكبر الاعتصامات المعانقة للمشاريع الإمبريالية في بلد صغير، جمع حشدا كبيرا من كافة القوى الوطنية اللبنانية على اختلاف تعريفاتهم وإيديولوجياتهم: اليسارية والقومية والدينية والاشتراكية، وأثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن تداخلاً كبيراً بدأ يسم التصنيفات السياسية بمعناها الكلاسيكي، بحيث أصبح هناك تداخل كبير بين ما يطرحه اليساري الشريف والقومي الشريف و«الديني» الشريف..

المسؤولون العرب في الدول التي أسماها الأمريكيون «دول الاعتدال» راحوا يتحدثون عن هجوم على طائفة محددة، وسارعوا للتحذير من حرب أهلية قد تنشأ في أية لحظة، ملمحين إلى احتمال تدخل من ذلك النوع العصبوي الذي يطيب للأمريكيين أن ينهجه جميع حكام وقوى وأحزاب وشوارع المنطقة. فها هو الرئيس المصري حسني مبارك الغني عن التعريف، وفي موقف يحمل دلالات خطيرة، يصرح متوعداً: «لو استمرت المسيرات فترة طويلة وأخذت طابعا طائفيا سيأتي من يناصر السنيورة من الخارج.. من بلاد عربية كثيرة»!!

أما الإدارة الأمريكية التي وصل دعمها لحكومة «السنيورة» لدرجة بدا فيها سافراً مدى أهميتها بالنسبة إليهم كإحدى نقاط الارتكاز، فهي إلى الآن تبدو عاجزة، وإن كان من المتوقع بشدة أن تحاول إعادة الهجوم بصورة ربما تكون الأعنف من نوعها ليس على لبنان فقط وإنما على المنطقة برمتها، حيث لا تنفك تغذي الحساسيات الطائفية والمذهبية، وتنشر لوائح بأسماء شخصيات سياسية ودينية سيحاول «الإرهابيون» اغتيالها، محاولة تصوير المسألة وكأنها ساحة مواجهة بين الحلف السوري الإيراني (الإرهابي والمعزول) من جهة، والمعسكر اللبناني (المستقل الإرادة) والعربي والدولي (الشرعي) من جهة أخرى..

ويبقى الأهم هو ما يجري على أرض الواقع، فميدانياً ما تزال قوى المعارضة مرابطة حول السراي الحكومي بقوة وحزم، وهي مصرة على عدم مغادرة الساحات والشوارع قبل إسقاط عملاء الإمبريالية والصهيونية الممسكين بزمام السلطة، لتستثمر الانتصار العسكري الذي حققته المقاومة سياسياً واقتصادياً ومعنوياً من خلال حكومة وطنية تأخذ على عاتقها النهوض بلبنان، وتعد بأن هذا الشكل من الاحتجاج سيستمر بالتصاعد وسيأخذ أشكالاً أكثر تأثيراً ووقعاً في الأيام القليلة القادمة، بينما يحاول رموز وقادة قوى الأكثرية الوهمية في الطرف الآخر اختلاق مشاكل أمنية استفزازية لدفع الأمور نحو الاقتتال الطائفي والفلتان الأمني ليأتي الإنقاذ من الخارج، ويكثرون إعلامياً الحديث عن التقسيم وعن الكانتونات وهو هدف تاريخي أمريكي – صهيوني، وأملاً في تحقيق هذا الهدف، يفلتون الرعاع والمرتزقة في الزواريب، وهؤلاء يعتدون تارة على المعتصمين في رواحهم وغدوهم، وقد سقط أحد الشهداء جراء ذلك، وتارة يهاجمون العمال السوريين رغبة في استفزاز سورية ودفعها لارتكاب خطأ سياسي.

والأخطر هو ما حدث مؤخراً من استنفار للميليشيات وإعادة تسليحها بغية زجها في معركة تشير كل الدلائل أنها قد تندلع في أي وقت، حتى وإن أدى ذلك إلى انفضاض الأنصار والتابعين..

إن الصراع المصيري الدائر الآن في لبنان والذي لا بد أن يحسم لصالح القوى الوطنية المقاومة والمانعة، ستنعكس نتائجه على الشرق كله، لذلك يجب على جميع القوى الشريفة في المنطقة دعمه سياسياً وإعلامياً، والاستعداد لأشكال أخرى من الدعم عند الضرورة، فالمعركة مستمرة والعدو واحد..

mjihad@kassioun.org ■

الضحك والموت في بغداد

«انتباه! لقد أعلن رامسفيلد (وزير دفاع إدارة بوش الأسبق) عن خروج القوات الأمريكية من العراق اعتباراً من ١-١-...» الوجه يلتوي، ثم يستأنف الممثل الكوميدي قائلاً: "عفواً... الأمريكيون يرحلون حقاً، لكن واحداً واحداً. لقد أجري الحساب، وسيكونون جميعاً في ديارهم في حوالي... أقل من ستمائة سنة..."

هل لا يزال تمثيل الكوميديا ممكناً في العراق؟ كل مساء، تقدّم قناة الشرقية، وهي إحدى قنوات التلفزيون الفضائية العديدة التي أنشئت منذ الغزو الأنغلوأمريكي في نيسان ٢٠٠٣، ذلك بشيء من النجاح. "كاريكاتور" هو برنامج يدوم خمسةً وأربعين دقيقة وتقدّم فيه هذه القناة "أخباراً حقيقية كاذبة" يومية، يجهد لتحويل أخبار اليوم إلى مواد مضحكة. بعد ثلاث سنوات من بدء البرنامج، أصبح أحد أكثر المشاهد السمعية الصوتية شعبيةً في العراق.

الفساد، جشع الأحزاب السياسية، حكومة "الأشباح"، الوزراء الذين يمضون أوقاتهم في الخارج أكثر مما يمضونه في مكاتبهم في "المنطقة الخضراء" المحصنة في بغداد، زيادة عدد أفراد الشرطة، الفظاظات، التجاهلات والأخطاء الأمريكية الفادحة هي المواضيع المفضلة للبرنامج. "نحن لا نتطرق للدين، ولا نسمي أبداً السياسيين الذين نطلق سهامنا عليهم ولا نعيّن الميليشيات أو المجموعات المسلحة التي نهاجمها"، هذا ما أسرّ به مؤخراً نجم البرنامج وليد حسن جعاز لزميل عراقي. لكنّ هذا الحذر لم يفلح في إنقاذه. ففي ٢٠ تشرين الثاني، اغتيل هذا الكوميدي الشيعي الذي يبلغ من العمر ٤٧ عاماً ووالد خمسة أبناء على يد عصابة تنتمي لميليشيا مسلحة كانت تنتظره قرب منزله في بغداد بأربع رصاصات في الصدر. في اليوم التالي، ذهب زملاؤه الثلاثة الذين كانوا يمثلون معه إلى سوريا. "للراحة"، يفسر صحافي في القناة. ليس أكيداً أن يستأنف برنامج "كاريكاتور" من جديد.

هكذا تمضي الحياة، صاخبةً ومميتة، منذ نحو أربع سنوات في العراق. فالعراقيون، الذين يمضون معظم أوقاتهم في بيوتهم بسبب تزايد فقدان الأمن ومنع التجول اليومي في الثامنة مساءً والبطالة، أصبحوا متفرجين نهمين على التلفزيون. من الناحية النظرية، لم يكن لديهم في ظل الدكتاتورية مجال للتفرج إلا على أربع قنوات رسمية، لكنّ الأثرياء منهم كانوا يخاطرون بإخفاء أطباق الالتقاط للتفرج سراً على القنوات الفضائية، ويدفعون للشرطة حين تدرك ذلك. أما الآن، فقد غطت أطباق الالتقاط أسطح بغداد والمدن الأخرى.

لكن في عراق اليوم، أصبحت الفكاهة ممارسةً أشد خطراً مما كانت عليه في ظل النظام السابق. يقول جاسم شرف، الممثل الكوميدي الشهير: "في عهد صدام، لم يكن بإمكاننا أن نذكر اسم الله أو الرئيس أو أقربائه أو وزرائه، لكننا كنا نتمتع بشيء من التسامح". أما اليوم، ففلتة لسان ترسلك إلى المشرحة بدلاً من أن ترسلك إلى زنزانة.

يدعى صاحب قناة الشرقية سعد البزاز، وهو رجل أعمال سني وبعثي سابق تائب يعيش اليوم لاجئاً في لندن. وقد منع منذ بضعة أسابيع بثّ هجاء مضحك يدور حول محاكمة صدام حسين. يقول أحد أقربائه المقيمين في بغداد: "إذا علمنا أنّ ثلاثةً من محامي الطاغية السابق قد اغتيلوا، وأنّ ثلاثةً من صحافيينا قتلوا أيضاً هذا العام، فإنّ ذلك يظهر أنّه لم يعد أحدٌ اليوم في منأىً من الانتقام".

طالب السوداني شيعي علماني يبلغ الأربعين من عمره وأسس لمفهوم برنامج أسبوعي آخر يتمتع بنسبة مرتفعة من المشاهدة عنوانه: "الحكو... مات!". كان الموضوع مكرساً لهذا البرنامج الجديد اللاذع الذي بدأ بثه على قناة الشرقية في مطلع شهر تشرين الأول. وقد تركت محاكمة القرن مكانها لموضوع آخر يتعلق بالمخاطر الجدية للتقسيم الإثني المذهبي التي تهدد البلاد. وهكذا، يعلن سعد خليفة، وهو نجمٌ كوميدي محلي يستخدم كل أشكال التنكر (على شكل امرأة أو ملاكم أو غطاس، الخ...)، بصوت رصين إقامة مؤتمر كبير في بغداد لـ"جامعة جمهوريات العراق". يقول الممثل الكوميدي ببالغ الجدية: "شرعت حكومتا الوزيرية والكسرة (وهما حيان متجاوران في بغداد، أحدهما سني والآخر شيعي) في إجراء مباحثات سلام بينهما. وفي المقابل، لا تزال هنالك مشاكل بين جمهوريتي الكرادة داخل والكرادة خارج". وهما شارعان في حي مركزي واحد في بغداد يهرب منه المقيمون السنة كثيراً في هذه الأزمنة التي تشهد التطهير العرقي بالرشاشات.

"هنالك مسألة أخرى شديدة الحساسية على طاولة مؤتمر الجامعة، وهو الحظر غير المحتمل الذي يتواصل ضد جمهورية باب الشرقي"، وهو حي بغدادي يرتاده العديد من الناس ليزوروا متاجره التي تبيع المنتجات الإلكترونية بسعر منخفض.

ذاعت شهرة سعد خليفة منذ عهد صدام، وهو رجلٌ قصيرٌ سمين، ويحلم بصوت مرتفع بالتحول إلى قط سائب. "لماذا؟"، يسأله ممثل آخر، فيجيب قائلاً: "هل رأيت في حياتك أحداً يسأل قطاً إن كان كردياً أو عربياً، سنياً أو شيعياً؟" وفي حلقة أخرى من "الحكو... مات"، يعلن خليفة وهو يرتدي لباس أمراء: "نحن في العام ٢٠١٧، وأنا آخر عراقي على قيد الحياة. لي كل النساء والسيارات الجميلة والثروة. لي أنا قبضات الكهرباء: أقرر وحدي الساعة التي تقطع فيها!"

يقدّر البغداديون عالياً هذه الفكاهة السوداء، وهم الذين لم يعودوا يحصلون وسطياً على الكهرباء إلا لمدة ثلاث إلى خمس ساعات يومياً وفق الحي الذي يسكنونه. وخاصةً وفق الانتماء الاجتماعي أو المذهبي الذي يغلب على سكانه. يؤكد مؤلف هذا البرنامج والذي باع كل حقوقه للقناة مقابل ٢٥٠٠ يورو أنه "لم يعد لديه "أمل بالنسبة للعراق". وهو يعتقد أنّ الوزراء المتتابعين غير أكفاء ومنشغلون بملء جيوبهم. كما يعتقد أنّ التجربة الديموقراطية التي وعد بها الأمريكيون قد ولدت ميتة. طالب السوداني يائسٌ حقاً، مثله مثل جميع الفكاهيين.

■ **بقلم: باتريس كلود**

الجنود الإيطاليون يحتفلون بانسحابهم من العراق

أقامت المفرزة الإيطالية المشاركة في احتلال العراق حفلاً عسكرياً كبيراً بمناسبة انسحاب جميع جنودها منه، بمشاركة وزير الدفاع الإيطالي التوريو باريزي. وكانت إيطاليا قد أعلنت مطلع الشهر الجاري مغادرة آخر جنودها المشاركين في احتلال العراق في ختام عملية بدأت في حزيران من العام ٢٠٠٣ في أعقاب الغزو الأميركي، وفقدت خلالها ٢٩ جندياً.

وقال أحد الضباط الكبار في الجيش الإيطالي إن «آخر الايطاليين غادر إلى الكويت ومن هناك باتجاه ايطاليا» مشيراً إلى أن «الجنود الايطاليين كانوا قد أوقفوا مشاركتهم كليا في العمليات العسكرية قبل ستة أسابيع».

إن هذا الفرح الغامر للجنود الطليان بالانسحاب من «المستنقع» العراقي، يؤكد أن المستعمرين الجدد لم يهنؤوا لحظة في بلادٍ الرافدين العصية على الهزيمة، وأنه قريباً سيشهد العالم خروجاً مخزياً للمحتلين الأمريكان ولكن دون احتفالات، لأن خسائرهم الهائلة التي ستفتضح عاجلاً أو آجلاً ستكون عائقاً بينهم وبين أية مظاهر للفرح.. وإن غداً لناظره قريب..

اعتداءات جديدة على العمال السوريين في لبنان..

شن رعاع قوى ١٤ شباط حملة مسعورة ضد بقايا العمال السورين في لبنان، حيث قام العشرات منهم بهجمات منظمة على العمال السوريين والسيارات السورية في مختلف المناطق اللبنانية، وأكد مصدر داخل الجهاز الأمني اللبناني أن عمالا سوريين قتلوا في محلة الظريف وقصقص والأشرفية بعدما تعرضوا لهجمات بالسكاكين والعصي، وأن هجمات المرتزقة طالت أيضا عدد من حراس المباني من التابعية السورية وجرح وفق حصيلة أولية تسعة عشر عاملا إصابات ثلاثة منهم خطيرة. وطالت الهجمات أيضا السيارات العمومية والخصوصية السورية، وقد سجل تحطيم زجاج سبعة سيارات عمومية وواحدة خصوصية. وتوقع المصدر أن يلجأ فريق (السابع عشر من أيار الجديد) عبر أدواته في الأجهزة الأمنية اللبنانية إلى اعتقال العشرات من العمال السورين وفبركة اتهامات تخدم حملة تجارة الدم وتوظيفها سياسيا..

وتتواصل هرطقات الحريري..

يستمر النائب سعد الحريري في تصعيد هجومه الحاقد على سورية وإلقاء التهم عليها، وقد توقع في مقابلة نشرتها الثلاثاء ٢٠٠٦/١١/٢٨ صحيفة الأهرام المصرية أن يتعرض هو والنائب وليد جنبلاط لمحاولة اغتيال. حيث قال الحريري حرفياً: «مسلسل الاغتيالات مستمر والدور الآن على اثنين هما وليد جنبلاط وسعد الحريري».

وحمل الحريري مسبقاً، أجهزة الأمن السورية مسؤولية الاغتيالات اللاحقة قائلاً: «الأمن اللبناني يواجه جهازاً أمنياً لدولة قائمة بذاتها ولا يواجه مجموعة قتلة أو إرهابيين.. سورية خرجت ولكنها لم تترك لنا جهازاً أمنياً سليماً أو قادراً على العمل بكفاءة».

وردا على سؤال عن رأيه في حزب الله قال «سلاح حزب الله» وأمواله كلها من إيران، وكل دعمهم من إيران، وبالتالي قرارهم ليس ملكهم..

٣٥٠ مليار دولار كلفة حرب العراق

وصلت حصيلة الكلفة (غير النهائية) للحرب العدوانية الأمريكية على العراق منذ آذار العام ٢٠٠٣ إلى أكثر من ٣٥٠ مليار دولار. جاء ذلك في تقرير أصدره مكتب الموازنة في الكونغرس الأمريكي الذي أكد أن هذه الحصيلة آخذة بالارتفاع بشكل يفوق كل التوقعات..

وكانت هيئة الأبحاث في الكونغرس قد ذكرت في أيلول الماضي أن الكلفة الشهرية للحرب على العراق سجلت ارتفاعا كبيرا منذ مطلع العام ٢٠٠٦، وقفزت إلى ثمانية مليارات دولار للشهر الواحد، مقارنة بـ٤ .٦ مليار شهرياً في العام الماضي. ■■

في لقاء خاص بقاسيون.. نائب الأمين العام للحزب الشيوعي الهندي الماركسي:

الاحتقان العالمي ضد الإمبريالية جاهز وعلينا التقاط اللحظة التاريخية

تواصل قاسيون نشر سلسلة اللقاءات التي أجرتها بعثتها في بيروت على هامش مشاركة وفد اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في فعاليات المؤتمر الدولي لدعم المقاومة الذي انعقد في الفترة بين ١٦-١٩ تشرين الثاني المنصرم. وفي هذه المساحة ننشر مقتطفات من اللقاء الحواري الذي دار مع الرفيق محمد سليم نائب الأمين العام للحزب الشيوعي الهندي الماركسي وهو نائب في البرلمان الهندي عن مقاطعة كلكتا التي يتولى الحكم فيها إقليمياً حكومة محلية تضم عدداً كبيراً من الوزراء الشيوعيين. ونشير إلى أن الرفيق محمد سليم الذي يستند في قاعدته الانتخابية المباشرة إلى ١،٥ مليون ناخب هندي صوتوا له، يبلغ من العمر ٤٨ عاماً، مما يشير إلى وجود قيادات شابة نسبياً في صفوف الحركة الشيوعية الهندية ما يضمن لها منطقياً استمرارية المستقبل ولاسيما في ضوء رؤيتها للوضع الداخلي والدولي ونضالها الميداني.

❖ الرفيق محمد سليم أهلًا بكم على صفحات قاسيون، كيف تنظر للوضع الدولي؟

من ناحية التحديات والإحتمالات، فالآن وللمرة الأولى بعد ١٥ عاماً من السياسات الليبرالية الجديدة والعولمة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي بدأ سكان الأرض يعيدون طرح الأسئلة، وهو ما يشكل فرصة أمام القوى اليسارية والتقدمية والشيوعية في العالم، كون هذه السياسات لم تقدم أي شيء لشعوب الأرض التي أصيبت بخيبة أمل وإحباط في أصقاع المعمورة مما قدمته هذه السياسات. وحتى داخل البلدان الرأسمالية ذاتها هناك صراع اجتماعي يزداد احتداماً والولايات المتحدة تقبع في وضع لا يسمح لها بالاستمرار..

❖ بحكم أزمتها الداخلية؟

بحكم أزمتها الداخلية وفشل سياساتها الخارجية، فقد جرت العادة أن تكون هناك أزمة في الوضع الداخلي الأمريكي تعوض عنها سياسات خارجية ناجحة أو تكون هناك سياسات خارجية فاشلة تعوض عنها نجاحات ما في السياسة الداخلية. ولكنها المرة الأولى التي تعاني فيها الولايات المتحدة من فشل مزدوج: أزمة اقتصادية وسياسية في الداخل وأزمة في السياسات الخارجية. انظر إلى أفغانستان، إيران، والعراق، وكورية الديمقراطية. ولذلك لم يعد صحيحاً القول السابق إن الولايات المتحدة تحدد التطور العالمي حيث بات الناس يدركون وجود أطراف وقوى جديدة تشكل قاطرة العالم. فالصين تحقق نجاحات كبيرة في التجارة والاقتصاد، وفيتنام تسجل أعلى نسبة نمو في آسيا وحتى أولئك الذين كانوا يتشدقون بفشل لاشتراكية بدأوا يقولون إنه حتى ضمن الاشتراكية بإمكانك تحقيق نجاحات وبموازاة ذلك تجد شعوب العالم الإسلامي سواء في الدول الإسلامية أو في الدول التي توجد فيها شرائح سكانية واسعة من أصول إسلامية وقد طفح الكيل معها تحت وطأة إحباطها من السياسات الأمريكية وهي تدرك في الوقت ذاته إن قيام ردود أفعال على شاكلة ممارسات القاعدة لن تشكل حلاً ولذلك فإن هذه الشعوب بدأت تبحث عن مصدر حماية لها وعن أشكال لمقاومة الامبريالية الأمريكية. ولبنان يشكل نموذجاً عن ذلك فلدينا حزب الله وهو حزب إسلامي مناهض للعدوانية الإسرائيلية الأمريكية يقف جنباً إلى جنب مع الحزب الشيوعي اللبناني، علماً بأن الامبريالية الأمريكية و الإنكليز والفرنسيين كانوا يستخدمون الإسلاميين طيلة القرن ضد الشيوعيين والحركة التقدمية عموماً. ولكنها لم تعد اليوم في وضع يسمح باستغلال جماهير المسلمين..

❖ وبهذا المعنى أصبح لدينا جبهة مضادة من الشيوعيين والإسلاميين الوطنيين.

نعم فالإمبريالية الأمريكية خاضت حرباً مع الشيوعيين وتخوض حرباً مع الإسلاميين مما دفع هذين الطرفين للتقارب سوياً في وجهها. ومن ناحية ثانية فقد أدرك الإسلاميون أنهم في نضالهم ضد الإمبريالية الأمريكية يحتاجون لإيديولوجية متسقة في التزامها ووجدوا في الماركسيين أفضل مصادر الفكر اتساقاً في العالم وأكثر الناس التزاماً فكرياً. وهناك في الوقت ذاته تجربة أمريكا اللاتينية في الحديقة الخلفية للإمبريالية الأمريكية وهي تجربة بدأت من بلد واحد منفرد هو كوبا وباتت تغطي أمريكا اللاتينية برمتها تقريباً لتجعلها تقف ضد الهيمنة الأمريكية. وبهذا المعنى فإن وضعاً دولياً جيداً يظهر.

❖ وماذا بخصوص منطقتنا؟

من سوء الحظ أن ضعف الحركة الشيوعية واليسارية في العالم العربي على امتداد السنوات الخمسين الماضية لا يزال يلقي بظلاله السلبية على الرغم من أن الوضع جاهز والجماهير مستعدة ولكن هذه الحركة تفتقد شبكة عملها لتعبئة الجماهير وهذا يمثل تحدياً..

❖ تقصد العامل الذاتي؟

العامل الموضوعي متوفر وبالنسبة للعامل الذاتي فهو يختلف من بلد لآخر ولكن لدينا بعض القوى التي يمكنها العمل ولكن عندما لا يكون هناك قوى وأحزاب فالجماهير لن تخوض النضال وإذا لم يكن هناك حزب شيوعي قادر على تعبئة الجماهير فمن سيؤدي المهمة. هذا هو الوضع العالمي وعلينا التقاط اللحظة التاريخية..

■■

■ بعد ١٥ عاماً من السياسات الليبرالية الجديدة والعولمة بدأ سكان الأرض يعيدون طرح الأسئلة

■ للمرة الأولى تعاني الولايات المتحدة من فشل مزدوج: أزمة اقتصادية وسياسية في الداخل وأزمة في السياسات الخارجية

■ هناك تلاقح بين الإسلام المقاوم والفكر الماركسي وتجربة لبنان هي مثال

■ وإذا لم يكن هناك حزباً شيوعياً قادراً على تعبئة الجماهير فمن سيؤدي المهمة

توركان أو زوم لقاسيون:

الآفاق مفتوحة أمام شعوب العالم ولاسيما في الشرق الأوسط، لإلحاق الهزيمة بالإمبريالية

وعلى هامش فعاليات المؤتمر ذاته التقت قاسيون السيدة توركان أو زوم القادمة إلى بيروت من تركيا ضمن وفد مشروع الشعوب للشرق الأوسط، وهو مشروع يقدم نفسه بديلاً عن المشروع الإمبريالي الأمريكي الصهيوني في المنطقة والعالم وقد طرحت السيدة أو زوم خلال المؤتمر فكرة إقامة شبكة لتبادل المعلومات فيما بين القوى والأحزاب والفعاليات المقاومة للمشروع الأمريكي وصولاً إلى تشكيل جدول عمل نضالي مشترك يراعي الخصوصيات والمتطلبات المحلية شريطة أن يكون مبتعداً عن التحزبات العرقية والطائفية والدينية التي يراد فرضها مجدداً على أساس المبدأ الاستعماري المعروف «فرق تسد».

❖ ما هو مشروع الشعوب للشرق الأوسط؟

حسنا، لقد صاغت الولايات المتحدة إستراتيجية أسمتها إستراتيجية القرن الأمريكي، ويتمثل جزء منها في إعادة صياغة وهيكلة الشرق الأوسط على أساس هيمنة الولايات المتحدة وتحكمها بممرات الوصول إلى النفط. والهدف هنا لا يتوقف عند زيادة الدخل الدولاري الأمريكي فحسب وإنما أيضا للتحكم بقدرة الدول المنافسة الأخرى، مثل الصين، وأوربا واليابان، على الوصول إلى منابع النفط.

انتحل المشروع الأمريكي في السابق اسم مشروع الشرق الأوسط الكبير، ومن ثم أصبح مشروع سلسلة الشرق الأوسط الكبير ومبادرة أمريكا الشمالية، وجاءت كوندوليزا رايس مؤخراً لتسميه مشروع الشرق الأوسط الجديد. لكن وبغض النظر عن تغيير المسميات والتكتيكات والشركاء فإن الهدف بقي ذاته وهو بسط الهيمنة الأمريكية وإخضاع دول المنطقة لهذه الهيمنة.

❖ ولكن ما الذي تعكسه هذه النزعة الأمريكية نحو السيطرة على أنابيب النفط والتحكم بمستقبل المنافسين الآخرين، فيما يتعلق بالداخل الأمريكي، بداخل النظام الإمبريالي الأمريكي؟

هذا يشير إلى ضعف الولايات المتحدة. صحيح أنها كسبت الحرب الباردة ظاهرياً ولكنها خرجت منها ضعيفة اقتصادياً وهي في الوقت ذاته راكمت قوة عسكرية هائلة سواء إبان الحرب الباردة أو بعدها، ولم تعمل على نزع سلاحها بذات المقدار الذي فعلته الكتلة الأخرى. فإذا ما نظرنا إلى القوة العسكرية الأمريكية سنجد أنها تضاهي الآخرين مجتمعين، وبالتالي فإنها تشكل مصدر خوف لهم بالمعنى العسكري. ولكنها في الواقع تستخدم قوتها العسكرية لتخفي مكامن ضعفها الاقتصادي..

❖ ولكن هذه القوة العسكرية تهتز وتتعرض لضربات في العراق وحتى هنا في لبنان من خلال الذراع الإسرائيلية .؟

وهذا ما نرحب به كثيراً. ففي العراق ظهر أن القوة الأمريكية لا تمتلك تلك الحصانة العسكرية المفترضة وأنها ليست على ذلك المقدار الذي كان يعتقد بوجوده الآخرون أو يخشونه. وكذلك أثبت لبنان أن إسرائيل، التي كانت ترهب دول المنطقة برمتها طيلة السنوات الخمسين الماضية، ليست عصية أيضا ...

❖ وانطبق الأمر ذاته على أفغانستان أيضاً.

نعم، ولقد وصلنا إلى وضع تعاني فيه الولايات المتحدة من ضعف اقتصادي ومن هزائم عسكرية مما يفتح الآفاق أمام شعوب العالم أجمع، ولاسيما في الشرق الأوسط الذي يشكل بؤرة الاستهداف الأمريكي حالياً، لإلحاق الهزيمة بالإمبريالية عملياً.

❖ وما هي الوسائل لتحقيق ذلك؟

لا يمكن أن تكون هناك طريقة وحيدة فقط. رأينا المقاومات المسلحة هنا في لبنان وكذلك في العراق وهذا يمثل أحد أشكال المقاومة ونحن في مشروعنا ونشاطنا وكوننا مناهضين للرأسمالية لا نقف حياديين عند مسافة واحدة من كل التطورات والأطراف فهذا أمر غير مجد، فإذا أردت أن يكون لك موقف ضد الإمبريالية والولايات المتحدة والصهيونية فعليك أن تبحث عمن يقاوم، وإذا وجدت أنه توجب عليهم المقاومة بالسلاح فعليك حمل السلاح. وعلى سبيل المثال لا يمكنك خلال الوضع الذي شهدناه في لبنان أن تقف وتكتفي بنشر الورود. ويعني هذا أنه قد يتوجب على المقاومة في لحظة ما حمل السلاح، ليس دائماً وعلى طول الخط دون جدوى، ولكن في لحظات شبيهة يصبح الكفاح المسلح ضرورياً. ولكن لا يمكننا حصر كل أشكال مقاومة الإمبريالية بالمقاومة المسلحة، وعلينا النظر إلى بلدان أخرى مثل تركيا وأوربا والولايات المتحدة ذاتها حيث هناك أناس يموتون في الحروب التي يجري زجهم فيها، وآخرون يدفعون ثمن هذه الحروب من خلال التحول إلى عاطلين عن العمل ودفع ضرائب مرتفعة جداً لتمويل تلك الحروب، أو من خلال عدم حصولهم على مستوى الرعاية الصحية الذي كانوا يتلقونه سابقاً وهناك أيضاً ذاك الانتهاك السافر والمباشر للحريات الديمقراطية في الغرب، وهي الديمقراطيات التي خاضت نضالات طويلة ومريرة لكي تتشكل هناك ..

❖ وماذا بخصوص المنطقة هنا؟ ماذا عن أشكال المقاومة الأخرى من ثقافية وإعلامية دون الإقلال من أهمية المقاومة المسلحة؟

بالفعل يرتدي الإعلام أهمية خاصة حالياً، وأصبح الوصول للمعلومات والمواقف والجدال في صفوف مختلف الحركات يكتسب أهمية موازية، ولذلك بات علينا أن نبني حركة عالمية تتصل أطرافها بعضاً ببعض وتتحاور وتقاتل على كل هذه الجبهات عند الضرورة، وهذا سيجمع أولئك الذين يقاومون بفنون النحت التي يتقنونها بأولئك الذين يقاومون بأقلامهم أو موسيقاهم أو أشكال التظاهر والاحتجاج أو من خلال أصواتهم عند صناديق الاقتراع. فعلينا أن نوجد قنوات اتصال وحوار دائم فيما بين كل هؤلاء لنعرف ماذا يجري هنا وماذا يجري هناك وبماذا تفكر هذه القطاعات ومن خلال هذه العمليات الصغيرة يمكننا أن نوجد جدول عمل مشترك وتركيز نضالنا ضد الامبريالية والصهيونية عليه، ومعرفة كيف يمكننا خوض هذا النضال بفعالية أكبر وتحديد ما الذي يمكننا فعله في حالات محلية معينة. فعلى سبيل المثال أرسلت تركيا قوات إلى لبنان ونحن كنا ضد ذلك وتظاهرنا احتجاجاً عليه. وبالتالي ينبغي أن نكون على اتصال مباشر مع المقاومة اللبنانية بخصوص هذه النقاط سواء كانت مقاومة إعلامية أو أي أشكال أخرى من المقاومة وينبغي علينا أن نعرف ماذا يجري مع هؤلاء الجنود ولاسيما مع الحظر والتعتيم الإعلامي الذي يفرضه الجنرالات على أخبار هؤلاء الجنود في وسائل الإعلام السائدة، وهكذا ينبغي على الإعلام البديل أن يتولى القضية بفعالية وبالتضامن مع الشعب اللبناني.

❖ برأيك، ما هي القضايا والمسائل التي تتطلب التضامن حالياً؟

أعتقد أنه ينبغي حالياً تعميم رسالة التضامن. حسناً تركيا أرسلت قوات، فما معنى ذلك؟ هل يعني أن كل الناس في تركيا يقفون إلى جانب إسرائيل. هذا ليس بسؤال، فهناك حملات مناهضة للحرب ومشاريع سياسية جديدة تعمل ضد ما يفعله النظام التركي تجاه المنطقة فتركيا تتعاون مع الامبريالية والصهيونية وهذا ما علينا مجابهته على كل الجبهات لنناضل ضده، ولهذا نحن موجودون هنا في هذا المؤتمر لنقول إنه ليس كل الأتراك كذلك ونقدم رسالة التضامن هذه. وإن إعادة رسالة تضامن مماثلة إلى الشعب التركي هي جزء هام كذلك، جزء صغير ربما، ولكنه هام. وهناك كذلك مواضيع أخرى وهناك زملاء آخرون من مشروعنا يعملون في المحاور الأخرى، إعادة الإعمار، الإستراتيجية، ومحاكمات الحرب وفي كل المجالات حيث نحاول أن نصل لخطوات ملموسة. وينبغي مثلاً أن تكون هناك حملة ملموسة حول مطالب الشعب اللبناني، فينبغي علينا أن نستمع إليه ونرى ما الذي يمكننا فعله عملياً ولذلك يتوجب إقامة شبكة لأشكال التضامن العملية والتضامن السياسي وينبغي علينا أن نعمل يداً بيد.

❖ هل من كلمة أخيرة لقراء قاسيون؟

اعتقد أن الوضع الحالي يفرض علينا النظر إلى المنطقة والعالم بالطريقة التي تمكننا من إعادة هيكلة مشروع الشعوب. أنا شخصياً تروتسكية التوجه وهناك زملاء لي شيوعيون أو اشتراكيون ممن يستلهمون تجربة تشي غيفارا ولكن ينبغي علينا جميعاً أن ننظر للعالم على حقيقته وللإمبريالية على حقيقتها وأن نوجد لغة مشتركة، صيغة مشتركة للنضال. وبطبيعة الحال ستكون بيننا اختلافات في مقارباتنا للحلول. قد أكون ميالة لربط المقاومة بالمقاومة الاجتماعية ضد الليبرالية الجديدة وأن أربط بين قضايا الليبرالية الجديدة والحروب. ولننظر إلى مسائل الديمقراطية في العالم العربي وفي تركيا أيضاً، ليس في إطار توجيه أصابع الاتهام، ولكن تركيا مثلاً لديها مشاكل ديمقراطية جمة، وهي التي كانت تقمع الأكراد مثلاً طيلة عقود وما تزال... ولذلك ينبغي علينا أن ننظر للعالم ونسعى لأن نوجد الطريق للمضي قدماً دون أن ننقسم على أساس اختلاف جنسياتنا أو أديانا أو عرقياتنا أو طوائفنا لأن ما يوحدنا أكثر وهو أننا نعاني من المشكلة ذاتها. ولذلك علينا الخروج بجدول عمل مشترك وأن نتطلع للأمام وليس للخلف نحو تحزباتنا وانقساماتنا السابقة فنحن نحتاج لتوحيد صفوفنا. ونحن في مشروع الشعوب بوصفنا مناهضين للرأسمالية نساند وحدة الحركات والشعوب والمقاومات في وجه المشروع الإمبريالي الذي يضر بمصالح العمال والفقراء في الولايات المتحدة مثلما يضر بمصالح العمال والفقراء في الشرق الأوسط ومصالح من يقاومون هذا المشروع. ينبغي علينا صياغة خطة مشتركة للمقاومة. وشكراً!

❖ شكراً لك

■ أجرى اللقاءات
عبادة بوظو / عروب المصري

■ تغيرت مسميات المشروع الأمريكي ولم يتغير جوهر أهدافه

■ وصلنا إلى وضع تعاني فيه الولايات المتحدة من ضعف اقتصادي ومن هزائم عسكرية

■ ينبغي ترك الاختلافات العرقية والدينية والطائفية خلفنا والتطلع للأمام نحو خطة مشتركة للمقاومة

شافيز لولاية رئاسية جديدة: الآفاق والتحديات

بانتظار إعادة تنصيبه في شباط المقبل، أعلن الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز فوزه بفترة رئاسية ثانية مدتها ست سنوات حسب نتائج الانتخابات التي شهدتها فنزويلا مؤخراً مانحة إياه ٦٢.٥٧٪ من أصوات الناخبين مقابل ٣٧.٤٣٪ لمنافسه الليبرالي مانويل روزاليس.

وبينما اعترف هذا الأخير بهزيمته في الصناديق الانتخابية (التي بقيت مفتوحة قانونياً حتى تمكن آخر ناخب فنزويلي من الإدلاء بصوته)، معتبراً ترشيحه "بداية للنضال من أجل بناء مستقبل جديد وفنزويلا للجميع والانتصار الديمقراطي"، أكدت جميع المراكز والمؤسسات الإقليمية والدولية التي راقبت سير العملية الانتخابية بمن فيها مركز كارتر الخاص خلوها من أي خرق أو شائبة في حين أهدى الزعيم الوطني والأممي الفنزويلي فوزه لشعبه ولصديقه الحميم فيدل كاسترو ولأحرار العالم مؤكداً ما أشار إليه معظم المراقبين من الأصدقاء والخصوم على حد سواء بأن نجاحه يعد ضربة أخرى للنفوذ الأمريكي التقليدي في أمريكا اللاتينية.

لماذا شافيز؟

قبيل وصول شافيز للسلطة تمثلت الأوضاع في فنزويلا في زيادة الفساد السياسي وارتفاع معدلات الفقر، مما أدى إلى اتهام الحزب الديمقراطي الاجتماعي والحزب الاجتماعي المسيحي بالمسؤولية عن التدهور الاقتصادي وزيادة معدلات الفقر، وقد وصلت نسبة من هم تحت خط الفقر إلى ما يقرب من ٨٠٪ مما أظهر حجم التناقض بين ما تملكه فنزويلا من ثروة وما يعيشه الشعب من فقر هو نتيجة للفساد السياسي للنخبة.

وانتخب شافيز لأول مرة في كانون الأول ١٩٩٨، رئيسا لفنزويلا، وهو الذي سعى منذ قيامه بانقلاب فاشل في شباط ١٩٩٢ لإعادة تشكيل المنظمات اليسارية والثورية في فنزويلا، وتمكن من تكوين جبهة "باولو باتريكو" التي نجحت في الحصول على نسبة تصويت وصلت إلى ٣٤٪ من إجمالي الأصوات في انتخابات مجلس النواب التي أجريت في تشرين الثاني ١٩٩٨ .

تقليص ملموس لنسب الفقر في البلاد

ومنذ بداياتها سعت حكومة شافيز لتقليل الفقر وتحقيق المساواة الاجتماعية من خلال تحقيق التوازن في فرص الحصول على التعليم والصحة وخلق فرص عمل جديدة في الشركات الصغيرة والتعاونيات وتمكنت من تقليص الفقر بنسبة مشهودة بلغت ٣٠.٦٪.

وهكذا كان شافيز أول حاكم من جيله يدرك حجم الإرهاق الذي تعاني منه القارة الأمريكية اللاتينية من الليبرالية الجديدة، وضرورة تحررها من أوهامها، فكان أول من اقترح إرساء قواعد جديدة للعبة على كل الجبهات: داخلياً من خلال الانفتاح على شرائح الفقراء من أبناء شعبه، إقليمياً من خلال عقد اتفاقات وإقامة تكتلات تخرج عن الهيمنة الأمريكية وتقدم بديلاً عن أدواتها، وخارجياً من خلال تحدي هذه الهيمنة حيثما كان ممكناً وفي كل أنحاء العالم. وهي ثلاثية جعلته في سابقة هي الأولى من نوعها في العالم أول رئيس يطاح به بانقلاب عسكري دبرته واشنطن وعملاؤها، ويعيده شعبه خلال ٧٢ ساعة أو أقل إلى مكانه في قصر الرئاسة ليتابع مهامه ومسؤولياته.

شافيز: فلسفة التحرر، نصرة الفقراء

في لقاء تلفزيوني له مع قناة الجزيرة في عام ٢٠٠٤ قال شافيز: «إن محاربة الفقر هي أساس ثورتنا (..) نحن نناضل في فنزويلا من خلال ثورة للقضاء حقيقة على الفقر لأن الفقر ليس معناه الفقر المادي بل الفقر الثقافي والروحي وعدم توافر المحبة للوطن، عندما يتخذ أحد منا هذا الطريق على الأقل في أميركا اللاتينية سوف يجد نفسه مواجها للرغبة الإمبريالية في الإبقاء على السيطرة على شعبنا لذلك فإن المواجهة مع الولايات المتحدة الأميركية تصبح أمرا محتوما».

وأضاف «إن النظرة الإمبريالية لدى واشنطن والنظرة التحررية لشعوب أميركا اللاتينية تعود إلى مائتي سنة من التاريخ أي منذ أيام بوليفار (..) ونحن في لحقيقة لا نخاف (..) ونحن الآن في حرب سياسية، في حرب هجومية (..) لأن أفضل وسيلة للدفاع هي في الهجوم، نحن في صدد معركة هجومية ولا أعني بذلك فنزويلا فقط بل هي أميركا اللاتينية التي تنتصب ثانية ضد الإمبريالية إذا أنت زرت أميركا اللاتينية (..) سوف تجد ملايين الرجال والنساء زنوجا وهنودا أطفالا وفقراء قد تعبوا من التصدي وتلقي الضربات لذا فهم في عملية هجومية وأنا واحد منهم».«ولمواجهة قوى الإمبريالية الأمريكية لا خيار لنا إلا الوحدة.. نتوحد في أميركا الجنوبية وأفريقيا وأوروبا».

معركة الوعي وتكتيك النجاح

إلى جانب معلمه وصديقه الزعيم الكوبي فيدل كاسترو يعد شافيز واحداً من الشخصيات السياسية والفكرية في أمريكا اللاتينية الذين يخوضون معركة الأفكار مع الإمبريالية الأمريكية بهدف تخليص شعوب القارة والعالم من النظرة الدونية القدرية للسياسات الاحتكارية الأمريكية. وفي هذا الصدد لم يكتف الرئيس الفنزويلي بالتنظير أو امتلاك الرؤية فحسب بل عكس ذلك في الخطاب والممارسة التي تقدم بدائل ملموسة للشعب الفنزويلي. فعلى سبيل المثال لا يتعدى سعر ليتر البنزين في فنزويلا ١٧ سنتاً بحيث يستطيع المرء بأربعة دولارات فقط أن ينتقل إلى أي مكان داخل العاصمة. وبهذا السعر الزهيد يعتبر البنزين في فنزويلا الأرخص في العالم، ويعزى ذلك كما هو معروف لدى جميع الفنزويليين إلى الدعم الحكومي للوقود ومراقبة الأسعار، وهي سياسة راسخة في البلاد ساهمت في خلق قناعة لدى المواطنين بأن لهم حقاً طبيعياً في الاستفادة من الخيرات البترولية التي تزخر بها بلادهم عوضاً أن تذهب بمعظمها لجيوب الشركات الأمريكية.

يقول أوسكار راؤول كاردوزو عضو المجلس الأرجنتيني للعلاقات الدولية «يرى بعض الناس في شافيز رجل دولة مبدعاً تمكن من استغلال لحظة سحرية، تمثلت في الثروة المفاجئة التي هبطت على فنزويلا بعد ارتفاع أسعار النفط إلى عنان السماء، لتغيير قواعد اللعبة في بلاده.

وهناك بضعة مؤشرات رئيسية تدعم هذا الرأي، حيث حققت الاستثمارات الأجنبية مؤخراً نمواً كبيراً، من ٥.١ مليار دولار أمريكي في العام ٢٠٠٤ إلى ٥.٢ مليار دولار أمريكي في العام ٢٠٠٥ . وخلال هذين العامين حرص شافيز على التعجيل بالإصلاحات الاجتماعية من التعليم، والرعاية الصحية، وما إلى ذلك فضلاً عن تفكيك مكامن التركيز المفرط للثروة في البلاد . وعلى الرغم من أن ما يزيد على ٧٠٪ من الدخل الوطني ما زال بين أيدي ٢٠٪ فقط من السكان، إلا أن شافيز نجح في إجبار شركات النفط الأجنبية الكبرى على دفع رسوم أعلى كثيراً، كما شرع في مصادرة الأراضي والمنشآت الصناعية غير المنتجة.

ومع ارتفاع أسعار النفط اليوم إلى ستة أمثال ما كانت عليه حين تولى السلطة، أشرف شافيز على نمو اقتصادي بلغ ٩٪ في عام ٢٠٠٥ ونفس النسبة أثناء الربع الأول من العام ٢٠٠٦ .

وتمكن القطاع الصناعي الفنزويلي من تصدير ما قيمته ٤٨ مليار دولار من النفط خلال العام الجاري، وهو يتجاوز بثلاث مرات ما صدرته البلاد خلال السنة الرئاسية الأولى لشافيز.

ولم يقتصر إنفاق الجزء الأكبر من تلك الأموال على البرامج الاجتماعية من تعليم وصحة وغيرها، بل تجاوز ذلك إلى تقديم مساعدات خارجية إلى دول الجوار من أجل قطع الطريق على نفوذ الولايات المتحدة.

المخاطر والتحديات

يتميز الاقتصاد الفنزويلي بخاصية خطيرة هي الازدواجية، فقطاع النفط فيها متقدم للغاية مقارنة بالقطاعات الإنتاجية الأخرى وهذا ما يجعل الاقتصاد الفنزويلي أكثر عرضة لتقلبات أسعار النفط. ولهذا فهدف تنويع الاقتصاد مطلب أساسي لتحقيق التنمية.

وهكذا يتمنى خصوم شافيز أن تنتهي حياته السياسية بمجرد أن تبدأ أسعار النفط في التراجع (ولا يعلم أحد من أين أتوا بهذا الاحتمال في ضوء السياسات الأمريكية المكشوفة والهادفة إلى الاستيلاء على منابع النفط للحصول عليه بأسعار بخسة وتسعيره للخصوم والمنافسين والأعداء بأسعار مرتفعة) وبالتالي لا ينظر هؤلاء إلى شافيز بوصفه مبدعاً بل مجرد شخص يعمل على تبديد ثروة فنزويلا النفطية على نفس النحو الذي اتبعته بعض الحكومات في أعقاب الصدمات النفطية التي شهدتها فترة السبعينات.

ويبدو أن مستثمري القطاع الخاص يراهنون على ذلك، فمن بين كل عشر شركات فنزويلية أعربت واحدة فقط عن اعتزامها تنفيذ استثمارات متوسطة أو طويلة الأجل مثل تجديد المنشآت الصناعية القائمة أو بناء منشآت جديدة، ليُظهروا أنهم ينتظرون أول فرصة خارجية ليفروا متخلين عن شافيز أي بالأحرى عن بلادهم وفقراء بلادهم.

«البقاء للأصلح..»

وفي كل الأحوال لا يبدو في ظل الشعبية الواسعة لشافيز وسياساته من جهة واتساع المد اليساري الشعبي المناهض للسياسات الأمريكية في أمريكا اللاتينية من جهة ثانية، وتفاقم أزمات تلك السياسات في العالم من جهة ثالثة، أن رهان هؤلاء قابل للتحقيق في ظل ميزان قوى الصراع الدائر حالياً في فنزويلا اللهم إلا عبر العودة لأسلوب الانقلابات أو العمليات السرية التي ستكون بدورها حالة مؤقتة عابرة في سيرورة الوعي الشعبي المتكون مجدداً في فنزويلا والعالم.؟؟؟ ■■

ألف مبروك لشافيز وعقبال العرب

١- إن الذي يلاحظ التغيرات الديمقراطية الثورية المتعاظمة، الجارية في أمريكا اللاتينية، والمتزايدة يوما بعد يوم، يدرك إفلاس الإمبريالية العالمية وخاصة الأمريكية منها في حل مشاكل الجماهير الغفيرة من الشعوب المستضعفة في مستعمراتها الاقتصادية رغم غناها الكبير بالخيرات الطبيعية

٢- كما يدرك الكراهية الجماهيرية المتعاظمة للسياسة الأمريكية الاستكبارية، وسحب البساط من تحت أقدامها في الكثير من دول أمريكا اللاتينية التي اعتبرت سابقا بمثابة المنجم الأمريكي المجاور، حيث: منها تأخذ البترول والنحاس والحديد... الخ، كما أسماها البعض جمهوريات الموز، أو الحديقة الخلفية للبيت الأبيض، حيث منها تأخذ: الموز، والأناناس، والأفوكادو، والمانجا، وجوز الهند، والبن، والكاكاو، والكوكا، والجوز، واللوز والفستق والبندق.. الخ وبأرخص الأسعار.

٣- وكل ذلك كان يتم بتواطؤ من الحكومات الديكتاتورية العميلة في تلك الجمهوريات المدعومة أمريكيا ضد شعوبها الفقيرة والمقموعة بالـ:(CIA) و بالسلاح الأمريكي وبالمخدرات وبالجهل

٤- وهاهو كاسترو العملاق الكوبي يحتفل في عيد ثورته الـ ٤٥، وبعيد ميلاده الأخير، وبنفس الوقت بنجاح صديقه المنتصر بالديمقراطية الحرة هوغو شافيز (تشي غيفارا الجديد)، رئيسا لفنزويلا لمدة ٦ سنوات قادمة، كما احتفل سابقا بنجاح مورالیس في بوليفيا، وبـ لولا دا سيلفا في البرازيل، وبـ: دانييل أورتيغا في نيكاراغوا، وبصديقه في الاكوادور،.. الخ، وكل نجاحات هؤلاء تمت باسم الديمقراطية الجماهيرية والحرية، التي كانت تزاود بها أمريكا وتتبجح بها على من لا يمشي بركابها من الحكام في بلدان العالم الثالث.

٥- حتى إذا نجح أحدهم بالانتخابات الحرة الديمقراطية تآمرت عليه كما حدث على الرئيس التشيلي سيلفادور أللليندي في عام ١٩٧٣، واغتياله على يد عميلها الديكتاتور بينوشيه (الذي يحتضر الآن).

٦- وكما تتآمر الآن على الحكومات الجماهيرية التي وصلت إلى الحكم بالديمقراطية الشعبية الشفافة في إيران وفي فلسطين وفي نيكاراغوا وبوليفيا والبرازيل والإكوادور وفي فنزويلا ...الخ الخ ،

٧- لأن الإمبريالية العالمية لا يمكنها العيش بشرف ولا بعملها الذاتي بتعب يديها وعرق جبينها ، وإنما فقط باستغلال الآخرين وابتزازهم بالتهديد والوعيد وبالمؤامرات، وإثارة الفتن، وخلق المشاكل ،وإشعال الحروب البينية القذرة، ثم تصدير السلاح الأمريكي للجميع وبأسعار خيالية ووفق شروط ومعاهدات جائرة وديون تكبل وترهق بها الشعوب لآماد طويلة، بالإضافة إلى طباعة الأوراق الخضراء، وشفط البترول، والعيش المرفه على حساب تعب وعرق وجوع الآخرين، والغنى على حساب فقرهم وبؤسهم.

٨- هذا ورغم سقوط وتساقط أسماء كبار المحرضين في البيت الأبيض من رامسفيلد إلى بولتون إلى الأغلبية الجمهورية في الكونغرس..الخ، لكن الإمبريالية الاستكبارية لا تريد الاعتراف بالهزيمة، فهي مستمرة في حياكة المؤامرات في كل مكان من العالم في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، ونشر أساطيلها وحاملات طائراتها في الشواطئ الساخنة لتزيدها سخونة ثم التذرع بالتدخل لإنقاذ رعاياها وتخريب ما يمكنها تخريبه، ولمقاومة تطلعات الجماهير في الحرية والانعتاق من الاستغلال، وبالتالي العمل على تثبيت عملائها وحلفائها في السلطة ، والتلطي من ورائهم للمزيد من السلب والنهب والتخريب.

٩- وهاهي أمريكا تتوجه مهزومة من أمريكا اللاتينية باتجاه آسيا معلنة عداءها المطلق، وحشد عملاؤها ضد كوريا الشمالية وإيران وسورية وكل الجماهير الشعبية العربية الغاضبة، والسرعة في احتجاز لها مناجم ومستودعات بترولية وغازية خلفية جديدة للبيت الأبيض، وإقامة قواعد ومرافئ ومطارات عسكرية في المشيخانات البترولية ودويلات الطوائف العربية لتحميها

١٠- والتساؤل: متى ستحدث في دويلات الوطن العربي انتخابات حرة وطنية ديمقراطية جماهيرية شعبية، لاجاهلية ولاعائلية ولا طائفية ولا عشائرية ولا قبلية ولا مافيوية ولا كومبرادورية، لينتخب في كل منها هوغو شافيز عربي!!!!!!! يتبنى القضايا العربية قولا وفعلا بصدق وبحميمية، ويعادي أعداء العرب قولا وفعلا بصدق و بحميمية؟؟؟؟

جامعة حلب ٢٠٠٦/١٢/٤

■ أ. د. إسماعيل شعبان

الإكوادور

امتداد آخر لليسار في أمريكا اللاتينية

وبانتظار توليه منصبه رسمياً في منتصف الشهر المقبل، انضم يساري آخر، صديق لشافيز، إلى قائمة قادة أمريكا اللاتينية المنتصرين بشعوبهم ولشعوبهم في وجه سياسات اليمين المرتبط بواشنطن واحتكاراتها في تلك القارة.

فقد أظهرت الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في الإكوادور وخلافاً للجولة الأولى فوزاً سهلاً للاقتصادي والوزير السابق رافائيل كوريا على منافسه اليميني ألفارو نوبوا بفارق ١٤ نقطة، ليكون الرئيس الثامن في غضون ١٠ سنوات من الاضطراب السياسي الذي تعيشه الإكوادور التي يبلغ عدد سكانها ١٣ مليون نسمة.

ومع طغيان الأوضاع الاقتصادية الداخلية على الحملات الانتخابية بسبب ارتفاع معدل البطالة، وارتفاع نسبة السكان الذين يعانون من الفقر على الرغم من امتلاك الإكوادور ثروة نفطية كبيرة، أكد كوريا (٤٣ عاماً) أن شركات النفط العالمية "مستغلة"، مهاجماً من جانب آخر سياسة واشنطن في دعم من يطيعونها.

وبدا أن أبناء الإكوادور لم يثقوا بالوعود التي أطلقها مرشح يمين الوسط نوبوا، أغنى أغنياء الإكوادور وقطب زراعة الموز فيها، إذ أنه تعهد بضخ استثمارات كبيرة في الاقتصاد لخلق مئات الآلاف من فرص العمل مهولاً من احتمال اندلاع

ما وصفها بحرب أهلية في حال فوز خصمه، وواعداً بقطع العلاقات مع كوبا وفنزويلا.

في المقابل كانت الوعود التي أطلقها كوريا كبيرة جداً ولكنها محقة تنتظر الوفاء بها، ومنها:

- ❖ الدعوة لتشكيل جمعية دستورية تتمتع بصلاحيات كاملة
- ❖ محاربة الفقر
- ❖ إعادة النظر في عقود شركات النفط العالمية لضمان التزامها بتعهداتها خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على البيئة
- ❖ إعادة التفاوض بشأن الديون الخارجية للإكوادور التي بلغت عشرة مليارات دولار
- ❖ العمل على إدماج بلاده في تجمع "ميركوسور" الاقتصادي، الذي يضم دولاً رافضة لسياسات السوق الحرة التي تتبناها الولايات المتحدة، ومن بينها فنزويلا وبوليفيا .
- ❖ شن حملة على نواب البرلمان المنتفعين الفاسدين، والتخلص من الحرس القديم
- ❖ إغلاق القاعدة العسكرية الأميركية الموجودة في بلاده، إلا إذا قبلت الولايات المتحدة بقاعدة مماثلة للإكوادور على أراضيها

وفي لقاءات صحفية خلال حملته الانتخابية هاجم كوريا بشدة سياسات السوق الحرة ووصفها بأنها كانت كارثة لأمريكا اللاتينية، قائلاً إن القارة بحاجة إلى "اشتراكية القرن الحادي والعشرين". ■■

دردشات

رعاة ضلوا الاتجاه

الطابع الغالب لموقف كهنوت جميع الأديان من الصراع الطبقي، كان عبر التاريخ إلى جانب الطبقات الغنية والحاكمة، وإن لم يخل الأمر من استثناءات، أما من الناحية الوطنية فموقفه على الأغلب، هو إلى جانب مقاومة أعداء الوطن، والأخطار التي تحدق به، لكن يبدو أن كهنوتي لبنان (بكركي) و(دار الفتوى) لهما موقف مغاير لهذا المبدأ.

ففي الوقت الذي كانت الضرورة تفرض عليهما، كراعين صالحين أن يتخذا موقف الحياد من الصراع الناشب بين تياري ١٤ شباط والتيار الوطني ويجتهدان في تقريب وجهات النظر، وينتقدان الآراء الخاطئة عند الطرفين، لكنهما انحازا كليهما إلى تيار ١٤ شباط ذي المواقف المشبوهة وطنياً، وراحا ينسجا على منواله بتغطية المخطط الأمريكي في المنطقة، الذي كانت الحرب الهمجية الإسرائيلية الأمريكية أحد أبرز تجلياته، باعتراف رايس نفسها التي قالت عن الحرب أنها . ..... مخاض ولادة شرق أوسط جديد، وتبينا نفس أكذوبة هذا التيار بأن المعارضة تعرقل المحكمة ذات الطابع الدولي، التي جعلوا منها قميص عثمان لخداع الجماهير اللبنانية والعربية، علماً أن المعارضة قد وافقت عليها منذ آذار الماضي وهي تريد أن تناقش تفاصيلها وهذا من حقها لحصرها في مهمتها القضائية فقط، بعيداً عن كل توظيف سياسي لها، وما منعها من ممارسة هذا الحق إلا دليل على سعي تيار ١٤ شباط توظيف هذه المحكمة سياسياً لإبعادها عن الوصول إلى القاتل الحقيقي.

إن تيار ١٤ شباط الذي يحتل أغلبية برلمانية مسروقة وأقلية شعبية، كما تدل إحصاءات أصوات الناخبين للطرفين في الانتخابات الأخيرة، ارتبط أكثر فأكثر بالمخطط الأمريكي في المنطقة، ليضمن تحت حمايته الاستمرار في الحكم ونهب خيرات البلد لأنه يعلم بأن أغلبيته الحالية باتت أمنيات عزيزة المنال، كأني بوزراء ونواب ١٤ شباط يتساءلون: هل حقاً أنا نائب أو وزير؟ لأحافظ على مركزي ومن بعدي الطوفان.

من هنا جاء تعنت تيار ١٤ شباط وأفسد حكومة وحدة وطنية فيها ثلث ..... يمنعه من اتخاذ قرارات مصيرية لا تخدم الوطن.

لست أدري هل المؤيدون لفريق ١٤ شباط غافلون عما يجري في المنطقة عامة وفي لبنان خاصة من مؤامرات تحاك لها أم أنهم يتغافلون. قبل عدة أشهر نشرت مجلة القوة العسكرية الأمريكية خريطة عن تقطيع دول المنطقة، وإعادة تشكيلها على أساس اثني وعرقي وطائفي.

إذن فجوهر الخلاف الرئيسي يدور حول الموقف من المخطط الأمريكي في المنطقة، ومشروعه الشرق الأوسط الجديد، لذا يحق للمواطن العربي واللبناني خاصة أن يسأل القائمين على الصرحين الدينيين الجليلين في بكركي ودار الفتوى اللبنانية، هل يرضون للبنان الجميل أن يقع فريسة الليبرالية، ويستوطن فيه اللاجئون الفلسطينيون ويتحول إلى عراق جديد؟

لكن القوى الوطنية اللبنانية الأبية، ذات الماضي المجيد في طرد الغزاة الأمريكيين والإسرائيليين مرات ومرات، لن تدع هذه المؤامرة القذرة تمر، لكي يبقى لبنان، الجميل العزيز بسيادته الوطنية وعيش شعبه المشترك شامخاً كأرز لبنان الخالد.

■ **عبدي يوسف عابد**

القروض تبتلع الاقتصاد والمواطن يدفع الثمن

هل يستمتع الفريق الاقتصادي برؤية أموال الشعب السوري مكدسة في المصارف العامة والخاصة، تنعم بدفء أقبيتها، أو بدفء أقبية المصارف الخارجية؟ وما معنى هذه السياسة الاقتصادية الهادفة إلى الاقتراض، ثم الاقتراض؟ وأين موارد الاقتصاد السوري المالية، وثرواته المادية؟ وهل عجزت تلك الموارد عن تمويل مشاريع صغيرة ومتوسطة وبسيطة جداً؟ ومن سيتحمل عبء المديونية من أقساط وفوائد في المستقبل؟ أليست القروض الحالية مصادرة للحقوق الاقتصادية للأجيال القادمة؟ ثم ألا توجد بدائل اقتصادية محلية للقروض الخارجية؟

هل يستمتع الفريق الاقتصادي برؤية أموال الشعب السوري مكدسة في المصارف العامة والخاصة، تنعم بدفء أقبيتها، أو بدفء أقبية المصارف الخارجية؟

كلها أسئلة فتحتها عمليات الاقتراض التي ما زالت مستمرة من الخارج، والتي بدأت تتطور في ظل توجه الحكومة السورية نحو اقتصاد السوق بشكل واضح، واستخدام وتطبيق كل أدواته الاقتصادية على المستويين الكلي والجزئي، وها هو القرض الماليزي الذي حصلت عليه سورية منذ أسابيع قليلة يفتح الباب مجدداً أمام جدوى هذه القروض وأمام النتائج الاقتصادية والاجتماعية منها، والمشاريع التي وجه إليها، ذلك القرض الذي يهدف إلى تمويل مشروع محطات معالجة مياه الشرب والصرف الصحي في محافظة ريف دمشق والبالغ عددها ٢٣ محطة صرف و١٥ محطة معالجة مياه وتبلغ قيمة القرض ٣٠ مليون يورو تسدد على عشر سنوات منها ٣ سنوات فترة سماح.

وكان وزير الإسكان قد أوضح في وقت سابق إن هذا المشروع سيخدم التجمعات السكنية من ٥٠٠٠ نسمة إلى ٢٠٠ ألف نسمة، كما سيتم تنفيذ ١٥ وحدة تنقية لمياه آبار الشرب في الغوطة الشرقية حيث تبلغ القيمة التقديرية لتنفيذ المشروع ٦٠ مليون يورو منها ٣٠ مليون يورو من القرض ومثلها تمولها الحكومة السورية. مع العلم أن سورية وقعت هذا القرض في الوقت الذي وصلت فيه الأرباح الصافية للمصرف التجاري السوري في عام ٢٠٠٥ إلى ٧.٣٩١ مليار ليرة، وفي عام ٢٠٠٤ كانت قدرت تلك الأرباح بـ١٩.٦٥٣ مليار ليرة، أليست مفارقة كبيرة أن تجمد أموالنا، ثم نقترض من الخارج لتمويل مشاريع مثل هذه المشاريع البسيطة؟

أليست أموال الشعب السوي ذاتها المودعة في هذه المصارف أجدى بالتشغيل والعمل ضمن اقتصادها؟ ولماذا تبقى أموالنا عذراء ونركض وراء أموال الآخرين لنتزوجها؟ وإلى متى ستبقى أموالنا عديمة السيادة على ذاتها وفي بلدها ومكدسة مثل رزم الورق البالية في المصارف؟

قروض لكل شيء

من العسير جداً التحدث عن جميع القروض والمنح التي حصلت عليها سورية، والقطاعات التي مولتها لكن من اليسير جدا معرفة أن لهذه القروض دوراً وظيفيا "إداريا وتنظيميا" فقط وليس "اقتصاديا وإنتاجيا" والدلائل على ذلك كثيرة ننطلق من أولها، وهو أننا لم نجد أبدا في قائمة تلك القروض والمنح أي قرض موجه لبناء مصنع جديد أو مشروع استراتيجي وحيوي ينعش الاقتصاد أو مشروع استثماري نوعي، فحتى القروض والمنح التي حصلت عليها وزارة الصناعة كانت ذات دور إداري وتنظيمي بحت لعمل الوزارة كالقرض الذي وقعت عليه مع أسبانيا العام الماضي بقيمة ٥٠٠ ألف دولار لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمنحة التي وقعت عليها من الاتحاد الأوربي في عام ٢٠٠٠ بقيمة ٢١ مليون يورو لمشروع التطوير والتحديث المؤسساتي، والمنحة الموقعة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٢ لوضع استراتيجية للتنمية الصناعية وباستثناء القرضين الذين حصلت عليهما الوزارة منذ ١٣ عاما لمشروعي الأسمدة الفوسفاتية بتدمر بقيمة ٣٠ مليون دينار كويتي، ومشروع معمل غزل إدلب بقيمة ٣٣.٥ مليون دينار كويتي، لم تحصل حتى الآن على قرض مشابه له ناهيك عن العديد من المنح والقروض التي حصلت عليها الوزارة لتمويل التنظيم وليس لتمويل الإنتاج، وهذا الأمر ينطبق تماماً على باقي الوزارات إذ لم تحصل أي منها على قروض لتمويل مشروعات إنتاجية ضخمة، وبالتالي كانت الصفة الغالبة على القروض والمنح التي تحصل عليها سورية أنها قروض موجهة للاستهلاك الخفيف فقط ولشراء وتركيب مستلزمات البنية التحتية مثل القرضين الذين حصلت عليها وزارة الكهرباء من بنك الاستثمار الأوربي بقيمة ١٩٠ مليون يورو من أجل نقل وتوزيع الكهرباء (عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١) والقرض الذي حصلت عليه وزارة النقل بقيمة ٥٠ مليون يورو من بنك الاستثمار الأوربي أيضا لتطوير ميناء طرطوس (عام ٢٠٠٣).

صدق أولا تصدق

من ناحية ثانية نجد أن هناك العديد من القروض التي وجهت لمشاريع قد نستغرب جدا أن الدولة تقترض ملايين الدولارات من أجل تمويلها مثل مشروع مجاري حلب بقيمة ١٢.٥ مليون دينار كويتي (عام ١٩٩٠) ومشروع مجاري حمص وحماة بقيمة ٩.٥ مليون دينار كويتي (عام ١٩٩٠) وطريق أريحا اللاذقية بقيمة ٣٠ مليون دينار كويتي (عام ٢٠٠٠) ومشروع ري الخابور بقيمة ١٥ مليون دينار كويتي (عام ١٩٩٠) وكل هذه المشاريع كانت ممولة من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالكويت يضاف إليها مشروع الصرف الصحي لمدينة دمشق بقيمة ٣٠ مليون دينار كويتي (عام ١٩٩٠) ومشروع طريق الرقة دير الزور بقيمة ٦ مليون دينار كويتي (عام ١٩٩٩) وقد كانت ممولة من الصندوق الكويتي. هذه المشاريع تجعلنا نتساءل عن إمكانيات الحكومة وعن موازناتها الاستثمارية التي كانت تخصصها سنوياً ضمن الموازنة العامة للدولة فإذا كانت إمكانيات الحكومة المالية لا تسمح لها بتمويل مثل هذه المشاريع العادية جدا والبسيطة جدا فماذا عن المشاريع الكبيرة والاستراتيجية الأخرى التي يحتاجها الاقتصاد؟ أو لماذا لم تخصص الحكومة خلال كل الفترة السابقة أموالا استثمارية لتنفيذ تلك المشاريع بدلا من اقتراضها من الخارج؟ يضاف إلى ذلك أن هذه المشاريع وغيرها قد مولت من الخارج في الوقت الذي كانت تحصل فيه سورية على عائدات مالية متزايدة من النفط، ألا يوحي ذلك الوضع بتناقض ما في السياسة الاقتصادية؟

للمنح مكان آخر

إن كانت هذه المشاريع المذكورة قد وجهت إلى قضايا البنية التحتية مباشرة فإن العديد منها لم توجه لذلك وإنما وجهت لنشاطات عامة وشاملة جدا مثل برنامج التدريب للحفاظ على التراث الثقافي بقيمة ٢ مليون يورو (منحة) والمعهد العالي لإدارة الأعمال بقيمة ١٤ مليون يورو (منحة) وبرنامج دعم القطاع المصرفي بقيمة ٦ مليون يورو (منحة) ومشروع التطوير والتحديث المؤسساتي بقيمة ٢١ مليون يورو (منحة) وكلها ممولة من الاتحاد الأوربي في سياق التعاون المالي بين سوريا والاتحاد الأوربي والملاحظ من هذه القروض أنها موجهة لمشاريع رمزية أكثر منها مشاريع حقيقية وهي تخدم القطاع الإداري في جهاز الدولة ولا تخدم القطاع الإنتاجي، واللافت للنظر هو أننا لماذا لم ننفذ مثل تلك المشاريع الإدارية وحدنا سابقا ولماذا انتظرنا الاتحاد الأوربي ليقدم لنا المنح والقروض لتنفيذها؟ وهل تقوم فلسفة الإصلاح الاقتصادي والإداري في سورية على تمويل ذلك الإصلاح من الخارج؟ والأكثر أهمية من ذلك ماذا لو لم يكن الاتحاد الأوربي ممولا لمثل هذا النوع من المشاريع فهل كنا سنبقى دون إصلاح إداري أم أننا كنا سنبحث عن مصدر بديل آخر للتمويل؟

هل كانت القروض محايدة

لمعرفة مدى مساهمة القروض الحقيقية في الاقتصاد لا بد من البحث والتفتيش عن المردود الاقتصادي الذي تقدمه هذه القروض للاقتصاد وتكشف الحقائق أن القروض والمنح والهبات التي تحصل عليها سورية إنما هي موجهة إلى التنظيم المؤسسي مثل دعم الإدارات والدراسات، و أن هذه المنح والقروض تواكب الانتقال من مرحلة الاقتصاد المركزي إلى مرحلة اقتصاد السوق حيث تكون الدولة أقل انغماسا في عملية التمويل المباشر، حيث ينظر المخططون السوريون إلى القروض الخارجية على أنها بديل استثماري فقط دون الأخذ بعين الاعتبار الآثار الاجتماعية السياسية المترتبة عليها مستقبلاً، أي أنهم ينظرون إلى هذه القروض كبديل استثماري حسب العائد والمردود وأن يكون هذا المردود هو الأساس في عملية الاقتراض.

تبدو القروض والمنح التي تحصل عليها سورية كأنها ذات أثر محايد في عملية التنمية التي يروج لها منذ عقود، أي أن هذه القروض لم تقدم الكثير من الترابطات الاقتصادية أو تفعل الكثير من التغيرات الاجتماعية بدلالة القطاعات التي وجهت إليها وأن هذه التغييرات إن حدثت فقد بقيت في الحدود الدنيا وبالتالي فقد بقيت هذه القروض والمنح بمستوى فعالية متدنية نوعا ما وإذا سمحنا لأنفسنا بمقامرة اقتصادية سنقول بأن الفساد قد نال حقه وحصته من تلك القروض بطريقة أو بأخرى، وإن تلك القروض والمنح قد بقيت محايدة أو ضعيفة التأثير في معدلات النمو الاقتصادي بدليل أن تلك المعدلات تنحو نحو الانخفاض منذ عدة سنوات رغم استمرار الحصول على المنح والقروض لتصل إلى أدنى مستوياتها تقريبا عام ٢٠٠٤ إذ أنها لم تتجاوز ٤.١٪ بأسعار عام ٢٠٠٠ الثابتة بل إنها وصلت في بعض السنوات إلى أقل من ١٪ كما في عام ٢٠٠٠ ذاته، وبالوقت نفسه تحملت سورية طيلة العقود الماضية أعباء تسديد تلك القروض.

هذه هي سياسة التمويل بالقروض الخارجية التي اتبعتها الحكومة السورية منذ عقود طويلة، ملايين الدولارات دخلت ولا آثار تنموية حقيقية ظهرت في الاقتصاد، وملايين الدولارات مكدسة في المصارف، ولا آثار تنموية أيضا، والنتيجة الوحيدة التي وصلنا إليها " لا تنمية"، لا بأموالنا المحلية، ولا بالأموال المقترضة.

■ **قاسيون/خاص**

حصار مزدوج لعمال الشركة العامة للطرق والجسور

تعتبر فكرة القروض المصرفية إحدى الطرق الكفيلة بحل بعض التراكمات المالية التي تترتب على ذوي الدخل المحدود في ظل حالة عدم التوازن بين الأجور ومتطلبات الحياة اليومية للمواطن جراء الغلاء الفاحش في الأسعار، وخاصة مواد الاستهلاك الشعبي، وتحديداً بعد رفع نسبة القروض إلى ٤٠ بالمئة على أساس الراتب لمدة خمس سنوات، وعلى الرغم من انخفاض هذه النسبة إلى ٣٠ بالمائة لمدة ٣٦ شهرا، ورغم أن دفع الأقساط الشهرية ينهك الراتب المنهك أصلا، ولكن حاجة العاملين لدى الدولة تدفعهم إليه دفعا .... ومع ذلك كله لا توجد فرصة لدى عمال بعض الشركات للاستفادة من القرض) كما هو حال عمال الشركة العامة للطرق والجسور فرع المشاريع الخارجية – مشروع صوامع كاباكا– صباح الخير) ليصبح حصارهم مزدوجا، فمن جهة رواتب قليلة ومن جهة قروض متوقفة..

يبلغ عدد عمال الشركة حوالي ٧٥ عاملا، وقد حصل أربعة عمال فقط على القروض في الشهر التاسع عام ٢٠٠٥ .

هذا كان في بداية المشروع، ووقتها لم يكن عدد عمال المشروع يتجاوز العشرين عاملا، والآن وبعد توافد العمال على دفعات، وتقديمهم طلبات الحصول على قروض من مصرف التسليف الشعبي بالقامشلي، والتي منحت القروض للدفعة الأولى من العمال، لم يقبل المصرف المذكور طلباتهم بحجة أن المستفيدين في الدفعة الأولى من عمال المشروع لم تسدد أقساطهم الشهرية من المدير المالي في الفرع رغم حسمها من رواتب الموظفين شهريا بموجب (فيش الراتب)، وبعد إلحاح العمال والاستفسار والمتابعة، وافق المصرف على منح القروض بشرط دفع الأقساط المترتبة على الدفعة الأولى، وبعد جهد جهيد والتهديد باللجوء إلى الرقابة، وبعد توجيه كتاب من إدارة المصرف إلى الرقابة، قام المدير المالي بدفع قسطين فقط لتجنب المساءلة القانونية .... والسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح شديد: لماذا لايتم دفع الأقساط المترتبة على العمال رغم اقتطاع المبالغ من رواتبهم؟؟

هل في الأمر تفسير سوى بالقول: إن المدير المالي يتلاعب بمصير ذوي الدخل المحدود ويسرقهم في وضح النهار ويعرقل أمورهم مستغلا موقعه الإداري من أجل مصالحه الشخصية؟ والسؤال الأكثر إلحاحا هو: لماذا السكوت على هؤلاء الفاسدين المكشوفين من الجهات المسؤولة؟ أما السؤال المؤلم فهو: هل نعيش في غابة أم في وطن وله قوانين وحكومة دوختنا بمكافحة الفساد؟

العمال المتضررون بانتظار الإجابة على هذه الأسئلة، ونعتقد أن أفضل الأجوبة تأتي من خلال ردع أمثال هذا المدير، وإلزامه أصولا بدفع المبالغ (الملطوشة)، وما عدا ذلك فهو كذبة أخرى، ستضاف إلى سلسلة الأكاذيب التي تلجأ إليها الحكومة!!

■ **القامشلي – مكتب قاسيون**

عقارات «أملاك الدولة»..
نافذة واسعة للنهب والفساد والإثراء السريع

كثر الحديث مؤخراً في مختلف المحافظات عن تجاوزات كبيرة وتعديات مستمرة تطال الأراضي المصنفة كـ«أملاك دولة». هذه التعديات تقوم بها شريحة من المتنفذين، طالما تمكنت بما تملكه من سطوة ونفوذ أن تتجاوز القوانين أو أن تطيعّها بما يتناسب مع مصالحها وأطماعها، فأثرت وكنزت الكثير من الأموال عن طريق نهب القطاع العام طوال ما يزيد عن ثلاثة عقود، حتى جعلته شبحاً هزيلاً. وعندما لم يعد في هذا القطاع، من وجهة نظرها، ما يشكل مطمعاً بالنسبة لها، راحت تفتش عن منافذ جديدة للنهب، فاتجهت بأطماعها إلى «أملاك الدولة» التي تشكل بامتداداتها الشاسعة نسبة كبيرة من مساحة سورية، لتكون فريسة لها، خصوصاً وأن هذه الأملاك ظلت تاريخياً محكومة بالفوضى وسوء الإدارة وقلة الخبرة.

«أملاك الدولة» هذه، التي كان يجري الاعتداء عليها فيما مضى بصورة خجولة يطبعها الكتمان والسرية ومن قلة قليلة من كبار الفاسدين، أضحت الآن على ما يبدو إحدى بوابات الإثراء السريع لكثير من النهابين و«المليارديرية» الجدد وبشكل علني، وهؤلاء باتوا أكثر قدرة على ابتداع الأساليب المبتكرة التي تجعل من سلوكهم اللاشرعي قانونياً، وبالطبع فإن جميع عمليات الاعتداء ما كان لها أن تتم لولا تواطؤ وتعاون بعض المسؤولين ذوي الصلة في الوزارات والمؤسسات والإدارات المعنية الذين يدخلون في هذه العمليات كشركاء فيسخّرون مناصبهم ومسؤولياتهم التي يتبوؤنها لتسهيل وتمرير هذه التعديات، أو أنهم بالحد الأدنى، يجندون أنفسهم كسماسرة لصالح أباطرة المال، ويحصلون على (الكومسيون) المتفق عليه..

رئيس اتحاد الفلاحين السابق.. المثال القريب

كانت قاسيون قد نشرت في العدد ٢٥٦ تحقيقاً مطولاً عن تجاوزات وارتكابات رئيس اتحاد الفلاحين السابق «ابراهيم شامية»، وبينت بالأدلة والوثائق ثبوت تورطه في عمليات اعتداء على أملاك الدولة، وجاء تقرير الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش الذي يحمل الرقم ١٨/١٠٩٠/٤/٢ت ليؤكد ما ذهبت إليه صحيفتنا من: «استغلال (المذكور) لنفوذه كرئيس للاتحاد العام للفلاحين، وتوجيه الكتاب رقم ١٨٤٨ المؤرخ ٢٠٠٢/٧/١٦ لإخراج العقار رقم ١٥١٦ العائد لأملاك الدولة من المخطط التنظيمي لبلدية زاكية وذلك لتحقيق مصلحة شخصية وإبقاء العقار في يده، واتباعه أسلوب الغش والتدليس بتقديم طلب لبناء مستودع زراعي على العقار ١٥١٦ وتنفيذه البناء داراً للسكن..».

وكما بين تقرير الرقابة في حينه، فإن عدداً من المسؤولين في المكتب التنفيذي لمحافظة ريف دمشق، ورئيس بلدية زاكية قد سهلوا له الأمر وتورطوا معه في عملية الاعتداء تلك، ومايزال الشك يحوم حول بعض المتغاضين عن المخالفة في مديرية «أملاك الدولة»..

ورغم إصدار وزير الزراعة والإصلاح الزراعي القرار ١٠١ بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٣ الذي قضى في مادته الثانية بنزع يد المتجاوز على العقار ١٥١٦ في منطقة زاكية ريف دمشق بوصف هذا العقار أملاك دولة، إلا أن القرار ظل حبراً على ورق، ولم ينفذ حتى الآن..

محمد حمشو.. المثال الأقرب!!

جاء في كتاب رفعه مدير الزراعة والإصلاح الزراعي بريف دمشق المهندس علي سعادات إلى محافظ الريف بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٦ ما يلي:

«بناء على الإخبار الوارد إلينا حول وجود أعمال بناء على عقارات الدولة على الجسر الخامس في قرية (حتيتة التركمان)، وبناء على الكشف الذي جرى بتاريخ الشكوى في ١٥/ ٥/ ٢٠٠٦ على الموقع، تبين قيام المدعو محمد حمشو بأعمال البناء على عقاراته الخاصة المجاورة للعقار ٥٤٢ من المنطقة العقارية (حتيتة التركمان)، وقد تبين أن الموما إليه يقوم باستخدام العقار المذكور بوضع إحضارات البناء على أرض العقار (رمل – بحص – حديد) وغيرها، وقد أشاد غرفة بمساحة حوالي ٨ متر مربع على أرض العقار من البلوك وسقف مستعار، وحيث أن العقار (٥٤٢) مملوك على الشيوع بين الدولة والمالك بحصص سهمية على التوالي: (١٧٧. ١٨٦٧) سهماً للدولة تعادل مساحة ١١٣٨٩ متراً مربعاً، و(٢٣٢. ٨٢٣) سهماً للمالك (فاروق أيوب جريس) تعادل مساحة ٣٢٥٠ متراً مربعاً، وحيث أن القسم الأكبر من العقار مشمول بالاستملاك لصالح كلاً من إحداث طريق المطار بالعقد ١٠٣٦ ومشروع تسوير طريق المطار بالعقد ١٨٨٤ ... (إلخ) في ضوء ما تقدم يرجى التكرم بالإيعاز لمن يلزم بما يلي:

١. إبلاغ السيد محمد حمشو بإيقاف الأعمال الجارية على العقار وترحيل الإحضارات الموضوعة من قبله.

٢. تكليف رئيس بلدية حتيتة التركمان لمعالجة موضوع الإنشاءات وفق القوانين والأنظمة النافذة.

٣. مخاطبة المؤسسة العامة للطرق لموافاتنا بالمخطط الاستملاكي لطريق مطار دمشق الدولي»..

الكتاب حوله محافظ ريف دمشق إلى الجهات المعنية لإيقاف المخالفة: بلدية حتيتة التركمان، قيادة شرطة محافظة الريف، مدير ناحية المليحة، والمؤسسة العامة للطرق وغيرها.. لكن المخالفة استمرت، وتحول ما بدأ بغرفة صغيرة إلى (فيلا) عملاقة، ومن يريد التأكد ما عليه إلا أن يسأل عن (فيلا حمشو) القائمة على أحد طرق في طريق المطار!!

مما تقدم، فإن عدداً من الأسئلة تطرحها هذه القضية:

١. من المعروف أن جميع الأراضي القابعة على جانبي طريق المطار، وخاصة القريبة جداً من حرم الطريق، مستملكة لعدة جهات عامة، أو أنها أراضي إصلاح زراعي وزعت على الفلاحين في الستينات من القرن الماضي للانتفاع، وهي غير قابلة للبيع والشراء، فكيف تمكن محمد حمشو من امتلاك مساحة من الأرض كافية لإنشاء قصر؟؟

٢. إذا افترضنا أن الأرض التي يمتلكها محمد حمشو قانونية ونظامية ١٠٠٪، فكيف تمكن من إشادة البناء عليها بهذه البساطة علماً أن البناء ممنوع في تلك المنطقة، وقد تم إزالة أحياء بكاملها لهذا السبب؟؟؟

٣. لماذا لم تبادر الجهات المسؤولة بما فيها الجهة التي أرسلت الكتاب المنوه عنه أعلاه والجهة الأساسية المرسل إليها لإزالة المخالفة؟؟ وما هو موقف مديرية أملاك الدولة من كل ذلك؟؟

التجاوزات والتعديات.. أساليب مبتكرة

«دائماً هناك ثغرة في القانون، ودائماً هناك فرصة لتجاوز القانون». هذا هو الشعار الذي يرفعه الباحثون عن زيادة أرصدتهم بطريقة غير مشروعة، وما أكثرهم في بلادنا بعد أن ساد المناخ السلبي الذي يفضلونه، حيث تفشى الفساد الإداري في أغلب المؤسسات والمديريات، وتخلفت مناهج وأساليب وآليات العمل المتبعة فيها، وغابت كل أشكال التنسيق الجدي بين الجهات العامة، الأمر الذي فسح المجال أمامهم للاعتداء على المال العام، واختلاق أساليب متنوعة لتخطي القوانين والإفلات من المحاسبة، وهذا بالضبط ما حدث ويحدث فيما يتعلق بالتعدي المتزايد على أملاك الدولة، إذ تتم التجاوزات على الغالب بأحد الأشكال التالية:

١. التعدي المباشر: وهذا أقدم الأشكال وأكثرها شيوعاً، حيث يعمد أحد المتنفذين الكبار إلى وضع اليد على أراض تعود ملكيتها للدولة، أو ما هو بحكمها، مستفيداً من منصبه أو صفته أو (؟)... ثم يأخذ بالاستفادة منها بيعاً أو تأجيراً أو تشييداً، وقد تم ذلك مراراً وتكراراً منذ أواخر السبعينات في معظم المدن والمحافظات السورية، وخاصة في دمشق وريفها، الأمر الذي كان من نتيجته ظهور معظم أحياء المخالفات وأحزمة الفقر التي نشاهدها اليوم حول العاصمة: عش الورور مساكن الحرس ـ وادي المشاريع ـ مزة ٨٦ ـ جبل الورد ... وغيرها. وهناك الكثير الكثير من الأمثلة الفردية التي يتجلى فيها الاعتداء على أراضي الإصلاح الزراعي ومن ثم تغيير صفتها لتصبح بقدرة قادر مقراً لشركة أو لمنشأة صناعية أو سياحية، ومعظم المنشآت المشيدة على طريق المطار، أو على الطريق الدولي دمشق حمص أكبر دليل على ذلك، وقد ورد أعلاه شيء من هذا القبيل.. وبالطبع فإن هذا الشكل من الاعتداء الصارخ لا يمكن أن يحقق غاياته من دون تواطؤ الجهات البلدية ومن خلفها أرباب الفساد في (المحافظة) ووزارة الزراعة حيث يشاركون المعتدي مخالفته أو يغضون النظر عنه لقاء رشى كبيرة، أو تهيباً من سطوته ومكانته وصفته!!

٢. توزيع الأراضي على غير مستحقيها: من المعروف أن بنود قانون الإصلاح الزراعي تشترط عند توزيع أراضي الاستيلاء على المنتفعين أن يتم ما يلي:

أ. إخطار اتحاد الفلاحين.

ب. إخطار مديرية الزراعة المعنية.

ت. إخطار البلديات.

ث ـ وضع إعلان لمدة خمسة عشر يوماً في الساحات العامة للقرية المعنية، وعن طريق قيادة الشرطة.

ولكن ما يجري على أرض الواقع مغاير لذلك كلياً، حيث أن مديرية أملاك الدولة لا تتبع غالباً أياً من هذه الخطوات، ويحظى بحق الانتفاع من أراضي الإصلاح أشخاص بعيدون كل البعد بالجغرافية والأحقية، ولا يعلم الفلاحون شيئاً عن هذه الأراضي إلا بعد توزيعها لغير مستحقيها، ويكفي مجرد الاطلاع على بعض أسماء المنتفعين من أراضي الإصلاح على طريق المطار (على سبيل المثال لا الحصر) للتأكد بأن أسماء عائلات هؤلاء وهي شهيرة جداً لا تمت بصلة لعائلات تلك المنطقة، وقد حصلوا على هذه الأراضي عن طريق الواسطات والمحسوبيات وصلات القربى بالمسؤولين أصحاب صلاحية التوزيع!

٣. البيع غير النظامي: وهذه الطريقة أصبحت تتبع بكثرة في الآونة الأخيرة، حيث يضطر الكثير من الفلاحين المنتفعين من أراضي الإصلاح بسبب ضيق الحال وتتالي مواسم القحط والجفاف وندرة المياه من جهة، والإغراءات التي يقدمها لهم أصحاب الجيوب المنتفخة من جهة أخرى، إلى إبرام عقود إيجار طويلة المدى (بمثابة البيع) وبأسعار زهيدة جداً مع بعض الراغبين من ذوي الغايات البعيدة، وهذا بحد ذاته مخالف لقانون الإصلاح الزراعي الذي لايسمح للمنتفع الأساسي البيع أو التأجير أو التنازل لأي كان عن حقه بالانتفاع، وإنما الأمر الوحيد المتاح له هو فقط توريث أصوله هذا الحق، وإلا فإنه يفقد فرصته بالانتفاع، وتعود الأرض إلى مالكها الأساسي وهو الدولة..

ولكن هل هذا حقاً ما يجري فعلياً على أرض الواقع؟؟

إن الوقائع المثبتة بالوثائق تؤكد غير ذلك، وإليكم هذا المثال..

هل توجد مافيا حقيقية تعمل للاستيلاء على أملاك الدولة ؟

ثري.. وفلاح.. وقانون مهدور

في مثال نموذجي عن ابتزاز أصحاب الأموال الفائضة لحاجة الفلاحين المنتفعين من أراضي الإصلاح الزراعي للسيولة النقدية، فإن المنتفع علي محمد المبارك قام قبل أن يتوفى ببيع العقار رقم(٧٠) من المنطقة العقارية في شبعا ومساحته ٣٠ دونماً للشاري صالح حمد عامر بمبلغ زهيد، وعند افتضاح الأمر بعد زمن طويل، وجهت لورثة البائع وللشاري إنذارات للرجوع عن هذه المخالفة الصريحة للقانون ولكنهما أعرضا عن ذلك، مما أوجب على وزارة الزراعة مطالبة مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي في ريف دمشق بحرمان المنتفع من أرض انتفاعه وإجراء ما يلي:

١. تكليف لجنة مختصة بالتثبت من عدم إقدام أحد الورثة (كما يدعي) على مخالفة شروط الانتفاع..

٢. تبليغ بقية الورثة مجهولي الإقامة بالقرار..

٣. تحديد مساحة انتفاع علي المبارك بالدونم..

وعند التأكد من أن العقار قد بيع بأكمله، وأن المخالفة قائمة ولا لبس فيها، تقرر تصديق الحرمان، وتحصيل المبالغ المقبوضة من المخالفين (الورثة) وبالتالي إعادة الأرض لمالكها الأصلي وهو الدولة، إلا أن الشاري (المسنود بقوة) استصدر لنفسه حكماً قضائياً بأحقيته بالأرض!!..

الأبرز في القضية أن العقار المذكور استملكته مديرية المعرض، وكونها راحت تصرف للمتضررين بدل استملاك، فقد نشأت إشكالية كبيرة بهوية وأحقية المستفيد من البدل.. هل هو الشاري أم الخزينة العامة؟؟!

وماذا بعد؟؟

إن المخالفات والتجاوزات والتعديات على أملاك الدولة أكثر من أن تحصى، وكل المؤشرات والمعطيات تؤكد أن أسماء (لامعة ونافذة) متورطة فيها بشكل أو بآخر، وهي تزداد بشدة نظراً لكونها تشكل (مزراب ذهب) للمستفيدين غير الشرعيين منها، وليست هناك أية دلائل توحي بتراجعها أو ضبطها من قبل الحكومة عموماً ووزارة الزراعة بشكل خاص، وستكون لنا في صحيفة قاسيون – وقفات كثيرة قادمة للغوص في هذا الملف.. وللحديث صلة..

■ جهاد أسعد محمد

ماذا تقول يا صاحبي

التسديد باتجاه الأهداف!!

❖ أتدري يا صاحبي أنني لأتعرف بدقة على معنى كلمة (خشب) رجعت إلى عدد من المعاجم علني أفهم المعنى، وبخاصة معنى المصطلح الذي أخذ مكانه في وسائل الإعلام وهو(لغة خشبية أو متخشبة)، فوجدت فيضا من شروحات متنوعة، لن أتعبك بسماعها، ويمكنني تلخيصها بالتعريف التالي: الخشب ما يبس من الشجر..

– وعليه فإنك لا شك استنتجت أن مصطلح (اللغة الخشبية) يعني اللغة اليابسة التي فقدت عنصر حياتها فغدت جافة يابسة ميتةيستحسن أن نتوقف عن استعمالها، وأن نواريها عالم النسيان....! ولكن ما الذي دفعك إلى ركوب هذا المركب إلى بحر المعجمات والقواميس؟

❖ الدافع هو العبارات التالية وما شابهها:

عبارة خادم الحرمين الشريفين (للملك السعودي)، وقائد ثورة الفاتح من أيلول (لمعمر القذافي)، ومولانا أمير المؤمنين (لملك المغرب)، وعاهل المملكة الهاشمية المفدى (لملك الأردن)، وأطال الله عمره (للسلطان أو الأمير فلان وفلان....) وهذا على سبيل المثال لا الحصر!!

– المسألة يا صاحبي ليست – كما تتوهم – معقدة، وهي في منتهى البساطة والوضوح فالإعلام (أي إعلام في العالم) ليس ولن يكون حياديا، أو كما يقول بعضهم: ليس مستقلا، فهو صوت ولسان حال صاحبه أي مالكه.... فهل تتوقع أو تنتظر منه أن (يستقيل) من مهمته الأساسية، وأن يتكلم بلغتك ولسانك أنت؟؟!!

❖ وهل ترى مانعا في أن يتعرف المرء أكثر وأكثر على معاني العبارات، وأن يستوضح مدلولاتها بدقة وجلاء؟.

– أنا لم أقل ذلك، وإنما قلت: ما عليك إلا أن تستوضح (من يمول هذه الصحيفة أو الإذاعة أو المحطة التلفزيونية.. أي وسيلة الإعلام لتعرف ماهية اللغة المستخدمة في التعبير شكلا ومضمونا، والعكس صحيح يا صاحبي، فماهية الكلام الذي تسمعه أو تطالعه قراءة أو مشاهدة (تدلك) على المموّل وصاحب الوسيلة، وفهمكم كفاية!

❖ لعل في قولك هذا ما يفسر لي بعض ما استعصى (من الاستعصاء) عليّ فهمه في وسائل إعلامنا المحلّي الذي ما زال يمشي لا كما تقول كوكب الشرق أم كلثوم في أغنيتها المشهورة (واثق الخطوة يمشي ملكا) بل متعثر الخطوات خجلا، لأنه حتى هذا اليوم لا يرى في الناس.. الجماهير.. الشعب إلا أدوات للإصلاح أو البناء أو الدفاع.. وليس صنّاعا حقيقيين للإصلاح والبناء والدفاع.

– معك تماما فيما تقوله: إن الناس.. الشعوب هم من يصنع التاريخ ولا نبخس الأفراد حقهم فلهم دورهم في صناعة هذا التاريخ.

❖ نعم والاستعصاء الذي أربك تفكيري هو تقصير الإعلام المحلي (أي الشعبي نسبة للشعب) في استعمال اللغة الحية الصادقة المعبرة عن آلام وهموم وآمال وتطلعات شعبنا، وذلك بتحديد الأهداف الأساسية والتسديد باتجاهها مباشرة دون أية مواربة أو تشوش، فالعدو أضحى واضحا مكشوفا أمام نظر كل الوطنيين: إنه العدو الخارجي المتمثل بالامبريالية العالمية ورأس حربتها أمريكا والصهيونية وكل السائرين في ركابهم، والعدو الداخلي الشاخص في الحيتان على تعدد أشكالهم وأنواعهم وحجومهم ومراكزهم الناهبين جهد ولقمة عيش جماهير الشعب، والهادرين كرامة المواطن!!!.

– صدقت فيما تقول فالتسديد ينبغي أن يكون في اتجاههم جميعا ومباشرة، حتى لا تصبح قصتنا كقصة اثنين من الصيادين في «غابات» حمص!!

– وما قصة هذين الصيادين ؟

❖ قصتهما ستكون مادة زاويتنا القادمة، فماذا تقول يا صاحبي؟!

■ محمد علي طه

مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال لاللخصخصة، لااللاستثمار، لا للفساد

عقد الاتحاد العام لنقابات العمال اجتماعاً لمجلسه العام بتاريخ ٢٦/١١/٢٠٠٦ بحضور رئيس الاتحاد العام وأعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد ورئيس مكتب العمال القطري بالإضافة إلى نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية....

■ ماطرحته الكوادر النقابية داخل المجلس من مواقف تجاه المواضيع المختلفة كان على درجة كبيرة من الجدية والمسؤولية، وخاصة في المواضيع الحساسة مثل الموقف من بيع واستثمار القطاع العام.

وتميز هذا الاجتماع بحضور كثيف للوزراء على غير العادة، وحضورهم الكثيف هذا برئاسة الدردري ربما جاء لسببين:

أولاً ـ الجدل الواسع داخل الحركة النقابية حول إجراءات الحكومة فيما يتعلق بـ:

١ ـ ارتفاع الأسعار الجنوني الذي تشهده البلاد.

٢ ـ موقف الحكومة من القطاع العام الصناعي، وسعيها المحموم لتنفيذ برنامجها في تصفية القطاع العام الصناعي وغير الصناعي على الرغم من كل التطمينات التي يقدمها الفريق الوزاري للنقابات العمالية وخاصة قياداته العليا، واتخاذ كل الإجراءات التشريعية والقانونية لشرعنة ذلك.

٣ ـ المطالب العمالية الكثيرة التي لم تنفذها الحكومة رغم طرحها وتكرار طرحها منذ سنوات في كل المؤتمرات واللقاءات النقابية داخل المجلس وخارجه.

ثانياً ـ من أجل تمرير تلك الإجراءات الحكومية تجاه القطاع العام الصناعي، يحتاج الأمر إقناع الحركة النقابية بأهمية مثل تلك الإجراءات لـ(إصلاح) الاقتصاد الوطني وإصلاح القطاع العام الصناعي، حيث تشكل هذه الإجراءات من وجهة نظر الفريق الاقتصادي خطوة ضرورية لكي يتسنى للقطاع العام أن ينهض وفق الرؤية الجديدة، ويتخلص من مشاكله، ومن أجل ذلك لابد من إصلاحه على أساس إعطائه المرونة اللازمة في زيادة رأسماله من خلال إصدار سندات وطرح أصوله الثابتة كأسهم باعتبار خطة الحكومة عدم ضخ أية أموال إضافية في القطاع العام الصناعي من أجل مساعدته، وهذه الخطوات لاتغير بيع أو خصخصة لهذا القطاع الصناعي.

والملاحظ أن ماطرحته الكوادر النقابية داخل المجلس من مواقف تجاه المواضيع المختلفة كان على درجة كبيرة من الجدية والمسؤولية، وخاصة في المواضيع الحساسة مثل الموقف من بيع واستثمار القطاع العام، الموقف من الغلاء، مطالب الطبقة العاملة والهجوم المنظم على مكاسب العمال، زيادة الأجور عمال القطاع الخاص، الموقف من الفساد باعتباره علة كل العلل، الموقف من الحكومة وإجراءاتها.. كل هذه القضايا ورغم التباين أحياناً في أشكال الطرح مع بقاء جوهر الموقف واضحاً، كل ذلك سيكسب الحركة النقابية وزناً خاصاً في مناقشة مستقبل الاقتصاد الوطني وخاصة القطاع العام الصناعي، خصوصاً وأن القيادات النقابية أبدت تخوفاً كبيراً من محاولة التفريط بالاقتصاد الوطني تحت حجة التطوير والتحديث والذي سيقود إلى التفريط بأشياء أخرى كثيرة لايمكن السماح بالتفريط بها.

إن الحضور الكثيف للوزراء كان يهدف لإقناع قيادات وكادرات الحركة النقابية بتوجهات الحكومة، بحيث لايكون هناك موقف معارض لتلك التوجهات، وما التدليس الواسع والديماغوجيا اللفظية التي استعملهما الدردري ووزراؤه بالتأكيد على المشورة والاتفاق والتوافق مع الحركة النقابية وأن قراراها سيكون مؤثراً بتوجهات الحكومة إلا محاولة لتمرير مايريدون تمريره، ولكننا نعتقد أن المزاج العام والموقف العام لأعضاء المجلس كان على غير ماتريده الحكومة وتوجهاتها ولتبيان ذلك نورد موجز بعض المداخلات.

جمال القادري
رئيس اتحاد عمال دمشق

إن كل الاجتماعات النوعية المتعقلة بالقطاع العام الصناعي بدءاً من لجنة الـ٣٥ إلى لجنة العشرة الأخيرة التي شكلها مجلس الوزراء لم توفر للقطاع العام الصناعي الإصلاح المطلوب وأسوق لذلك بعض الأمثلة:

- لازالت الشركات تواجه مشاكل إدارية وتسويقية ويوجد مخازين كبيرة، مما يؤدي إلى استنزاف رؤوس أموال الشركات ويكرس عدم قدرتها على الاستبدال والتجديد وعدم ضخ أموال جديدة.

- نحن بحرج شديد أمام عمال الشركات الإنشائية، بسبب عدم دفع رواتبهم وتعويضاتهم من اشتراكات التأمينات والنقابات والطبابة.

- هناك الكثير من الشركات التي تتطلب دعمها مالياً لأنها تعاني من نقص السيولة لتأمين مستلزمات الإنتاج مثل شركة بردى حيث كانت الإدارة السابقة فاسدة سرقت أموال الشركة، والآن هي بعجز كبير، ويدفع العمال ثمن ذلك.

- الملاحظ من خلال دراسة موازنات الشركات والوزارات لعام ٢٠٠٧ أن هناك توجهاً لدى هيئة التخطيط لشطب كل مايتعلق بتعويضات العاملين وخاصة الطبابة.

ومن هنا فإننا لانريد أن يكون ضغط النفقات على حساب تعويضات العمال.

- هناك ارتفاع جنوني بالأسعار تؤثر على القوة الشرائية لعموم المواطنين، وهناك أموال طائلة بدأت تضخ بالأسواق ولها علاقة بالتضخم (سوق العقارات) الأسعار ارتفعت عشرين ضعفاً.

والسؤال الذي طرحه جمال القادري للحكومة: ماهي الإجراءات المتخذة تجاه هذا الارتفاع الجنوني؟! كل الإجراءات المتخذة لم توقف ارتفاع الأسعار؟؟

النقابي رفيق ضاهر
عضو مجلس الاتحاد العام

- التحولات الاقتصادية تصب معظمها في الانفتاح وتحرير التجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي، والحكومة تصدر القرارات بتسارع مذهل والقطاع الخاص يضغط ويحقق المكاسب تلو المكاسب.

- بقدر ارتفاع الأسعار تزداد البطالة ويتدنى مستوى الخدمات الشعبية.

- الاحتجاجات يكون لها صدى إيجابي أحياناً وتترك بصماتها كإلغاء تأجير بعض الشركات، لكننا نفاجأ بوضع شركات أخرى للاستثمار.

وطرح سؤالاً للحكومة: ماهي التدابير الحكومية الدقيقة لتنفيذ مقررات المؤتمر القطري العاشر فيما يتعلق بالحد من الفقر وبزيادة الصمود والتصدي؟

ماهي الأسس الصحيحة التي قامت بها الحكومة لإصلاح القطاع العام الصناعي، وهو الآن يتراجع وكل المسؤولين يؤكدون على حماية قطاع الدولة؟؟

وقال أيضاً: إن البطالة ـ تراجع الأجور ـ ثقافة الفساد ـ قضايا تحتاج لحلول جدية.

جميلة دبانة
عضو مجلس الاتحاد العام

أكدت على ضرورة تثبيت العاملين المؤقتين حيث لايستفيد هؤلاء من معاش الشيخوخة، وطالبت أن لايخضع مرفأ اللاذقية للخصخصة وتساءلت: لمصلحة من إنشاء سوق الأوراق المالية؟ وأكدت أنه لايحق للحكومة التصرف بهذا القطاع لأنها ليست مالكة له.

أحمد الحسن
رئيس اتحاد عمال حمص

قال: قالوا في عام ٢٠٠٥ أنه في عام ٢٠٠٦ سيكون عام إصلاح القطاع العام، ولم نر إلا قراراً بتشكيل لجنة لدراسة أطر إصلاح القطاع العام.

وأضاف: هناك في حمص أربعة تجمعات عمالية وهناك ١٤٠٠ عامل مع أربعة منشآت متوقفة عن العمل وآخرها شركة حمص للصباغة حيث تعمل بطاقة ١٠٪.

وحول القطاع العام الإنشائي قال إن هذا القطاع أصبح خطيراً لأنه بدأ يشكل ضغطاً اجتماعياً ونخشى أن يتحول هذا الضغط إلى ضغط سياسي.. احتجاجات ومظاهرات في الشوارع. دعونا نجد حلاً لهذا الموضوع، فكل الحلول السابقة كانت فاشلة والآن أصبحنا نخاف على القطاعات الاقتصادية المستقرة، كشركة الأسمدة لأن هناك توجهات لوقف الخطوط الإنتاجية فيها، لماذا؟ لأنه في المستقبل سيتم إنشاء معمل أسمدة بديل؟!

وطرح سؤالاً آخر: ما معنى أن توقف المشاريع الاستثمارية لهذه الشركات.؟

وأضاف إننا لانتكر تطوير القطاع الخدمي ولكن ليس على حساب القطاع الإنتاجي.

القطاع الخاص لايزال غضاً، ولايستطيع أن يتحمل مايريد البعض أن يحمله إياه، فهو بحاجة إلى إعادة تأهيل وطني ليقوم بدوره بالعملية الإنتاجية وأنا لي عتب على كل من يقول، إن هذا القطاع سيكون قاطرة للاقتصاد الوطني..

وتابع أحمد الحسن قائلاً: أخاف أن نكرر التجربة التنموية في مصر التي أدت إلى وصول ١٣ مليون عامل إلى ما دون خط الفقر ومليوني عاطل عن العمل، خاصة أني أجد بعض الشبه بالخطوات الاقتصادية عندنا.

وختم: نحن نريد تنمية تشمل المجتمع كاملاً وليس مجتمع الخمس كما تريده العولمة!

إبراهيم اللوزة
عضو مجلس الاتحاد العام

يزداد شراسة وضراوة المخطط الأمريكي ـ الصهيوني ضد بلادنا وإذا كانت المواقف السورية تحظى بدعم شعوب العالم وإعجابها فإنها بحاجة إلى مزيد من الدعم الشعبي فهو السند الوحيد للانتصار القادم كما أثبت المقاومة البطولية في جنوب لبنان خلال حرب تموز الماضية.

والمؤسف أن الوضع الاقتصادي ـ الاجتماعي ليس على مايرام، ومازال بعيداً عن تلبية حاجات سياسة المواجهة الوطنية التي عبر عنها الرئيس بشار الأسد.

فالحكومة عاجزة عن القيام بالمهمات المطلوبة منها، بل إنها تسير أحياناً بالاتجاه المعاكس والمضر بمصلحة البلاد.

فهي غير قادرة على التحكم بالأسعار التي ترتفع باضطراد تاركة إياها لقوى السوق والسوء، وهي قد بلغت منذ أوائل العام حوالي ٤٠٪ حسب الدراسات المتوفرة في وقت لم تزحزح الأجور من مكانها، أي أن مستوى المعيشة والقدرة الشرائية للأجور قد انخفض ٤٠٪ هذا إذا لم نتحدث عن ارتفاع أسعار العقارات والأراضي الذي بلغ ١٠٠٪ خلال الفترة نفسها على الأقل منذراً بكارثة سعرية في المستقبل المتوسط المدى، مما يؤكد إخفاق السياسة الاستثمارية المدعوة إلى رفع معدلات النمو.

وفي معرض الحديث عن النمو لم تثبت أرقام ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦ أي تقدم جدي على هذه الجبهة التي راهنت عليها الحكومة ممثلة بفريقها الاقتصادي، فالأرقام الموضوعية لاتتحدث إلا عن نمو اقتصادي أقل من معدل نمو السكان (أمثلة فرنسا ـ ص ن د) مما يتطلب إعادة النظر السريعة بالتوجه العام للاستثمار المرتكز الآن على التدفقات الخارجية التي ذهبت إلى مجالات ريعية في الأراضي والعقارات خالقة أزمة كبيرة وخطيرة.

وهنا لابد من الإشارة إن العاملين وخاصة في القطاع الخاص تزداد معاناتهم بسبب انحياز الحكومة إلى أرباب العمل.

فهي تتساهل معهم في تقرير أسعارهم، وتوافق على تشددهم في أجور عامليهم، ولاتضغط عليهم بشكل كاف كي يلتزموا بزيادة الأجور العامة، وهم بشكل عام محرومون من التأمينات والرعاية الصحية وحتى من حقوقهم الإنسانية حينما يجبرون قبل الالتحاق بالعمل على التوقيع على عقود إذعان تتضمن أوراقاً بالإقرار بالسرقة مسبقاً أو التوقيع على شيكات مزورة.

وإذا كانت الحال أحسن نسبياً من ناحية الحقوق في القطاع العام، إلا أن الحالة العامة للتعليم والصحة وأسعار الأدوية في البلاد تخلق مناخاً سلبياً غير مريح في أوساط العاملين مما يزيد التوتر والقلق، لذلك فإن الانتقال إلى المعالجة المأجورة ولو جزئياً وعدم مد الضمان الصحي لكل العاملين وخاصة المتقاعدين منهم إضافة إلى فتح العمالة المستوردة بخلق ظروفاً تزيد من تعثر القطاع العام، الذي تتطلب المعركة الوطنية الكبرى الحفاظ عليه وليس بيعه ولو بشكل مستور تحت صيغة الاستثمار أو المشاركة، وإزالة أسباب تعثره الذي يلعب الفساد المستشري فيه بسبب بعض الإدارات دوراً هاماً في تخسيره هذا الأمر الذي تحول إلى حجة لكي ترتفع بعض الأصوات اليوم بشكل علني مطالبة بإلغاء التأميم والعدول عنه، هذه الخطوة التي كانت في وقتها إجراءاً وطنياً ضرورياً لإنقاذ الاقتصاد الوطني ورفع درجة مناعة البلاد واليوم إذا كان من المطلوب شيء فالمطلوب إعادة تأميم قطاع الدولة عبر رفع يد الفاسدين عنه الذين يستملكون الثروة الناتجة عنه بشكل غير شرعي ومضر بالاقتصاد الوطني.

إن الحكومة يجب أن تكون خادمة للشعب وليس جابياً منه لذلك فالحديث عن إلغاء الدعم يتطلب استبداله بتحسين التحصيل الضريبي من المتهربين منه واستعادة أموال الفساد وإيقاف موجة الخصخصة الحالية التي تطال المرافئ وسكك الحديد إذ أن هذه المنشآت بغض النظر عن أهميتها الاقتصادية هي منشآت يمس وضعها الأمن الوطني ولا يجوز خروجها من تحت يد الدولة بأي شكل كان وتحت أي حجة كانت.

لقد استطاعت الطبقة العاملة السورية بدعم من الرئيس بشار الأسد من منع خصخصة الأسمنت والحديد سابقاً وهي قادرة على الاستمرار لمنع هذا المسلسل.

عزت الكنج
نائب رئيس الاتحاد العام

قال: نحن أمام مسؤولية تاريخية في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي وتابع فيما يتعلق بالقطاع العام الصناعي تحديداً نتمنى من الحكومة أن يكون القرار واضحاً هل اتخذوا قراراً يوقف الاستثمار في القطاع العام الصناعي، وإذا بقي موقف الحكومة كما هو الآن بعدم الضخ خاصة ببدء تنفيذ المرسوم ٥٤ يكون قرار إعدام واضح للقطاع العام.

وأضاف أيضاً هل سيكون استثمار بالقطاع العام وتجديد للخطوط التي تقادمت؟؟ نحن متفقون مع وزارة الصناعة ومع توجهاتها وهي نفس مطالبنا التي نطالب بها بخصوص القطاع العام الصناعي حتى يكون قادراً على المنافسة.

وتابع قائلاً بخصوص اللجنة (العشرة) عندما شكلت هذه اللجنة لم نكن ممثلين بها ولكن مُثلنا لاحقاً بعد تدخل من القيادة، وبدأنا نحضر الجلسات وكان هناك نقاط اتفاق ونقاط اختلاف والخلاف بدأ من الجلسة الأولى لأنه أول بند طرح هو الملكية العامة وبدء طرح الشركات الرابحة على البيع وليست الخاسرة هذا أولاً وثانياً توزيع الأصول الثابتة إلى أسهم وطرحها بسوق الأوراق المالية لقد كثرت النقاشات داخل اللجنة ووصلنا إلى طريق مسدود حول هذا الموضوع حيث اقترح رئيس اللجنة الدكتور محمد سماق أن يترك الموضوع جانباً.

بصراحة

هل الحكومة والنقابات على اتفاق وتوافق؟؟

ترددت كثيراً كلمة الاتفاق والتوافق والتشاركية داخل اجتماعات مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال من قبل الوزراء وغيرهم، ويبدو ترديد تلك الكلمات بالكثافة التي طرحت بها، ما هي إلا تعبير عن أزمة بين مايقال وبين ما يمارس، بين ماتعد به الحكومة القيادات النقابية من حلول للمشكلات، والمطالب التي يتقدم بها العمال عن طريق المكاتب والاتحادات العمالية سواء كمذكرات أو داخل المؤتمرات، وبين ماتقوم به الحكومة من إجراءات حيث تلعق كلامها الذي تتقول به بأنها مع مطالب العمال. مما يجعل النقابات بحرج دائم أمام العمال، كما عبر عن ذلك أحد النقابيين، ومما يزيد العلاقة بين العمال وممثليهم تباعداً، والشك الدائم بإمكانية تحقيق المطالب والدفاع عنها من خلال القوانين والتشريعات التي أصدرتها الحكومة أو القرارات التي تصدرها الوزارات لتنظيم حقوق العمال، أي أن تلك القرارات التي أصدرتها الحكومة هي من يصادرها ويعتدي عليها.

والسؤال الذي يفرض نفسه بهذا السياق: هل هناك فعلاً تشاركية واتفاق وتوافق بين الحكومة والنقابات كما عبر عن ذلك في اجتماع المجلس الأخير وفي غيره من المنابر؟

إن المتتبع لسير اجتماعات المجلس الأخير سيكون استنتاجه النفي، فالدردري قال حول (لجنة العشرة) التي شكلتها الحكومة لإعادة دراسة وضع القطاع العام الصناعي: «لاخصخصة ولا بيع لأصول القطاع العام الصناعي ولا تغير في الملكية»، وهذا ماأكد عليه أيضاً أسامة عدي رئيس مكتب العمال القطري، وأصرّ الدردري أن هناك اتفاقاً بين أعضاء اللجنة بـ٩٠٪ من القضايا.

ولكن ممثل العمال بهذه اللجنة قال: إن النقطة الأولى التي طرحت في أول اجتماع للجنة هي بيع وخصخصة الشركات الرابحة وغيرها، حيث جرى حول هذه النقطة خلاف كبير بين أعضاء الجنة وبين ممثلي العمال ،للحد الذي استدعى من القيادة دعوة ممثلي العمال ورئيس اللجنة إليها، وعليه تم تأجيل الحسم إلى أن يصدر قرار من القيادة.

إزاء ذلك هل يوجد فعلاً توافق وتشاركية واتفاق بين تلك التوجهات والنقابات؟

أما بالحقوق العمالية ومطالبها فحدث ولاحرج والأمثلة أيضاً كثيرة:

- صدور القانون ٥٠ الذي يثبت العديد من المزايا والحقوق للطبقة العاملة السورية، ولكن جاءت التعليمات التنفيذية التي أصدرتها الحكومة لتصادر تلك الحقوق. وموقف النقابات من ذلك المطالبة الدائمة بكل الوسائل المعهودة من أجل تثبيت حقوق العاملين كما نص عليها القانون، ولكن دون جدوى.

- موقف الحكومة من تثبيت العمال المؤقتين والمياومين والعاملين على الفاتورة، والذين يعملون على خطوط الإنتاج منذ سنوات والذي يقدر عددهم بعشرات الآلاف.

- تخفيف وضغط مستحقات العمال في موازنة ٢٠٠٧ من خلال هيئة تخطيط الدولة وخاصة مستحقات الطبابة بذرائع مختلفة.

- موقف الحكومة من عمال القطاع الخاص لجهة زيادة أجورهم وحصولهم على حقوقهم، ودعمها المطلق لأصحاب «القلم الأخضر».

وهكذا، مع كل ماعرضناه وهو غيض من فيض، أن الحكومة والنقابات لاتوافق بينهما إلا على المنابر وبالخطب الرسمية الملقاة على الجمهور، وإن شعار نحن والحكومة فريق عمل واحد ليس له موقع إلا في أذهان كلا الطرفين، أما الواقع ومصالح الطبقة العاملة فتقول عكس ذلك، وكل ادعاء مغاير هو مجرد وهم!

ونعتقد أن الإجابة قدمها أعضاء مجلس الاتحاد العام بموقفهم الحازم تجاه القضايا التي عرضت (والتي تجدونها بالمداخلات والكلمات) والتي عبرت من خلالها الكوادر النقابية عن موقف سليم وحريص على المصالح الوطنية عامة ومصالح الطبقة العاملة السورية خاصة.

■ **عادل ياسين**

نعم لتطوير الاقتصاد الوطني، نعم لتطوير القطاع العام الصناعي، نعم لحقوق الطبقة العاملة السورية

وأضاف عزت الكنج لقد استدعينا إلى القيادة وطلب منا أن نضع نقاط الخلاف وكان التوجه بعدم الموافقة على البيع لا أسهما ولا بيعاً وبحضور رئيس اللجنة لأن القيادة لم تتخذ قراراً بهذا الخصوص.

بدأت اللجنة بوضع مسودة مشروع إصلاح القطاع العام الصناعي حيث ستكون جاهزة في ٢٠٠٦/١٢/١٥ وستقوم بدعوة رؤساء الاتحادات العمالية لمناقشة المسودة كاملاً.

عبد الكريم عطاري
رئيس اتحاد عمال حماة

طرح متسائلاً حول العديد من الشركات والتي تحتاج إلى تدخل الحكومة في حل مشاكلها الإنتاجية والتسويقية وكذلك تجديد خطوطها القديمة مثل شركة الإطارات وشركة حديد حماة وشركة تجفيف البصل والشركات الإنشائية.

نزار العلي
عضو مجلس الاتحاد العام

قال المواطن الذاهب إلى حمص يرى أرتال الموطنين الواقفين على الدور للحصول على حاجتهم من المازوت (. . . .. مازوت) يتساءل هل الدولة عاجزة عن إيقاف تهريب المازوت، السلطة التنفيذية في حمص غائبة عن المواطنين و همومهم . شوارع محفرة . انقطاع بالتيار الكهربائي . أزمة بالنقل. وتابع أن مدير النقل الداخلي بحمص مدان تفتيشياً ومعاقب (طلب منه وثائق تثبت ذلك فقدم تلك الوثائق).

أضاف هل يعقل أن لا يستطيع المواطن شراء البطاطا والبصل بسبب ارتفاع الأسعار والاستغلال، نحن نطالب الحكومة بزيادة الرواتب والأجور ليتمكن العمال من مواجهة حالتهم المعيشية.

تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠٦ و الموجه للحكومة السورية يطالب بعدم زيادة الأجور والرواتب، حيث ضحية هذا التقرير ١.٥ مليون عاطل عن العمل.

وختم قوله: نحن نطالب الحكومة بإجراءات يكون أساسها مصلحة الشعب ونطالب بقطاع عام قوي، ينافسه قطاع خاص شريف ووطني، وإذا لم يكن ذلك سيقود البلاد إلى كوارث اقتصادية واجتماعية كبيرة.

وطالب بإعادة دراسة طبيعة العمل . اللباس ، وإعادة النظر بنسبة التكليف بالعمل الإضافي وتحويل السكن الوظيفي إلى سكن عمالي.

وأخيراً طرح تساؤلاً لماذا يحرم عمال القطاع الخاص من السكن العمالي؟

عيسى خوري
عضو مجلس الاتحاد العام

افتتح مداخلته قائلاً:كلنا نلتف حول خطاب الرئيس وماجاء فيه حول المقاومة والهام كيف نحافظ على الانتصار الذي حققته المقاومة وضرورة معرفة بما هو قائم وماهو كائن.

وطرح سؤالاً: ماهو دورنا نحن الحركة النقابية؟ وأجاب إن دورنا كبير في الحفاظ على الوطن وإن موقفنا هذا يجب أن يترجم إلى أفعال ملموسة. وأضاف: فيما يتعلق بحقوق العمال لابد من الضغط لتطبيق القوانين والأنظمة، وقال إن القطاع الخاص إلى هذا الوقت لم يستطع أن يشارك بالتنمية في حين أن عدد السكان يتزايد وأن عدد العمال يتناقص أي أنه لايوجد تجديد للقوى العاملة، وسبب تقلص اليد العاملة هو عمليات الدمج التي حصلت وأضاف أن لاتنمية موجودة عند الدولة ولاعمليات الدمج أعطت مردوداً ميزانية ٢٠٠٧ طرحت فيها ٥٠ ألف فرصة عمل في القطاع العام و١٠ آلاف عامل في القطاع الخاص.

عودة قسيس
عضو مجلس الاتحاد العام

في سياق النقاش الذي كان دائراً في اجتماع المجلس حول القطاع العام وتوجهات اللجنة المشكلة من رئاسة مجلس الوزراء دعا النقابي عودة قسيس إلى ضرورة الدعوة إلى ندوة أو مؤتمر على غرار مؤتمر الإبداع والاعتماد على الذات السابق لكن يكون بين يدي الحركة النقابية الدراسات الضرورية وبمشاركة القوى والشخصيات والخبراء الوطنيين الحريصين على تطوير القطاع العام الصناعي بالشكل الذي يحقق المصلحة العليا للاقتصاد الوطني وللشعب السوري.

وأضاف إن العمال لايتحملون خسارة الشركات التي يحاول الوزراء تحميلها للطبقة العاملة وعندما نطالب بحقوقنا المكتسبة فإننا لانطلب فيه من أحد بل نطالب بتطبيق القوانين التي تقر بحقوق العمال.

عمر الحلو رئيس الاتحاد المهني لعمال الغزل والنسيج

أود أن أتحدث عن معاناة العمال في القطاع الخاص على الرغم من اهتمام الحكومة بالقطاع الخاص وإعطاءه المرونة الكافية لكن قسماً كبيراً أصحاب العمل يمتنع عن تشغيل العامل إلا باستقالة مسبقة وورقة بيضاء بالإضافة إلى دوام عمل ١٢ ساعة وأيضاً إن نسبة تسجيل القطاع الخاص للعمال لاتتجاوز ١٠ ـ ٢٠ ٪ من عماله في التأمينات الاجتماعية.

وأضاف عندما يلتقي التنظيم النقابي بعامل لتنسيبه إلى النقابات يعمل رب العمل على فصل العامل لذا من خلال هذه المعاناة يجب توثيق العقد من التأمينات ومن النقابة. وضرورة وضع ضوابط قانونية لعدم تهريب القطاع الخاص لعماله لذلك لابد من إلزام رب العمل وضع نظام داخلي للمنشأة يلتزم بقانون العمل ويوضح فيه كل مايتعلق بالعمل والعمال.

وأخيراً قال إن عمال القطاع الخاص لديهم شعور بأنه لايوجد جهة مسؤولة عنهم عند زيادة الأجور لايذكرون بالزيادة.

محمد الحسن
رئيس اتحاد عمال طرطوس

أشار إلى أن اتحاد عمال طرطوس ومن خلال اجتماعات اللجنة الإدارية لمرفأ طرطوس قد تحفظ على عقد استثمار حاويات مرفأ طرطوس ورغم ذلك التحفظ تم التوقيع على عقد الاستثمار لمحطة الحاويات في المرفأ، وإن اتحاد عمال طرطوس قدم دراسة شاملة للأرباح والمساحات والآلات المتوفرة وأكد أن هذه الحاويات رابحة وتقدم للخزينة مئات الملايين من الليرات، وطرح هذه الحاويات للاستثمار لايوازي ثمن الموجودات والتي ثمنها مئات الملايين من الدولارات.

وحول الشركات الإنشائية في طرطوس قال: إن الدولة مساهمة في موت القطاع الإنشائي وأضاف أن العمال يهددون بالإضرابات والمظاهرات من أجل أجورهم.

وقال حول معمل العلف بطرطوس أكد أن المعمل متوقف عن العمل ومواده الأولية منتهية الصلاحية والمعمل مخالف للمواصفات.

وهنا علق رئيس مكتب العمال القطري على تهديد العمال بالإضراب قائلاً: إن النزول إلى الشارع هو حق للعمال.

رئيس اتحاد عمال دير الزور

قال: نريد تحديد موعد زمني للقضايا التي اثيرت بالأمس وأضاف إن اجتماعات المجلس السابقة تطرح العديد من المذكرات والكتب ولكن لم يكن هناك رد.

وأضاف ماهي الخطوات والبرامج التي اتخذتها الحكومة لتطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي.

ماجد المحاميد من نقابة عمال الحمل والعتالة

قال: يوجد ٢٥ ألف عامل عتالة في سورية ولابد من إيجاد آلية مع رئاسة مجلس الوزراء للتعامل مع هؤلاء العمال من حيث تبعيتهم للنقابات أو المؤسسات التي يعملون فيها من أجل تسجيلهم بالتأمينات الاجتماعية وغيرها.

عرفان كلسلي
عضو مجلس الاتحاد العام

بدأ مداخلته حول القطاع العام حيث قال إن كلامنا عن القطاع العام الصناعي لاينتهي ومنذ بداية الدورة وحتى الآن قدمنا الكثير من الملاحظات والرؤى ولازلنا نكرر الحديث عن القطاع العام الذي يعاني من خسارات وهذا ماتعطيه ميزانيات الشركات الخاسرة والمخازين الكبيرة.

في الدورة ١٢ للمجلس أشرنا بالأرقام حول أوضاع الشركات وأوضحنا ماهو الفساد وكيف نثبته، وهو مثبت أمام الجهات الوصائية.

وقال إنه لاتوجد خطة استراتيجية لدى الشركات للنهوض بها . وأضاف نحن برؤيا واحدة مع الحكومة، وتابع يقول كنا نأمل خيراً من خلال اجتماع وزير الصناعة بمديري الشركات والمؤسسات ولكن الإجراء الذي اتخذ هو استبدال الإدارات الذي لم يكن حلاً ولايبشر بخير.

هناك تزوير في ميزانيات الشركات وهناك خسارات لطريقة الاستثمار في الإنتاج حيث تزيد المخازين والتي بلغت قيمتها ١٠ مليارات وإن خطة الحكومة ببيع المخزون لم ينفذ منها شيء، بل جرى بيع المنتج الجديد الذي بيع على التسعيرة الجديدة.

إلا ان الاستراتيجية الجديدة تؤدي بنا إلى إنهاء الشركات الرابحة، فكيف نكون مشاركين بصنع القرار مع الحكومة، ومن هناك يجري بين الناس تداول فكرة إعادة التأميم لهذه الشركات نتيجة لخسارتها ونهبها.

وقال أخيراً: نحن لسنا ضد الاستثمار لمصلحة الاقتصاد، ولكن أن تكون سياسة الحكومة توسعية بالاستثمار، وقال إن الشركة العامة للخط الحديدي لجأت إلى إجراء عقد استثمار مع شركة خاصة على أن تدفع ٢٥٠ مليار دولار وحجم عمل هذه الشركة لايتعدى ٣ مليون دولار والسؤال كيف ستدفع هذه الشركة.

لقد أظهرت الكوادر النقابية في المداخلات المطروحة أمام ممثلي الحكومة قدراً كبيراً من الحرص على إصلاح القطاع العام وخاصة الصناعي منه إصلاحاً يحقق المصالح الوطنية العليا ويؤمن القاعدة الضرورية لمواجهة التحديات التي تواجه اقتصادنا سواء في نسب النمو الضرورية والتي ستحقق التنمية اللازمة التي ستمكن شعبنا من الصمود والمواجهة والحياة الحرة الكريمة. في النهاية جاء الرد الوزاري على تلك المداخلات والتخوفات التي عبر عنها النقابيون.

فهل جاءت ردود الوزراء وخطة وتوجهات الحكومة كما عكسها الوزراء ملبية ومعبرة عن طموحات شعبنا في تحقيق كرامة الوطن والمواطن؟

نائب رئيس مجلس الوزراء
عبد الله الدردري

قدم عرضاً مطولاً حول توجهات الحكومة الحالية والقادمة وخاصة مايتعلق بإصلاح القطاع العام الصناعي، وقال رداً على تساؤلات الكوادر النقابية:

نحن (أي الحكومة) لانتخذ أي قرار دون رأي الاتحاد العام ومشاركته، وكانت الجهة الأولى التي عرضت عليها الخطة الخمسية هي نقابات العمال.

وتابع الدردري سأبدأ بالأمور العامة حول السياسات والتوجهات، أتمنى أن تكون هناك قراءة معمقة للخطة ككل..إذ يسهل علينا أن نحقق معدلات نمو ٨٪ بسهولة وسرعة ولكنها لاتصيب المجتمع بكاملة سوف تكون محصورة بجزر نخبوية والتي ليس لها استدامة، وطرح تساؤلاً هل معدلات النمو هذه عادلة اجتماعياً ولها استدامة، وأجاب أن الحكومة تركز على موضوع العدالة في التوزيع والنمو، ونمو بدون عدالة توزيع لايجوز، وتابع: إن كل مواطن في سورية تصله نواتج النمو الذي بدأ فنسب النمو في ٢٠٠٦ بلغت ٥٪.

وعن التجربة المصرية قال إن التجربة المصرية بدأت من مستوى مديونية عال واحتياطي في القطع الأجنبي قليل، وسياسياً واقتصادياً لايمكن المقارنة مع التجربة المصرية.

وانتقل في إجاباته إلى نقطة أخرى حيث قال: إن البعد الاجتماعي في الإصلاح واضح جداً زيادة ١٠٠٪ على الصحة والتعليم في الإنفاق خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة!!! وتابع نحن نقوم بالإصلاح لمصلحة المواطن السوري ولانقوم بالإصلاح لنأخذ قروضاً، حيث لايجوز أن يتجاوز الدين الخارجي ١٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي ولايجوز أن يتجاوز الدين الداخلي والخارجي ٤٢٪ من الناتج الحلي الإجمالي.

وحول لجوء الشركات لسوق الأوراق المالية واللجنة المشكلة أخيراً لتقديم مسودة إصلاح القطاع العام الصناعي قال: إن أعضاء اللجنة متفقون على ٩٠٪ من القضايا المطروحة! وتابع عندما تحدثنا مع لجنة إصلاح القطاع العام الصناعي قلنا لهم أنتم محددون بالوثائق التالية: مقررات المؤتمر العاشر لحزب البعث والخطة الخمسية العاشرة، وإن مسودة اللجنة لن تقر قبل العودة إليكم (الاتحاد العام) وقال إن الملكية العامة الحالية لشركات القطاع العام غير قابلة للمس، ونحن لا نقول إن الشركات ستطرح على سوق الأوراق المالية ولكن إذا رغبت شركة قطاع عام بتوسيع رأسمالها تطرح ذلك بسندات أي توزع الشركة رأسمالها كسندات ونحن نريد أن نعطي المرونة الكافية للقطاع العام إذا أراد أن يوسع رأسماله كسندات أو أسهم.

وتابع قائلاً مع تراجع عوائد النفط يجب ضبط الموازنة العامة للدولة، وإذا ارتفع العجز تنهار كل الخطط التنموية للدولة، حيث يرتفع التضخم وتصبح إمكانية دفع الرواتب شبه معدومة.

وحول الدعم وإلغائه قال: نتحدث عن نظام جديد للدعم أكثر عدالة وأكثر كفاءة، ورأى إن الشريحة الأغنى في المجتمع السوري نسبة استهلاكها ٥٩٪ من كمية المازوت المطروحة زيادة عن استهلاك بقية السكان.

وزير الصناعة
م. فؤاد عيسى جوني

تحدث عن استراتيجية الوزارة لإصلاح القطاع العام الصناعي التي تسعى للحفاظ على الشركات الرابحة في القطاع العام الصناعي وضخ الاستثمارات فيها وتطويرها، أما الشركات الخاسرة المتعثرة سيتم معالجة واقعها حسب خصوصية كل شركة.

وزير الاقتصاد والتجارة
عامر حسني لطفي

قال: إن التحول اليوم إلى اقتصاد السوق الاجتماعي يستدعي خلق مناخ استثماري أفضل يزيد من الاستثمارات العامة والخاصة لتحريك معدلات النمو لحل مشكلتين: زيادة العرض السلعي وتلبية حاجات المواطنين الأساسية، بالإضافة إلى خلق فرص عمل لقاء هذه الاستثمارات تخفف وطأة البطالة.

وأضاف:إننا في هذه المرحلة الهامة من التحول لم يعد هناك قرار إداري بتسعير السلع بمختلف درجاتها وحاجاتها ،أي أننا ننتقل من مرحلة الضبوط التموينية للأسعار إلى مناخ واسع بين العرض والطلب. وحول الأسعار التي وصلت إلى ٤٠٪ كما طرح أحد النقابيين قال الوزير: إن ذلك غير دقيق وغير صحيح «فلدينا» في الوزارة طرق معتمدة لقياس مستوى الأسعار نعتمدها ونتبعها من المكتب المركزي للإحصاء فالعام الماضي ٢٠٠٥ ارتفعت الأسعار بنسبة ٧٪ بينما زادت الأجور أكثر من ذلك!!

ونوه الوزير إلى آلية تحديد الأسعار وطريقة انضباطها وفق قواعد السوق بالعرض نتيجة المنافسة بين منتجي السلعة أو مستورديها .

وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل
ديالا حاج عارف

ابتدأت الوزيرة بالتأكيد أن الدولة تصر على دورها الاقتصادي والاجتماعي وليس لديها أي توجه للانسحاب من هذا الدور وأن ماأنتجه المؤتمر القطري العاشر للحزب في توصياته هو تغيير شكل ممارسة هذا الدور وليس التقليل من حجمه، و(أكدت) أن الدولة ستبقى تدخلية وضابطة ولكنها ستنتقل من التنفيذ إلى الإشراف. كذلك أكدت الوزيرة على أهمية إيجاد حزم أمان اجتماعية مثل صندوق البطالة وقانون الضمان الصحي وتطوير مكاتب التشغيل وكل ذلك لايؤمن انجازه قبل صدور قانون العمل الجديد .

مدير عام التأمينات الاجتماعية
خلف العبدالله

تحدث عن خطط التأمينات الطموحة في مجال استثمار أموال التأمينات حيث أكد أن التوجه نحو الاستثمار لايحمل أية مخاطر والجميع يحرص على هذا الجانب داعياً إلى التحرك باتجاه الاستثمارات المتنوعة ولدى المؤسسة خطة ومتابعة نحو جميع المحافظات وحول موضوع الضمان الصحي أكد أن المؤسسة شاركت في صياغته وهي ستتبنى تمويل هذا الصندوق في حال صدوره ورأينا هذا مذكور خطياً أمام الحكومة والجهات الوصائية بأن المؤسسة على استعداد لإنجاز هذا القانون خلال فترة لاتتجاوز الشهر وتطبيقه في اليوم التالي.

■ بعثة قاسيون

■ يجب إصلاح القطاع العام وخاصة الصناعي منه إصلاحاً يحقق المصالح الوطنية العليا ويؤمن القاعدة الضرورية لمواجهة التحديات التي تواجه اقتصادنا.

■ لا يوجد حتى الآن خطة استراتيجية للنهوض بالشركات العامة وإعادة الحياة إليها لتقوم بدورها الاقتصادي والاجتماعي.

عمال القطاع الخاص في الميزان الحكومي

وزارة العمل تغازل أرباب العمل وتدير ظهرها للعمال

لم تسفر المباحثات الجارية بين وزارة العمل واتحاد غرف التجارة والصناعة واتحاد نقابات العمال إلى أي اتفاق يذكر بشأن تعديل قانون العمل الموحد المتعلق بعمال القطاع الخاص، وما يزال الصراع قائماً بين الأطراف الثلاثة حول ثلاث قضايا أساسية تتمحور حول مبدأ العقد شريعة المتعاقدين، والمرسوم ٤٩، والحد الأدنى للأجور، حيث يتجه موقف وزارة العمل إلى الأخذ بمبدأ العقد شريعة المتعاقدين، كأساس لتعديل قانون العمل بهدف تشجيع الاستثمار الخاص والتكيف مع متطلبات الشراكة الأوروبية، في حين تطالب غرف التجارة والصناعة بإلغاء المرسوم ٤٩ الذي يحمي العامل من التسريح التعسفي، بينما يعارض اتحاد نقابات العمال تعديل قانون العمل بالاتجاهين المذكورين حرصاً على مصالح الطبقة العاملة.

شريعة المتعاقدين..شريعة الغاب

ينطلق مشروع تعديل قانون العمل من مبدأ أساسي قوامه «العقد شريعة المتعاقدين» ويبدو من المحادثات الجارية أن هناك تحالفاً بين أرباب العمل ووزارة العمل (؟) لتمرير هذا المبدأ، في حين يقف اتحاد نقابات العمال موقف المعارض له ويصر على إلغائه من مشروع القانون، لأنه يخفي في داخله عقد إذعان، ويؤدي إلى توسيع القطاع الخاص الهامشي (غير المنظم) المنفلت من سلطان القانون وغير المتلزم بأحكامه، ويخشى أن ينسف الحقوق المكتسبة للعامل لأنه الطرف الأضعف دائماً، خاصة مع ازدياد عدد العاطلين عن العمل وغياب حق الإضراب، وبالتالي فإن العامل سيكون جاهزاً لأي شرط يمكن أن يفرض عليه من رب العمل.

السيد إبراهيم اللوزة عضو المجلس العام لاتحاد نقابات العمال يقول: «إن العقد شريعة المتعاقدين يعني تحويل العامل إلى سلعة خاصة مع ازدياد البطالة، حيث أثبتت تجربة القطاع الخاص في سورية، بأن أرباب العمل كانوا دائماً يتهربون من مسؤولياتهم مثل زيادات الأجور وتسجيل العمال لدى التأمينات الاجتماعية وعدم منحهم الضمان الصحي. . إلخ. لذلك يجب أن تكون القوة للقانون، لأن القول بمبدأ العقد شريعة المتعاقدين يخفي في طياته عقد إذعان للعامل، بسبب عدم تساوي وضع كلا الطرفين، واضطرار العامل إلى بيع قوة عمله بأي ثمن مع ارتفاع الأسعار والفقر» مشيراً بأن العقد شريعة المتعاقدين يمكن أن يكون صحيحاً في عقود المقاولة والبناء أما عند تطبيقه على العمل فإنه يحول العامل إلى سلعة خاضعة للعرض والطلب، مع العلم أن التشريعات العمالية في جميع البلدان وحتى الرأسمالية قد تجاوزت تلك المقولة واتجهت لوضع ضوابط وأنظمة تحمل صفة القانون و الإلزام.

لكن الجانب الأخطر في مبدأ العقد شريعة المتعاقدين هو تعارضه مع اتفاقيات العمل العربية والدولية التي وقعتها سورية، وفي حال إقرار تلك الشريعة في قانون العمل الجديد، فإن ذلك سيسيء إلى سمعة سورية دولياً وعربياً نظراً لتوقيعها على أكثر من ٦٠ اتفاقية عمل عربية ودولية، والتي تؤكد بمجموعها على حق الإضراب للعامل وعقود العمل المشتركة وتسوية منازعات العمل وحق التقاضي .. . وهنا يشير السيد إبراهيم اللوزة « أنه في حالة تم الأخذ بمبدأ العقد شريعة المتعاقدين، فإن سورية ستكون على اللائحة السوداء لأنها وقعت ٦٠ اتفاقية عمل عربية و دولية، فمثلاً اتفاقية العمل العربية بشأن مستويات العمل تنص على وجوب أن يتضمن قانون العمل تنظيم تشغيل العمل والأجور والرعاية الصحية للعمال ووقايتهم من أخطار العمل».

والحقيقة أن أغلب أصحاب العمل في القطاع الخاص كانوا يتهربون دائماً من هذه الاتفاقيات ولايطبقون الحد الأدنى منها، حيث يوجد مليونا عامل محرومين من التسجيل في التأمينات الاجتماعية بسبب تهرب أرباب العمل، مما يؤدي إلى خسارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية لمليارات الليرات سنوياً، إضافة إلى حرمان العمال من ٢٥٪ من أرباح المنشأة كما نص عليه المرسوم ١١٢ وتعديلاته، وعدم التزام معظم أرباب العمل بتطبيق المادة ٦٥ التي أوجبت على صاحب العمل أن يوفر وسائل الإسعاف الطبية والخدمات الطبية.

ويشير اللوزة إلى «خطورة سن تشريع محلي متناقض مع الاتفاقيات الدولية والعربية الموقعة لأن المعاهدات الدولية أقوى من القوانين المحلية، وبالتالي إذا كان هناك قضاء مستقل، فإنه سيحكم على أساس الاتفاقات الموقعة وليس على أساس التشريع المحلي» مستغرباً في الوقت نفسه وجود قانونين للعمل، أحدهما لعمال القطاع العام والآخر للخاص، إذ أن أغلب قوانين العمل في العالم تكون موحدة للعاملين في القطاع العام والخاص معاً، أما جعل القطاع الخاص خاضعاً لقانون مستقل خاص به فهو محاولة منه للتهرب من استحقاقاته تجاه العمال، مشيراً بأن قانون العمل يجب أن يكون مأخوذاً من النظام العام بما يضمن كرامة العامل وحقوقه.

المرسوم ٤٩ والسير وراءَه

النقطة الخلافية الثانية هوالمرسوم ٤٩ الذي ينص على أنه «لايجوز لأي رب عمل أن يصرف أي عامل من الخدمة دون علمه ودون موافقة مسبقة من (لجنة قضايا التسريح) وفي حال تم التسريح تعسفياً دون التزام رب العمل بالشروط المذكورة، فإنه يحق للعامل ـ بقوة القانون ـ أن يحصل على كامل تعويضاته، إضافة إلى نسبة ٨٠٪ من أجره طيلة حياته».

الآن تطالب اتحادات غرف التجارة والصناعة بإلغاء هذا المرسوم، ففي التعديلات التي طرحها اتحاد غرف التجارة السورية لمواد القانون جاء مايلي: «لوحظ أن مشروع تعديل القانون لم يتعرض صراحة إلى إلغاء المرسوم ٤٩ لعام ١٩٦٢ الخاص بلجنة قضايا التسريح والتي تبت في الحالات الفردية لفصل العمال، وكأنه منصرف إلى إبقائه نافذاً أو بجعله في حالة من تنازع القوانين بين أحكامه ونصوص مشروع قانون العمل الموحد المقترح، لذلك يجب أن يأتي الإلغاء صريحاً لتجنب إثارة المشاكل والإرباكات...».

المفارقة في موقف اتحاد غرف التجارة والصناعة هي المطالبة الصريحة بإلغاء المرسوم ٤٩ أي العودة بالتاريخ إلى الوراء ٤٤ عاماً عندما أصدر البرجوازي الوطني خالد العظم المرسوم الذي يحمي العامل من التسريح التعسفي مقابل إيقاف العمال لإضرابهم، ليؤسس بذلك عقداً اجتماعياً جديداً، ينظم العلاقة بين أرباب العمل والعمال من خلال القانون والمؤسسات، رغم أنه لم يكن في ذلك الوقت حزبا ـ اشتراكياً ـ حاكم يملك أغلبية مطلقة في مجلس الشعب باسم العمال والفلاحين، ويدعو إلى اقتصاد سوق اجتماعي في مرحلة لاحقة، لكن البرجوازية المستحدثة التي لم ترث عن برجوازية العظم أدنى أخلاقياتها، تريد أخذ كل شيء دون أن تساهم بأي شيء، وهنا يشير السيد إبراهيم اللوزة: «بأن حق الإضراب للطبقة العاملة قد أصبح مطلباً غير قابل للتأجيل مع الجنوح المتزايد لأرباب العمل نحو اقتصاد السوق الحر» مضيفاً «بأن اقتصاد السوق الاجتماعي لم يكن سوى قناع يختبئ خلفه أرباب العمل وحلفاؤهم في السلطة» متسائلاً: «لماذا تحفظ حقوق العمال في البلاد الأجنبية والعربية، بينما يجري عندنا ضرب مصالح العمال بحجة تشجيع الاستثمار، لافتاً، بأن هذا الأمر في حد ذاته عائق أمام الاستثمار، لأنه بغياب المدخرات والقوة الشرائية لايمكن تأمين النمو الاقتصادي وبالتالي بناء اقتصاد متين، وهذا ما أدركته الدول الرأسمالية، حيث قامت بوضع سلم متحرك للأجور بهدف الحفاظ على القوة الشرائية من أجل تصريف المنتج على عكس ما يجري عندنا».

وأشار اللوزة إلى أنه ينبغي خوض معركة حقيقية في هذا الاتجاه لأن المرسوم ٤٩ لم يأت إلا بعد دماء من جانب الطبقة العاملة وأي إلغاء لهذا المرسوم يعني العودة إلى تلك المرحلة التي غلبت عليها الصراعات الدموية والتفكك الاجتماعي.

الحد الأدنى للأجور.. أين المكسب

تم تحديد الحد الأدنى للأجر في مشروع قانون العمل الموحد الجديد بـ ٣٥٠٠ ليرة سورية شهرياً بدلاً من ٣٤٨٦ ل. س شهرياً كما كان سائداً في القانون القديم، لكن هذا الحد قد لايكون نهائياً، إذ تم رفع الحد الأدنى لأجور عمال القطاع الخاص بـ ٤٠٪ تقريباً، وهذا مايعتبره مدير العمل في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مكسباً عمالياً، استطاعت الوزارة تحقيقه وانتزاعه من أرباب العمل، لأنه عندما يسجل رب العمل عماله بالتأمينات الاجتماعية فغالباً ما يسجلهم بالحد الأدنى لأجورهم، وبالتالي عندما استطاعت الوزارة رفع ذلك الحد فإنها ألزمت رب العمل بدفع تأمينات أكثر وهذا فيه مصلحة للعامل ورب العمل بنفس الوقت. حقيقة لاندري كيف توصلت وزارة العمل إلى مثل هذا الرقم، ولا إلى ماذا استندت في حسابه، فهل يتوافق هذا الرقم مع الحد الأدنى لمستوى المعيشة مثلاً، وهل استندت إلى حسابات الخطة الخمسية العاشرة التي تزعم أنها تهدف إلى تخفيض عدد الفقراء وتحسين مستوى المعيشة؟ أم أنها تجاهلت كل ذلك واستندت إلى حسابات أرباب العمل فقط؟

الواقع الملموس والدراسات المحلية تؤكد أن الحد الأدنى الضروري لمعيشة أسرة وسطية العدد(٥,٦) فرد شهرياً قبل ارتفاع الأسعار الأخير كان بحدود ١٨ ألف ليرة سورية، أي حصة الفرد الواحد شهرياً كان بحدود ٣٢١٥ ل. س، وليس ٢٠٠٠ ل.س كما تفترض الخطة العاشرة، وإذا أخذنا بعين الاعتبار ارتفاعات الأسعار الأخيرة منذ تذبذب سعر الصرف للدولار إلى رفع أسعار البنزين والأسمنت، لتوقعنا ازدياد الحد الأدنى المفترض لمستوى المعيشة من ١٨ ألف ل. س إلى ٢٤ ألف ل.س، أي أن حصة الفرد الواحد شهرياً ستكون بمقدار ٤٢٠٠ ل. س، وإذا أسقطنا هذا الرقم على الحد الأدنى للأجور في مشروع قانون العمل الجديد والذي يصل بعد الزيادات إلى ٤٨٠٥ ل.س شهرياً، فهذا يعني بكل بساطة أن كل عامل لدى القطاع الخاص يعيش بالحد الأدنى الضروري لمستوى المعيشة يقابله (٤,٦) فرد يعيشون بـ٦٠٠ ليرة سورية شهرياً. فأين المكسب العمالي في ذلك، وكيف تتوافق حسابات وزارة العمل مع حسابات الخطة الخمسية العاشرة لجهة تخفيض عدد الفقراء إلا إذا كان المقصود بالتخفيض هنا ليس انتزاع تلك الشريحة من الفقر، ورفعها إلى الأعلى، بل جعلها في الدرك الأسفل؟

خارج الحسابات

في الاقتصاد السوري قطاع خاص غير نظامي يعمل فيه حوالي ٣٥٪ من قوة العمل السورية أي أنه يحوي قرابة الـ (١.٧٥) مليون عامل، هذا القطاع الهامشي غير منظم ولا يملك أي ترخيص إداري ولا يملك العاملون فيه أي ضمانات قانونية، كما تشير الإحصاءات إلى وجود حوالي (١٥٠) ألف منشأة حرفية وصناعية في البلاد عدد المسجل منها والذي ينتسب عماله إلى التأمينات الاجتماعية حوالي (٣٠) ألف منشأة أي (٢٠٪) منها فقط، في حين يبقى الباقي خارج قوسي القانون والتأمينات! والقضايا الإشكالية الثلاث السابقة أي (عقود العمل، القضاء، الحد الأدنى للأجور) تمس هذه الشريحة مباشرة أكثر من غيرها في القطاع الخاص، فهل سيصل أطراف الصراع الثلاثة إلى حل حقيقي لما هو عالق حول تلك القضايا؟

castro@kassioun.org

التسريح المبكر..

نزاع حكومي - نقابي والضحية القطاع العام

قررت الحكومة مؤخراً أرجاء مناقشة مشروع التقاعد المبكر لعدم توفر الأموال اللازمة لتمويله ، وينص هذا المشروع حسب آخر التوافقات التي تم التوصل إليها بين الجهات المعنية، على حق العاملين المدنيين في الجهات العامة والمؤمن عليهم لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، بالحصول على معاش تقاعدي مبكر لمن بلغت خدمته عشرين عاماً فما فوق، بناء على طلب العامل وموافقة الإدارة، إضافة إلى إعطاء العامل تعويضاً مقداره أجر شهر عن كل سنة تزيد عن ثلاثين عاماً وبما لايتجاوز الخمس سنوات.

لكن المشروع الذي تبدي الجهات الوصائية حماسة كبيرة في تطبيقه لأنه يوفر حسب زعمها ٢٧ مليار ويساهم في حل أزمة البطالة، اعترض عليه الاتحاد العام لنقابات العمال مشيراً بأنه « ليس هناك أي حاجة ملحة وعاجلة وراهنة لهذا القانون نظراً لأن قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٨ لعام ٢٠٠١ ينص على أحكام تتعلق بالخروج للتقاعد المبكر بناء على طلب العامل، كما أن المحفزات التي أوردها المشروع واردة أيضاً في أحكام قانون التأمينات الاجتماعية والمتعلقة بإعطاء أجر شهر عن كل سنة خدمة تزيد عن ثلاثين سنة خدمة».

زيادة الأعباء المالية

ويرى اتحاد نقابات العمال أنه:«إذا كان الهدف من مشروع المرسوم هو خروج ما سمتهم المذكرة بالعمال الفائضين والمرضى والعجزة للتقاعد المبكر، فإن ذلك لن يتحقق لغياب أنظمة الضمان الصحي للمتقاعدين مما سيجعل البقاء في العمل هو أساس اختيار العمال» بالإضافة إلى الأبعاد المالية للمشروع ومصادر تمويله خاصة وأن صندوق الدين العام غير قادر على التمويل وما حول من اشتراكات تأمينية تم قطع حساباته للسنوات السابقة، وأصبح بحكم المسدد للخزينة العامة، ولا يمكن استرداده، وبالتالي فإن اللجوء إلى الاقتراض من المصارف المتخصصة كما ينص «مشروع المرسوم» سيزيد من الأعباء المالية للشركات والمنشآت والتأمينات الاجتماعية، ويزيد من خسارتها وبالتالي تحقيق عكس ما يطمح إليه المشروع في الجوهر، أما فيما يخص الوفر الذي تتحدث عنه الحكومة في حال إقرار قانون التقاعد المبكر، فهو وفر ظاهري سيرتب على المشروع أعباء جديدة أهمها كلفته المالية في ظل محدودية موارد التأمينات الاجتماعية وعدم قدرة الشركات الإنشائية على تسديد ديونها، لأن المعاشات التقاعدية التي ستدفع في النهاية تعادل كتلة الأجور المسددة بعد حسم الضرائب والرسوم، وبالتالي الحديث عن وفر بنسبة ٢٤٪ تأمينات هو ليس وفراً باعتبار أن المعاشات التقاعدية تستحق لطالبي المعاش المبكر قبل ١٥ ـ ٢٠ سنة من أوانها، وهو ماسيرتب معاشات تقاعدية خلال هذه السنوات تفوق بكثير الوفر الذي تتحدث عنه الدراسة إذا تم حساب مردود عمل العامل خلال هذه السنوات.

خروج العمالة المؤهلة

كما أعرب الاتحاد العام لنقابات العمال عن خشيته من إصدار مشروع التقاعد المبكر لمحاذيره الاقتصادية والاجتماعية والعمالية والتي تكمن في خروج اليد العاملة المؤهلة والخبيرة، وإفراغ جهاز الدولة من هذه الخبرات مما سيؤثر على الأداء والإنتاجية، كما سيؤدي المشروع إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل في ظل قصور الطلب على اليد العاملة وقلة الاستخدام في القطاع الخاص والأعباء المترتبة على زيادة عدد العاطلين وخاصة في الفئة العمرية ٤٠ ـ ٦٠ سنة، إضافة إلى أن المشروع في حال أخذ طريقه للتطبيق سيرتب على التنظيم النقابي أعباء مالية نظراً لأنه يسدد إعانات نهاية الخدمة وسطياً بحدود ٣٠٠٠٠ ل.س، وهذا الرقم يشكل في حال خروج ١٢٥ ألف عامل يشملهم المشروع حوالي ٢.٧٥ مليار ليرة سورية.

ويرى بعض كوادر الحركة العمالية والنقابية: «أن مشروع التقاعد المبكر هو في النهاية مشروع للتسريح المبكر ويهدف إلى إفراغ مؤسسات الدولة من العمالة كي تصبح عملية استثمارها وخصخصتها أكثر سهولة، خاصة وأن المشروع يتزامن مع مشروع آخر، هو التعميم الذي أصدره رئيس مجلس الوزراء بشأن مكافحة الفساد في دوائر الدولة والذي سيستخدم كسيف مسلط على رقاب العمال من أجل دفعهم إلى التقاعد، خاصة وأن التعميم يعطي صلاحيات واسعة للمدراء بفصل العمال من دون اللجوء إلى القضاء». مشيرين في الوقت نفسه: «بأن الحكومة الحالية هي حكومة خصخصة وتعمل خلافاً لكل التوجهات السياسية والوطنية وهي فشلت في تحقيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، لأن معالجة البطالة تتم من خلال زيادة الاستثمارات وفتح الاعتماد لصناعات جديدة وليس عبر تقليص الإنفاق وطرح الشركات العامة للاستثمار».

عجز التأمينات الاجتماعية

على صعيد آخر تشير تقديرات مؤسسة التأمينات الاجتماعية على« أن ترك العمال بشكل كبير ومفاجئ يفوق قدرة المؤسسة على الإيفاء بالتزاماتها، لأنه في حال خروج ١٢٥ ألف عامل للتقاعد فإن كلفة المعاشات التقاعدية خلال خمس سنوات هي ٨٣ مليار و ٥٨٠ مليون ليرة (١٢٥٠٠٠ عامل × متوسط المعاش ١١١٣٩ ×٦٠ شهراً) إضافة إلى ٧٣٩ مليون هي كلفة الدفعة الواحدة للذين تزيد خدمتهم عن ثلاثين سنة، وبذلك تكون مؤسسة التأمينات الاجتماعية عاجزة كل العجز عن دفع المبالغ المذكورة بسبب وجود ٥٥ مليار ليرة سورية في الخزينة العامة للدولة و٤٤ مليار ليرة هي اشتراكات بعض الجهات العامة التي لم تسدد لمؤسسة التأمينات الاجتماعية والتي لم ترصد وزارة المالية أي اعتماد لها في الموازنة العامة للدولة، ليبقى مجموع الفائض الموجود لدى المؤسسة حالياً بحدود أربعة مليارات ل.س فقط، في حين أن كلفة المعاشات التقاعدية كما ذكرنا هي ٨٣ مليار و ٥٨٠ مليون ليرة سورية. بالإضافة إلى أن المؤسسة ستخسر ثمن الاشتراكات التي كانت تحسم على العمال المقترح إحالتهم على المعاش والتي تعادل ٢٤٪ من كتلة الأجور، وهو الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تحمل المؤسسة أعباء مضاعفة لخسارتها اشتراكات هؤلاء العمال من جهة وتحميلها معاشات تقاعدية من جهة أخرى. ■■

castro@kassioun.org

الجامعة على طريق الخصخصة ؟

واجهت سورية كغيرها من البلدان، تحديات تنموية بمختلف المجالات فرضت عليها بعد الاستقلال، كان أهمها صعوبة إيجاد الحلول للمشاكل الموجودة على الأرض، وعدم القدرة على تحقيق ما تطمح إليه تنموياً في المجالات المختلفة، فاعتمدت على ثروتها البشرية كعنصر فاعل متوفر للخروج من الصعوبات ومواجهة التحديات، وعملت على تأهيلها وتدريبها متبعة جملة من الإجراءات متعلقة بسياسات تبنتها، كان أهمها مجانية التعليم في كل مرحلة، واعتباره حقاً لكل مواطن.

■ الحسابات البسيطة تؤكد أن ما يدفعه الطلاب بأشكال مختلفة ودون مبرر حقيقي وقانوني يجعلهم يشعرون أنه تجري سرقتهم عن سبق الإصرار والترصد

■ هل ما يجري مقدمة وتمهيد لخصخصة الجامعات والمعاهد ؟

■ أين المسؤولون التعليميون من خطاباتهم الرنانة وإدعاءاتهم المليئة بـ «الشفافية»؟

واقع فرض تصورات كان لها على الأرض آليات للتنفيذ متناغمة مع حال راهن سائد في المراحل الأولى عملت على أثره الحكومات المتعاقبة على تأهيل أعداد كبيرة من الكفاءات العلمية في مختلف الاختصاصات للنهوض بالأعباء والتحرر من القيود المختلفة وذلك عبر زيادة الجامعات والمعاهد وتوسيع الاختصاصات على مستوى كل من الجامعة والكلية. خطوات كانت نتيجتها ملموسة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وفق كل حقبة زمنية كانت نتائجها على الأرض بين التعثر والنجاح.

تغيرات اقتصادية اجتماعية طرأت مؤخراً على أرض الواقع فرضت نمطاً جديداً لآليات التعليم مع الحفاظ على مجانيته شكلاً وغياب القدرة لدى الجامعات على استيعاب التحولات الطارئة مما أدى لجملة من الظواهر الملموسة على الأرض:

أعداد متزايدة من الطلاب الجامعيين في الاختصاصات والكليات المختلفة تعتبر أكبر بكثير من طاقات الجامعات المكانية والعلمية والإدارية، نتج عنها أعداد كبيرة في الاختصاص الواحد، حيث سيتواجد هؤلاء بكثافة في المحاضرات ويصل عدد التواجد في بعض الكليات إلى أكثر من ٣٠٠ طالب في المحاضرة الواحدة، هذه الكثافة في الحضور يترتب عليها خلل في التفاعل والتواصل بين طرفي العلاقة طالب أستاذ والتي غالباً ما تكون على حساب الطرف المتلقي (الطالب) من ناحية المعلومة التي يجب أن يحصّلها كهدف أولي، وعلى حساب نجاحه كهدف نهائي يجب تحقيقه.

تحت ضغط هذا الازدحام المكاني والمعنوي والفكري يصبح الرسوب مرجحاً يظهر رجحانه في التدقيق في الواقع الجامعي المعاش الذي يعكسه مثلاً نسبة الرسوب العالية في بعض المواد الجامعية والتي تتجاوز أحياناً ٨٨٪.

جملة من الوقائع الصعبة كالرسوب، وصعوبة التواصل وغيرها .... تدفع باتجاه الحل والموجود غالباً في إعلانات المعاهد الخاصة والمدرسين الخصوصيين من خارج ملاك الجامعة والمعلنة في كل الأماكن العامة ولكل الاختصاصات والسنوات، وبالطبع في المواد الأكثر صعوبة والأعلى نسبة في الرسوب... حال يفرض على الطالب أعباءً في اتجاهين:

– مادي :متعلقة بكلفة الدروس الخاصة (مدرس /معهد) والتي تكلف عادة ٢٠٠٠ ل.س /طالب للمادة الواحدة في الأدب الانكليزي- جامعة دمشق مثلاً ووسطي تلقي الطالب للدروس الخاصة هي ٣ مواد بالفصل وفي السنة فصلين ومدة الدراسة ٤ سنوات فتكون الكلفة:

(عدد المواد)× ٨ (عدد الفصول من دون رسوب)×٢٠٠٠ل.س = ٤٨٠٠٠ ل.س.

ولصعوبة الدخول في أعداد الطلاب الذين يتلقون الدروس الخاصة، نكتفي بالنتيجة التي تشير أن كل طالب يعتمد هذا الحل يكلف في قسم اللغة الانكليزية خلال ٨ فصول دراسية ٤٨٠٠٠ ل.س (بفرض عدم وجود رسوب)، وأن عدد الأساتذة المقدر حوالي ١٥ (العدد قابل للزيادة) موزعون بين أساتذة بالمعاهد الخاصة وأساتذة يعملون لحسابهم الخاص وحصة كل أستاذ من الطلاب هنا تقديرية لمن يشاء أن يحسب... ويضرب بـ ٤٨٠٠٠ ل.س ليحصل على الكلفة التقديرية لهذه الدروس. والحال مماثل في الكليات الأخرى ومنها كلية الاقتصاد – جامعة دمشق مع اختلاف الآليات لاختلاف الاختصاص ونوعية المواد المعطاة (ذات الطابع الرياضي) وتصل كلفة المادة هنا إلى ٣٨٠٠ ل.س وكما في السابق نحسب كلفة الطالب المعني فتكون:

(عدد المواد)× ٨ (عدد الفصول من دون رسوب)×٣٨٠٠ = ٩١٢٠٠ ل.س

– معنوية: إن النسب المتدنية في النجاح بالنسبة لبعض المواد في كل الكليات والاختصاصات يعكس بدوره صعوبة النجاح إلى السنة التالية وصعوبة أخرى في التخرج من الكلية المعنية وخاصة إذا ما نظرنا إلى النسب المتدنية للنجاح في بعض المواد، ومثال عليها مادة الشعر في السنة الثالثة قسم اللغة الانكليزية – جامعة دمشق التي تصل نسبة النجاح فيها ١٢–٢٢٪ ، أي أن نسبة الرسوب ٧٨– ٨٨٪من الطلاب المتقدمين في كل مرة وبمتابعة النسبة السابقة للنجاح نستنتج أن الطلاب يحتاجون للنجاح في هذه المادة إلى ٤.٥ – ٨.٣ دورة جامعية أي بين ٢.٢٥ – ٤.١٥ سنة حتى يتخرجوا تضاف للسنوات الثلاث الأولى لأن مادة الشعر في السنة الثالثة، وبافتراض أن هؤلاء الطلاب يواجهون هذه النسبة المتدنية في النجاح في مادة واحدة خلال أربع سنوات تصبح مدة الدراسة الإجبارية للنسبة الأعلى من الطلاب في هذه الكلية بين ٥.٢٥ – ٧.١٥ سنة (سنة ثالثة + ٢.٢٥=٥.٢٥ أو سنة ثالثة +٤.١٥ = ٧.١٥ سنة) وسيزداد عدد سنوات الدراسة حكماً لو أن الطلاب واجهوا هذه النسبة في الرسوب في السنة الرابعة وتصبح النتائج وفق العملية الحسابية السابقة (سنة رابعة+ ٢.٢٥= ٦.٢٥ أو سنة رابعة+ ٤.١٥ = ٨.١٥ سنة المدة اللازمة للتخرج). وبهذا تصبح المدة الدراسية للغالبية العظمى من الطلاب هو بين ٦.٢٥ – ٨.١٥ سنة وهذا ما يزيد من التكاليف الإضافية لإعداد الطالب الجامعي المقدرة وفق الاختصاصات وعلى التوالي (طب، هندسة، اختصاص نظري: ٢٨٣٦٦، ٢٨٤٢٣، ٢٥٧٣٩ دولار أمريكي)، وبدوره يؤدي إلى حالة إحباط وإعادة النظر في التعليم الجامعي من قبل طالبيه.

وبمتابعة تفصيلية لما ورد سابقاً من نتائج كمية نلمس من زاوية ثانية النسبة العالية للطلب على التعليم في الجامعات السورية (دمشق، حلب، تشرين، البعث) وأن المعروض لا يلبي مستوى الحاجة الفعلية المطلوبة، مما يؤدي لخلل في علاقة العرض والطلب والتي تنحرف لتحقيق التوازن باتجاهات متعددة منها الموازي والمفتوح ومؤخراً التعليم في الجامعات الخاصة والتي بدأت تستقطب الجزء الفائض من هؤلاء الطلاب، لتنتقل في مرحلة لاحقة للمنافسة على استقطاب المزيد إذا ما استفادت من الثغرات الموجودة في آليات التعليم العام، أهمها تضييق قناة المسير لنيل الشهادة الجامعية والمبينة أعلاه كمياً بنسب الرسوب المرتفعة من الناحية المادية والمعنوية، وسيعمم هذا بالتالي لآليات من الخوف الاجتماعي الطلابي بعد حين ليكون مبرراً عفوياً وحسابياً للتوجه لبديل جامعي ليس بالضرورة أرخص اقتصادياً، ولكنه أوفر زمنياً، والوفرة هنا لها بعد مادي واقتصادي كبير جداً لن يعمل أحد على تفويته.

وإعادة النظر بناء على ذلك في هذه الثغرات تصبح عملياً ضرورة ملحة وأولها النسبة العالية للرسوب (المكلفة زمنياً) والتي من المفترض أن تعالج بين طرفي العلاقة طالب أستاذ وضمن إطار الجامعات نفسها وإعادة النظر في معايير وآليات النجاح وصولاً إلى الأستاذ الذي تتكرر عنده باستمرار النسب العالية للرسوب دون محاولة لتقييم أداء الأستاذ أو محاولة النظر في آليات إعطائه وتفكيره والأسباب المجهولة الدافعة لهذه النسب العالية للفئة الأقدر اجتماعياً للوصول للجامعة وفق مقاييس تايلور ولجنة كارينجي للتعليم العالي والتي من المفترض نظرياً عدم رسوبهم بهذه النسبة العالية جداً علماً أن من وصل للسنة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة يكون قد اجتاز ٣٠– ٥٠ مادة امتحانية في حياته الجامعية وهذا يشير لقدرته على تجاوز الامتحان وقدرته على استيعاب وبالتالي يجب إعادة النظر في وضع العناصر الأخرى الفاعلة في الآليات التعليمية للوصول للهدف الحقيقي للتعليم من خلال الهدف الحقيقي للامتحان المتمثل بتقييم محصلة المعلومات وتراكمها خلال الفصل الدراسي والعمل على وضع معايير ومقاييس واضحة للنجاح على أساس كم المعلومات وحجم المعارف المحصلة كمقياس للنجاح لتكون على حساب المزاحمة في الكم وعدد الصفحات والتعجيز في الأسئلة الامتحانية والعمل بإلحاح لتغيير الآليات الامتحانية والانتقال من ثقافة التكتيك الامتحاني بين الطالب والأستاذ على حساب الممكن من معلومات وصولاً إلى تغيير في آلية أداء المدرس نفسه أو إلى تغيير إسلوبه وأخيرا تغيير المدرس مما يعيد التواصل ويقوي الترابط المفقود بين طرفي العلاقة طالب جامعة والناتجة عن جملة من الأسباب السابقة مضافاً إليها الابتعاد المكاني للطالب عن كليته بسبب انشغاله بتلقي العلوم والدروس في غير مكانها والتي تقطع تواصله معها وتفوت عليه فرصة التواصل مع المكان والتفاعل معه والذي عادة ما يؤدي لفتح أفق جديدة لا يمكن أن يجده بغير هذا المكان من خلال تفاعله وتواصله مع زملائه وأساتذته وما يحتاجه من غير ذلك. ويؤدي بالنتيجة لفكفكة هذه العلاقة لصالح كل منهما باتجاه الابتعاد عن الخصخصة المادية والمعنوية للتعليم والذي يواجه وينافس في هذه الحالة الجامعات الخاصة، وتصبح المنافسة هنا متوازنة عبر إعادة عناصر القوة ومقومات المنافسة والنجاح للجامعات العامة، وإنهاء التداخلات بين العناصر الموجودة الآن، وتحويلها لنجاح يصب لصالح أهداف الجامعة نفسها على حساب تناقضاتها الداخلية كخطوة لإعادة تحقيق التوازن للجامعة بعناصرها المتكاملة، وإعادتها كقاعدة ونواة لبناء المعرفة، وتجديدها بما يتوافق مع متغيرات العصر ومتطلباته المتزايدة والمتسارعة .

■ **عيسى مهنا**

«الماجستير» وسياسة «الخيار والفقوس»

طلاب التعليم المفتوح يطالبون بـ «الدراسات العليا» والوزارة تتفاجأ!!

جاء إصدار المرسوم الجمهوري رقم ٣٨٣ تاريخ ٢٠٠١/٧/٢٩ بمثابة فرصة ثمينة لطلاب وطالبات هذا الوطن الحبيب، كونه تضمن فيما تضمنه جواز قبول عدد من حملة الشهادة الثانوية السورية في نظام التعليم المفتوح، وذلك زيادة في الفرصة المتاحة لجميع الطلاب الراغبين في متابعة دراستهم الجامعية ليشكلوا رافداً جديداً مؤهلاً للمساهمة في تنمية المجتمع، ويكونوا أداة فاعلة في مسيرة التطوير والتحديث التي يقود رايتها خفاقة السيد رئيس الجمهورية د. بشار الأسد.

وتعزيزاً لقيمة ومكانة التعليم المفتوح اتخذ مجلس التعليم العالي بجلسته الثالثة للعام الدراسي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/١١/١٧ القرار رقم ٥٠/م . ت . ع الذي يعتبر وبشكل لا يترك للشك مجالاً أن درجة الإجازة الجامعية الممنوحة في كل اختصاص معادلة للإجازة الجامعية الممنوحة في التعليم التقليدي، كما أن القرار المذكور يخمد كل صوت هدام يميز بين طالب التعليم المفتوح وطالب التعليم التقليدي، وذلك حين أشار القرار ذاته وبوضوح كوضوح الشمس أن الطالب الحائز للدرجة الجامعية المذكورة في نظام التعليم المفتوح يتمتع بالحقوق والامتيازات نفسها التي يتمتع بها حامل الإجازة الجامعية الممنوحة في التعليم التقليدي، وبناء على ماسبق قمنا بالانتساب إلى التعليم المفتوح يدفعنا الأمل والطموح إلى حجز مكان لنا على الخارطة التعليمية، لنسهم في إثراء الوطن الحبيب سورية بما يتطلع إليه من تنمية وتطور من خلال الكوادر المؤهلة، الكوادر المحبة لهذا الوطن الشامخ، وعند بداية سنتنا الرابعة والأخيرة في قسم الترجمة/ التعليم المفتوح صدر المرسم رقم ٤٠٥ تاريخ ٢٠٠٥/٩/١٥ القاضي بإحداث معهد عال للترجمة في جامعة دمشق، وكان هذا المرسوم بالنسبة لنا نحن طلاب قسم الترجمة كنجمة ساطعة جديدة أضاءها رئيس الجمهورية د. بشار الأسد في سماء العديد العديد من الطلاب الذين داعب طموح متابعة التحصيل العلمي خيالهم، وحين تخرجنا منذ أشهر قليلة انتظرنا بلهفة أن يفتح باب التسجيل في المعهد المذكور، وبتاريخ الخميس ٢٠٠٦/١١/٢٣ كاد أن يتحول الحلم إلى حقيقة عندما صدر إعلان للطلاب الراغبين بالانتساب إلى ماجستير التأهيل والتخصص في المعهد العالي للترجمة العام الدراسي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧، وبادرنا بتاريخ الاثنين ٢٠٠٦/١١/٢٧ للتسجيل.. وعندها، فوجئنا أن أحلامنا اصطدمت بجدار التمييز بيننا وبين خريجي التعليم التقليدي، وذلك عندما لم يسمح رئيس شؤون الطلاب المركزية في جامعة دمشق دون وجه حق، لخريجي التعليم المفتوح بالتسجيل!! مع العلم أن نص الإعلان واضح تماما، ولايشير نهائيا إلى استثناء خريجي التعليم المفتوح من التقدم، بل وعلى العكس فهو يقول بصيغته الحرفية في البند الثاني من شروط القيد: أن يكون المتقدم حاصلاً على درجة الإجازة الجامعية في إحدى لغتي العمل إنجليزي /فرنسي، أو في أي اختصاص آخر من إحدى جامعات الجمهورية العربية السورية أو ما يعادلها.

وقد برر رئيس شؤون الطلاب المركزية موقفه بأنه تلقى تعليمات شفوية من رئيس المعهد المذكور بعدم قبول خريجي التعليم المفتوح، أي أنه لا يستند في خرقه لنص الإعلان وقرار وزارة التعليم العالي باعتبار درجة الإجازة الجامعية في التعليم المفتوح معادلة للإجازة الجامعية الممنوحة في التعليم التقليدي إلى أي قرار رسمي أو خطي موثق من الجهات المعنية بالموضوع. وعندما توجهنا إلى مكتب أحد مسؤولي جامعة دمشق قيل لنا وبازدراء شديد ولا مسؤولية إن شهادة التعليم المفتوح هي شهادة لسوق العمل ولا تعتبر إجازة جامعية، بل ولا تعتبر معادلة للإجازة الجامعية، وأن هناك قرارات رسمية تمنع خريج التعليم المفتوح من التقدم لأي شكل من أشكال متابعة الدراسة.

إذن من المسؤول عن وضع العصي في عجلات التعليم المفتوح؟؟ ومن يحاول وأد أحلام طلاب التعليم المفتوح ضاربا بعرض حائط من العقلية المنغلقة واللامبالاة كل المراسيم والقرارات؟؟ والأهم متناسيا الضمير الإنساني الذي يعد دعامة أساسية في ما تحتاجه سورية للمضي قدماً في مسيرة التطوير والتحديث..

من الجدير ذكره أن ممثلين عن الطلاب المتضررين من هذا الإجحاف غير القانوني وهذه اللامبالاة، التقوا الخميس ٢٠٠٦/١١/٣٠ وزير التعليم العالي، وحاولوا عرض قضيتهم عليه، إلا أن الوزير، وبمجرد معرفته أنهم من طلاب التعليم المفتوح، أعرض عنهم، وأوعز لأحد معاونيه، وكان حاضراً، أن يستمع لشكواهم، والمعاون بدوره لم يقدم أو يؤخر.. واكتفى بالقول: هذا الأمر غير مطروح للبحث الآن!! ■■

نقص مزمن للمدرسين..

والامتحانات على الأبواب

أصبحت الامتحانات الفصلية على الأبواب، وماتزال مدارسنا تعاني من أزمة الشواغر في المدرسين وفي الاختصاصات المختلفة، دون إيجاد حلول تذكر لهذه المشكلة الكبيرة، مما ينعكس سلباً على التطبيق الفعلي والكامل لتوزيع المنهاج والخطة الدرسية، فيدفع الطلاب الثمن في الامتحان .

لقد كان النقص في تلك الشواغر سهل المعالجة والحل عند بداية العام الدراسي، لكن إهمالها وعدم إعطائها الأهمية اللازمة لها أوصلتنا إلى طريق شبه مسدود، فأصبحنا أمام مشكلة حقيقية، نتجت عن تراكم الأخطاء والسلبيات في معظم المديريات.. المسؤولية المباشرة سيتحملها الآن مدراء المدارس لتأمين الكادر من خلال الجهود الشخصية، وغالباً ما سيلجؤون للكوادر من طلاب الكليات (سنة ثالثة ورابعة)، مما يخلف آثاراً سيئة على العملية التربوية والتعليمية في حال انقطاعهم عن التدريس نتيجة أسباب مختلفة منها :

١ ـ التحضير للامتحانات الجامعية..

٢ ـ انخفاض أجور الساعات (٣٠ ل.س) وعدم تسديدها في أوقات الحاجة.

٣ ـ عدم تكيف هؤلاء الطلاب مع واقع المدرسة.

٤ ـ عدم وجود تعهد خطي يلزمهم بالاستمرار في التدريس.

ومن هنا تبدو الأهمية في النظرة الشاملة والموضوعية والاستراتيجية لوجوب حل مشكلة الشواغر هذه، والتي تعيقها أسباب حقيقية تكمن فيما يلي:

١ ـ عدم تعيين كل الناجحين في المسابقات التي لاتغطي أصلاً المديريات في البلاد .

٢ ـ التفسير الخاطئ للتعميم الوزاري الذي أصدره د. محمود السيد فيما يخص تحديد أجور الساعات، فيتم إلغاء وكيل اختصاص في الحلقة الأولى.

٣ ـ السماح لمدرسي المواد العلمية (كالرياضيات مثلاً) بتدريس مادة الحاسوب.

٤ ـ إقرار اللغة الأجنبية للمراحل الدنيا قبل تأمين الكادر وتأهيله (كالفرنسية مثلاً).

٥ ـ انخفاض أجور الساعات للكادر خارج الملاك.

–٦ إلغاء نظام المعاهد الذي كان يرفد وزارة التربية بالكادر التدريسي.

٧ ـ سوء التخطيط فيما يتعلق بتزايد عدد الطلاب في الغرف الصفية.

وهكذا تستمر معاناة الطلاب في المدارس نظراً لنقص المدرسين، وخاصة أن الامتحانات باتت على الأبواب فيزداد قلق التلاميذ لينعكس سلباً على المستوى العلمي والمعرفي لديهم .

■ **عابدين رشيد**

العمالة النفطية السورية بين الجذب الخارجي والتطفيش المحلي

تجري الآن مقابلات لاختيار ١٥٠ من أفضل العاملين في صناعة النفط والغاز في سورية لصالح شركة غازكو الإماراتية، وهؤلاء هم الدفعة الأخيرة من عدة دفعات جماعية وفردية هاجرت من سورية إلى الخليج العربي وعدة بلدان أخرى كنيجريا وكازاخستان، مع صمت وزارة النفط وتشجيعها الضمني، لأسباب شرحها الوزير وهو أن نصبح دولة مصدرة للعمالة الماهرة كمصر وكأن تلك العمالة الماهرة والخبيرة هي شيء متوفر وفائض عن الحاجة.

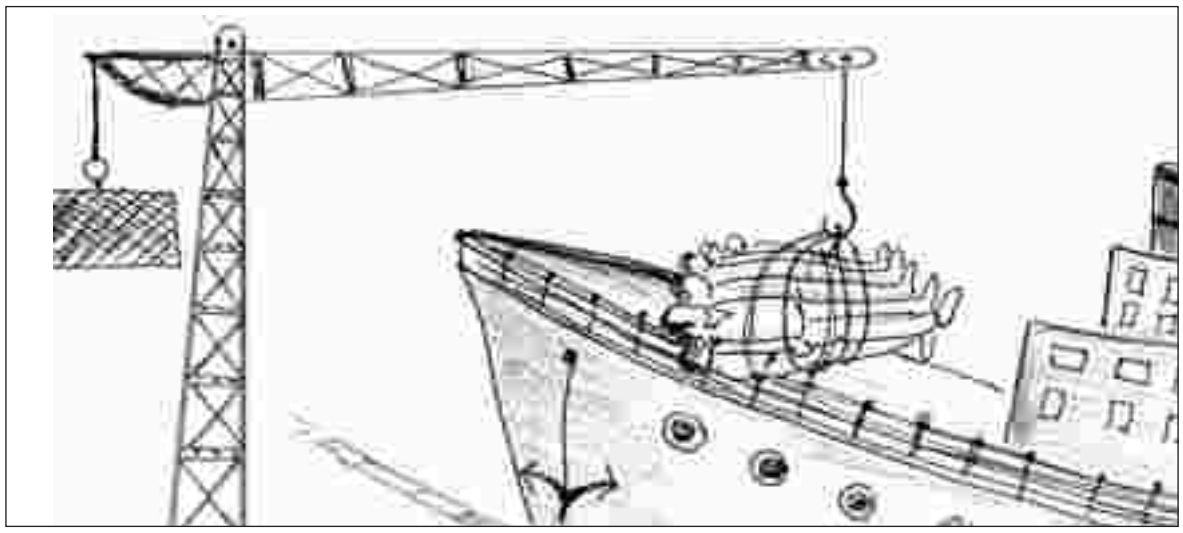

لايمكن وقف نزيف الهجرة إلا بتحسين أوضاع العاملين

ففي ظل الارتفاع الكبير في أسعار النفط مع ما رافقه من وفرة مالية هائلة واشتداد المنافسة بين الشركات النفطية على أسواق و مناطق إنتاج النفط والغاز، تلك العوامل أدت إلى التوجه لتطوير حقول النفط والغاز القائمة وحتى تلك المهجورة لعدم جدواها الاقتصادي سابقاً والبحث عن مشاريع جديدة مع استخدام أحدث تكنولوجيا الاستكشاف والحفر ففي ظل التكنولوجيا التي كانت موجودة في السبعينات كان من خلالها معدل استخراج النفط من الحقل محدودا بنسبة ٣٠٪، أما التكنولوجيا الحالية فإنها تسمح باستخراج ٦٠٪ من النفط الموجود في الحقل، وفي المستقبل متوقع أن تصل نسبة الاستخراج إلى ٨٠ في المائة..

هذه الظروف (بالأحرى تلك المليارات المدفونة في باطن الأرض) دفعت الشركات النفطية إلى الاهتمام بمواردها البشرية وتطويرها والبحث عن أفضل الخبرات الخارجية بأي ثمن لتسريع تنفيذ خططها ودراساتها في ظل توقعات السوق النفطية المتفائلة جداً التي جعلت نسبة المخاطرة معدومة تقريباً.

قامت الشركات النفطية العالمية ومنها العربية بتغيير في أساليب عملها فلجأت إلى استقطاب العمالة الماهرة في كل مجالات ومراحل صناعة النفط والغاز في مجالات الحفر والصيانة والإنتاج والتسويق والإدارة بدءاً من ألف تلك الصناعة إلى يائها، وذهبت وفود تلك الشركات وخصوصاً الخليجية منها تجوب البلدان والدول تبحث عن أفضل خبرات صناعة النفط والغاز ممن يطلق عليهم تسمية الخبراء، وعلى كافة المستويات والاختصاصات، لأن حجم المشاريع المعلن عنها في أبو ظبي وقطر يتجاوز عشرات المليارات.

الخبير ليس بالضرورة حامل الشهادات العليا فقط، بل هو المهني الماهر أو الفني الذي يدير عمله بكفاءة كبيرة أو المهندس المتقن لعمله، معيار الخبرة يعد من أهم مطالب الشركات المشغلة، والسؤال هنا هو عن الشركات والمهام التي كنت تؤديها، طبعاً شهادات التدريب العملية ومهارات استخدام الحاسب وإجادة اللغة الإنكليزية بالإضافة لثقافة الأمن والسلامة المهنية هي بديهيات لايمكن لأي شخص يقدم نفسه للعمل في شركات النفط أن لا يمتلكها وإلا فعليه ألا يُقحم نفسه في منافسة غير مجدية، وخصوصاً أن الأجور والمزايا المعروضة كبيرة جدا، لذلك لا نجد من بين المتقدمين من عمال الشركة السورية للنفط التي لاتزال تعلن عن مناقصات شراء الزيتون والعطون وسائر الأطعمة لزوم كيس الطعام اليومي الموزع على موظفي حقول رميلان وغيرهم، ولا يزالون يستخدمون التبن في تقنيات الحفر.

في سورية تتجه أنظار شركات النفط الخليجية إلى العاملين في شركات إنتاج النفط المشتركة بالمقام الأول كشركة الفرات وشركة دير الزور للنفط، كون تلك الشركات تعتمد خطط تدريب وتأهيل داخلية وخارجية على مدار السنة بمواصفات عالمية، لكل العاملين وبما يتناسب مع نوع العمل والمؤهلات وكذلك القدرات الفردية مما أدى لنشوء عمالة ماهرة، تتعامل وتتواصل مع أحدث تكنولوجيا الحفر والصيانة والإنتاج، ولكن بسبب عدم مقدرة تلك الشركات على إعطاء الحوافز المنافسة أو حتى المناسبة لخبراتها الوطنية، بسبب عقلية وصائية ترى في صرف التعويضات ورفع الرواتب لهؤلاء هو دلال زائد يجب عدم تعويد العاملين عليه وتقارن دائما ما يأخذه غيرهم من عمال الدولة وبما يأخذونه فتجد بأنه أكثر من كاف، وذلك بغض النظر عن طبيعة العمل في النفط و مخاطره المهنية وطبيعة السلعة الإستراتيجية المنتجة التي يعتمد عليها إقتصاد البلد والتي لا تحتمل أي تهاون أو تقصير والخطأ فيها قد يكون مكلفا جداً إذا لم يكن مدمراً، إن الخبرة هنا هي نتاج متراكم لسنوات كثيرة وظروف عمل قاسية، وهي كذلك نتيجة جهد فردي وجماعي.

وبالتالي فإن كلفة تدريب مشرف الحفر يكلف على مدار ثلاث أو أربع سنوات بما يتجاوز ال٧٠ ألف دولار، طبعاً للمقارنة فهي أجرة عمل حفارة نفطية لمدة أسبوع، وكلفة تأهيل وتدريب مشرف في خدمات الآبار أو مشرف صيانة تتجاوز ال٥٠ ألف دولار، ولكن بالمقارنة مع الفائدة العملية وأسعار النفط فهي لا شئ تقريباً، فمنذ عدة سنين تقريباً تم إنتهاج سياسة إحلال العناصر الوطنية محل الأجنبية عبر تكثيف التدريب والتأهيل، وهكذا كان وتم تحقيق وفر كبير في رواتب وأجور كانت تدفع للخبراء الأجانب، أستخدم جزء منها في التدريب، وتم تأهيل العشرات، ولكن بالمقابل لم يطرأ تحسن على دخل العاملين وظل مرتبطاً بزيادات الأجور العامة،(مع اجتهاد قانوني يستمر عدة أشهر لاستثناء العاملين في القطاع المشترك النفطي من شرط نسبة مساهمة الدولة الـ٧٥٪ المذكور في كل مرسوم لزيادة الأجور) وهنا تم اختراع أنواع من المكافآت الدورية كتعويض الخبرة لسد الفرق والإبقاء على العاملين، ولكن أبت العقليات المتخلفة في بعض الأنساق الإدارية العليا إلا أن تدلي بدلوها فتم تقليص أعداد المستفيدين وحجم المبالغ تدريجياً والتأخير المتعمد في صرف تلك التعويضات، بحجة الدارسة والتدقيق، وهنا لابد من ذكر الدعاوي العمالية المرفوعة أمام القضاء الإداري للحصول على طبيعة العمل والاختصاص والعمل الصحراوي والجهد الإضافي، التي تضاعف الراتب لمن حصل عليها منذ عدة سنين قبل أن يوعز رئيس الوزراء السابق للقضاء الإداري بتجميد تلك الدعاوي، والمستمر حتى الآن بحيث خلقت تلك الازدواجية فئتين من العاملين الفرق بين رواتبهما يصل أحياناً إلى ضعفي الراتب، بحيث تجد عاملاً عادياً راتبه ضعفي راتب مهندس أو رئيس قسم فني.

هذا الواقع جعل أغلب العاملين المهرة يفكرون في الهجرة وخصوصاً عندما يكون الحد الأدنى للراتب ٣٠٠٠ دولار شهرياً عدا عن مزايا السكن والسفر، وبعض الرواتب تصل حتى ١٠٠٠٠ دولار شهرياً، بالمقابل لايزال تعويض طبيعة العمل هو ١٢٣ ل س وطبيعة الحقول ١٤٨ ل س.

أحد الأمثلة القريبة على نظرة الجهل والإستهتار التي يدار بها قطاع حيوي من صناعتنا الغازية هو ما يحدث في معمل غاز دير الزور-الطابية (كونوكو سابقاً) حيث تم استلام المعمل جاهزاً من شركو كونوكو سوريا بعد أربع سنين، وتم تكليف العناصر الوطنية بإدارة المعمل الذي يعد بحق من أحدث معامل الغاز في المنطقة وأرباحه اليومية تتجاوز المليوني دولار، ولكن الجانب المحزن في الأمر أن الحكومة تعتبر أن العاملين هم عبيد عندها، أثناء إدارة المعمل الأجنبية كانت تبلغ قيمة الأجور والتعويضات حوالي ٨٠٠ ألف دولار شهرياً وهي الآن أقل من ٨٠ ألف دولار، إن دخل العاملين السوريين قد انخفض إلى أكثر من النصف كون الراتب الآخر من كونوكو قد توقف، والشركة العامة للغاز هي أعجز من أن تصرف قرشاً واحداً فوق الراتب الشهري مما جعل العاملين يتحسرون على أيام كونوكو (الأمريكية) وحجم المكافآت والرفاهية والعز، هذا الوضع السيئ جعل جميع العاملين محبطين تواقين لترك العمل، أحد العاملين ذكر لنا أنه خلال اجتماعهم مع وزير النفط بعد استلام المعمل طلب منهم زيادة الإنتاج وخفض النفقات، فهم لا يعرفون حتى الآن كيف لهم أن يزيدوا إنتاج معملهم الحديث، ولكنهم يفكرون بالتبرع بكامل رواتبهم للوزارة كي يخفضوا النفقات، إن حال معمل الطابية هو حال أغلب منشآتنا النفطية التي تعمل تحت إدارة وصائية لا هم لها إلا إحباط وتطفيش مواردها البشرية على العكس من جميع شركات النفط في كل العالم، وهنا يصدق المثل القائل بأن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة، فإن قوى الفساد والبيروقراطية التي تستورد العمالة الخارجية عبر شركات تشغيل هي ملك لأسماء معروفة تتقاضى عمولات شهرية، تعمل على تطفيش عمالتنا الوطنية إلى الخارج.

إن إغراءات العمل في الشركات الخليجية لا يمكن أن تقارن بما هومتاح في سورية، ولايمكن وقف نزيف الهجرة إلا بتحسين وضع العاملين، وهنا نقصد بشكل رئيسي الذين يتوقف عليهم إنتاج النفط بكل مراحله وليس غيرهم من العمالة الزائدة التي تجعل من حاجب المدير أهم من مشرف الحفارة. ■■

حقوق مشروعة.. ولكن

تعاني فئة واسعة من العاملين في وزارة الإدارة المحلية، وتحديداً في «محافظة» دمشق من تأخر التثبيت وتعديل فئة التعيين.

فبعد مضي نحو عقدين على آخر تثبيت للعمال المؤقتين والمعينين على الفئة الخامسة (عمال تنظيف) ، يطالب اليوم العديد من العاملين والعاملات ممن أصبحوا من حملة الشهادات العلمية بتعديل أوضاعهم بما يتناسب مع وضعهم الجديد، وبالتالي وجوب ارتقائهم للفئة المستحقة.

يذكر أنه في عام /٢٠٠٣/ وبناءً على توصيات رئاسة مجلس الوزراء، قامت المحافظة بتوسيع الملاكات، وعلى هذا الأساس كان سيتم تعديل أوضاع العاملين، لأنه في حينها طلبت مديرية الذاتية في محافظة دمشق من جميع العاملين فيها موافاتها بصورة عن آخر شهادة، إلا أن هذا الأمر توقف بعد صدور القانون /٥٠/ لعام /٢٠٠٤/، حيث تجاهل هذا القانون حق المئات من مستحقي التعديل، وحصر مستحقي ذلك بما يتناسب والمادة /١٣/ منه، أي بمن حصل على الشهادة بعد قرار تعيينه وما يزال على رأس عمله، وبذلك لا يستفيد إلا القليل منهم، وحتى هؤلاء لم يتم تعديل أوضاعهم لأن القيمين على ذلك وأولي الأمر منهم اشترطوا توفر الشاغر وحاجة العمل ورأي الإدارة، متذرعين بأن المادة أنفة الذكر جوازية وليست وجوبية، وبذلك ظلت المسألة يرمتها خاضعة للمزاجية وللغايات الشخصية..

إن ما يحصل في «محافظة» دمشق يمكن قياسه على باقي مؤسسات وشركات القطاع العام، وهذا يجب أن لا يستمر، لأنه غير قانوني وغير إنساني.. ■■

من مرج حلكو

إلى رئيس مجلس الوزراء محمد ناجي العطري:

■ ظروف غير إنسانية يعيشها الناس في أحياء أحزمة الفقر

■ فنيون فاسدون وبلدية صماء ومواطنون مغلوبون على أمرهم

مرج حلكو واحد من أحياء أحزمة الفقر، وهو ضمن المخطط التنظيمي لمدينة القامشلي منذ عام ١٩٦١ ومفرز كمقاسم من قبل بلدية القامشلي منذ عام ١٩٧٩، ورغم ذلك فهو يفتقر إلى الكثير من الخدمات الحياتية التي باتت متوفرة حتى في جبال تورا بورا ..

أخاطبك عبر الفضاء الالكتروني بعد أن سدت في وجه أبناء الحي و- أنا منهم- كل الأبواب، ومن فتح بابه، فتح جيبه أيضا إلا من رحم ربي، ولما كنا عاجزين عن ملء الجيوب فإن مطالبينا بقيت مؤجلة، وإذا تجاوب معنا واحد من عباد الله الصالحين، وتكرّم علينا بتوقيعه الكريم (وهم أقل مما تتصور) في مستنقع البيروقراطية والفساد المسمى بالبلدية، خرج إلينا آخر ليجهض فرحتنا إما بدفن الموافقة في أدراج البلدية، أو بتقديم حجج وأعذار يعجز إبليس عن فك رموزها وطلا سمها! لتكون النتيجة عدم التنفيذ .. القصة تطول يا دولة الرئيس.... ولكي يكون المشهد واضحا لمقامكم أختصر وأقول :

المشكلة أن منسوب الحي منخفض بالنسبة للأحياء الأخرى من المدينة، وبالتالي يصبح الحي في فصل الشتاء مستنقعا للمياه، ومأساتها كانت مياه الأمطار فقط، بل هي مياه شبكة الصرف الصحي المهترئة بعد انتهاء عمرها الفني، وتجمع المياه يهدد الدور السكنية بالسقوط، وهو ماحدث فعلا (تهدم دار في شتاء عام ٢٠٠٤ وداريين في شتاء عام ٢٠٠٦).. وهنا تبدأ حكايتنا مع شياطين البيروقراطية، وعفاريت الفساد، وهي التي دفعتني لمخاطبتكم عبر الشبكة العنكبوتية فشتاء هذا العام على مايبدو لايرحم، والبلدية لاترحم، متمنيا أن تكون من أهل الرحمة لأحسّ ويحسّ معي أبناء الحي بأنه مازال هناك حكومة في هذا الوطن، الإحساس الذي نفتقده مع كل زخّة مطر..... وعلى كل حال وبالمختصر المفيد، منذ ثلاث سنوات، وكاتب هذه السطور مع بعض أبناء الحي ضيف دائم على البلدية لتتكرم علينا البلدية العتيدة بردم شوارع الحي بالأتربة، نعم الأتربة ولا شيء غير الأتربة (الله وكيلك)، وعدة فوهات مطرية في مداخل الحي، وبعد مناشدات وعدة مقالات في الصحافة الالكترونية والورقية، وتدخّل من بقي نظيف اليد والضمير في المكتب التنفيذي بالمحافظة، خصص المكتب مليون ليرة لردم شوارع الحي بالأتربة، وذلك عن طريق البلدية، وبالفعل بدأت البلدية بالعمل ووجه رئيس المجلس البلدي المتعهد بحضور كاتب هذه السطور بتنفيذ العقد بناء على اقتراحات أهالي الحي باعتبارهم المعنيين بالأمر، والمتضررين المباشرين، ولكن المتعهد لم يسمع صوت أبناء الحي، لأن مدير الدائرة الفنية في البلدية المسؤول المباشر عنه وجهه بذلك، وما كان منا إلا مراجعة رئيس البلدية، وتبليغه بالأمر فقام الرجل باستدعاء رئيس الدائرة الفنية المهندس يعقوب جاجان (رئيس دائرة فنية سابقا أقيل من موقعه بعد فضيحة فساد، وأعيد فيما بعد إلى نفس الموقع بقدرة من؟ لا أعرف)، وقام بزيارة إلى الحي ليرى الواقع، وأمام إصرار رئيس المجلس على تنفيذ العقد بناء على طلب أهالي الحي، تدخل رئيس الدائرة الفنية مرة أخرى واستطاع بأسلوب ما إقناع رئيس البلدية برأيه، ولا أدري كيف، على ما يبدو للمسؤولين طريقتهم الخاصة بالتفاهم لا يفهمها (أبناء العتيقة) من أمثال أبناء هذا الحي المنكوب، وقبلنا ذلك مقابل وعد بفرش الحي ببقايا المقالع، والحجر المكسر بدل الأتربة مع أول عقد للبلدية، وبالفعل كلف رئيس المجلس مشكورا أحد الفنيين بوضع دراسة، وهو ماكان، ومرت الأيام وجاء العقد المنتظر، وراجعنا رئيس المجلس وزودنا بكتاب إلى رئيس الدائرة الفنية سابق الذكر بتنفيذ حاجة مرج حلكو، ومرة أخرى أبى رئيس الدائرة الفنية أن ينفّذ، وهذه المرة بحجة، وجود أحياء أوضاعها أكثر إلحاحا يجب تنفيذها بناء على توجيه السيد المحافظ (حسب زعمه)، مضيفا إليها فتوى جديدة) ها الحارة لازم تخرب) يقصد مرج حلكو.....لاتهمني هنا وقاحة المهندس المذكور، فقد تعوّد عليها كل من راجع البلدية، باستثناء من يدفع له طبعا، ولكن ما يهمني هو أن أبلغ سيادتك باعتبارك المسؤول المباشر عن السلطة التنفيذية بأن هذه الرسالة هي بمثابة شكوى على المدعو يعقوب جاجان المعرقل الأول لتخديم الحي مخالفا بذلك كتاب وأكثر من توجيه شفوي لرئيس البلدية، ناهيك عن تجاوزه لشرف المهنة والإهمال المتعمّد لمصالح المواطنين تلك المصالح التي من المفروض أن تكون حريصا عليها، وتعاقب من يضر بها، وما أكثر أمثال يعقوب جاجان في هذه البلاد يا دولة الرئيس!!!

■ عصام حوج

ابنة «غيفارا» في سورية..

وأبوها في قلوب جميع الثائرين

أقيم مساء الثلاثاء ٢٠٠٦/١٢/٥ في قصر الثقافة (مكتب عنبر) ، حفل استقبال للدكتورة «أليدا» ابنة المناضل الثوري أرنستو تشي غيفارا بمناسبة زيارتها الأولى لسورية. وقد حضر حفل الافتتاح وزير الإعلام د. محسن بلال وعدد من السفراء الأجانب: سفير كوبا، سفير البرازيل، سفيرة فنزويلا، وبعض الشخصيات الرسمية والإعلامية السورية،ووفد شبابي من اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين الذي كان جل الشباب والشابات فيه يحملون صورة المناضل الأممي الكبير الشهيد أرنستو تشي غيفارا

ابتدأ حفل الاستقبال بـ(عراضة شامية) معبرة، تلى ذلك كلمة ترحيب بابنة المناضل الكبير ذكّرت بمناقب أبيها، وأعقب ذلك حوار مفتوح مع الحضور، لينتهي الاحتفال بتكريمها حيث تم تقديم هدية رمزية لها.

وجدير بالذكر أنه قبل حفل الاستقبال، افتتح في صالة دار البعث للفنون الجميلة معرض صور عن ارنستو تشي غيفارا بالتعاون مع السفارة الكوبية بدمشق وصالة دار البعث.

وقد ألقى الدكتور (بلال) في حفل الافتتاح كلمة قدم فيها نبذة عن حياة المناضل غيفار، عرض فيها محطات من حياة هذا المناضل، مشيرا إلى أن دول أمريكا اللاتينية اليوم باتت تنتهج نهج غيفارا في مناهضة الامبريالية الأمريكية، كدول فنزويلا وبوليفيا والإكوادور، وغيرها من دول القارة.

وقالت اليدا ابنة غيفارا إن هذا المعرض مهم جداً بالنسبة لها ولوالدها الراحل لأنه سيعرف الشباب السوري على نشاط غيفارا، مشيرة إلى مسألة مهمة، أنها كما الشعب الكوبي مستمرون في دعم حركات التحرر في العالم وقضاياه العادلة مثل القضية الفلسطينية، حيث كانت كوبا البلد الأول في العالم الذي قام بقطع علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل، مؤكدة على ضرورة أن يتابع الشعب الفلسطيني نضاله ضد الاحتلال الصهيوني بمساعدة أصدقائه في العالم وعلى رأسهم الشعب الكوبي.

كما أشارت أن هذا التكريم يعبّر عن فضائل الشعب السوري وعن مقدار المشاعر التي يحملها لوالدها الراحل.

من جهته قال السفير الكوبي بدمشق: نحن سعداء بتكريمنا وتذكّرنا لشخصية عالمية ثورية كغيفارا في دمشق أقدم عواصم العالم وأتمنى أن يأتي الشباب السوري إلى المعرض للتعرف على هذه الشخصية الرمز.

د. ضياء العنداري سفيرة فنزويلا أشارت أن ما يساهم في تحويل شخصية تشي غيفارا إلى رمز عالمي للتحرر هو نموذج حياته، فهو لم يقتنع فقط بانتصار الثورة في كوبا، بل كان هدفه أن تسود العدالة الاجتماعية وأن تنجح حركات التحرر في كل أنحاء العالم، ولهذا قدم حياته ثمناً لهذا الفكر الأممي الرائع، مشيرة أنها شخصياً تأثرت بغيفارا كشخص ثوري وهي دائماً تحمل ورقته حول كيف يصبح المرء شيوعياً، وعندما يضيق بها الأفق تقرأ هذه الورقة لتستمد الأمل وتتابع النضال.

أخيراً يقول السفير الكوبي بقصيدة كتبها خصيصا لغيفارا

لقد رأيت صورتك/ عيونك السوداء
غائرة من التعب والألم/ كنت تشعر
بكل هذا
لأن الموت يقترب
رأيت وجهك ونظراتك
البعيدة من دون خوف..

أهلاً بك تشي غيفارا رمزاً لا ينطفىء في دمشق.

■■

اجتماع الكادر الأساسي للتجمع الديمقراطي الوطني السوري في روسيا

تحت شعار

من أجل ثقافة وطنية ملتزمة بكرامة الوطن والإنسان

عقد في يوم الأربعاء ٢٠٠٦/١١/١٥ اجتماع الكادر الأساسي للتجمع الديمقراطي الوطني السوري وقد حضره عدد كبير من المؤيدين للتجمع وكذلك بعض الضيوف.

تم خلال الاجتماع مناقشة الأهداف الأساسية للتجمع ومقدمة مشروع النظام الداخلي للتجمع.

وتم إعطاء لمحة موجزة عن أسباب نشوء التجمع وتوجهاته الأساسية والتي تتلخص بالنقاط الأساسية التالية: إن التجمع منظمة اجتماعية ثقافية فكرية مستقلة عن أية جهة كانت وهي ملتزمة بالثقافة الديمقراطية الوطنية وتعمل على إحياء وإبراز القيم والثقافة العلمية والتقدمية والإنسانية.وليس للتجمع أي طابع سياسي وهو ضد التعصب القومي والديني والطائفي وأن التجمع يؤمن بمبدأ العلمانية والدفاع عن حرية الرأي وعن كرامة الوطن والمواطن.

ومن أهم أهداف التجمع تنشيط العمل الثقافي والفكري والاجتماعي بين السوريين المغتربين والتركيز على الأبناء لأنهم هم دعامة مستقبل الجالية السورية في روسيا. كما يركز التجمع على تقوية علاقات الصداقة والتواصل الثقافي والحضاري بين روسيا وسورية.

كما يتعاون التجمع مع جميع الفعاليات السورية على الساحة الروسية ولا يعتبر نفسه بأي شكل بديلاً لرابطة الجالية السورية في روسيا بل هو جزء منها يدعمها في الاتجاه الصحيح وأن التجمع حريص على ترسيخ المبادئ الديمقراطية في عمل الجالية وفي الانتخابات القادمة بشكل خاص وتحديد موقفنا من المرشحين على أساس مدى قربهم من أهداف التجمع.

وقد تخللت الاجتماع مناقشات صريحة وبناءة حيث اقترح الزملاء المشاركون إجراء بعض التدقيقات والتعديلات على أهداف ومقدمة مشروع النظام الداخلي.

كما اقترح البعض حذف بعض الفقرات أو إضافة فقرات جديدة لتغني أهداف التجمع وأكد بعض الزملاء على اعتماد مبدأ الديمقراطية والقيادة الجماعية في عمل التجمع واحترام الرأي والرأي الآخر.

وحول تسمية التجمع طرحت عدة آراء منها تغيير اسم التجمع إلى منتدى ثقافي سوري أو جمعية ثقافية سورية وغيرها.

وجرت مناقشة موسعة لمسألة هل التجمع منظمة اجتماعية روسية أم سورية وضرورة التقيد بالقوانين الروسية ومن جهة أخرى أكد البعض على استقلالية التجمع وعلى العلمانية وعلى قبول النخبة فقط في التجمع. وكانت هناك مداخلات أخرى مفيدة وبناءة.

لقد ساد الاجتماع جو من الديمقراطية والصراحة والاهتمام بمستقبل هذه المنظمة التي يجب أن تشكل نواة للمثقفين السوريين المغتربين في روسيا.

وتم التأكيد على دور التجمع الأساسي لإعادة تأسيس جمعية الصداقة الروسية السورية إلى جانب رابطة الجالية السورية.

وتم أيضا دعوة الحضور إلى المشاركة في الاحتفال الذي يقيمه التجمع بتكريم المفكر المبدع د. توفيق إبراهيم، والمستعربة الكبيرة المتخصصة في تاريخ العلوم العربية السيدة غالينا ماتفييفسكايا.

وذلك يوم السبت ٢٠٠٦/١١/٢٥ الساعة ١٥.٠٠ في قاعة مؤتمرات مطعم بالميرا.

■■

محافظة دمشق تنذر 800 عائلة بالإخلاء في كفرسوسة

وجهت محافظة دمشق إنذاراً بالإخلاء لأكثر من ٨٠٠ عائلة تسكن في شارع العمري بحي كفرسوسة، وأعطت للأهالي مهلة شهر فقط من أجل القيام بالإخلاء، وإلا فإن المحافظة لن تكون مسؤولة عن أي ضرر في المحتويات أثناء قيامها بالهدم، وذلك دون أن تؤمن المحافظة أي مساكن بديلة للأهالي هناك.

ووصفت إحدى المدرسات في المنطقة المذكورة قرار المحافظة بالجائر والظالم والمخالف للقانون، حيث لايجوز هدم سقف إلا بعد تأمين سقف بديل له، خاصة وأن الامتحانات المدرسية على الأبواب، مشيرة بأن المحافظ السابق (غسان اللحام) قد وعد أهالي كفرسوسة بمساكن ضمن أبراج في منطقة كفرسوسة نفسها، لكن المحافظ الحالي لم يعطنا شيء لحد الآن سوى إنذارنا بالإخلاء، والسؤال إلى أين نذهب مع أولادنا بعد انتهاء مهلة الإنذار التي لم يبق عليها سوى عشرة أيام، في حين أن إثبات الملكية الذي تطالبنا به المحافظة يحتاج إلى عدة أشهر في المحاكم.

وأضافت المدرسة: عندما جاء اللبنانيون أثناء الحرب إلى سورية فتحنا لهم صدورنا ومدارسنا وبيوتنا، وعندما ذهبوا تم التبرع بإنشاء ثلاث بلدان من البلدات المهدمة، بينما يقوم محافظنا بطردنا من منازلنا دون أن يؤمن لنا بديلاً.

وناشدت الجهات المسؤولة ورئيس الجمهورية بالنظر إليهم بعين العطف وتأجيل تنفيذ قرار الهدم لحين تأمين سكن بديل وانتهاء المدارس.

وقالت المواطنة (أم راتب) التي تسكن المنطقة منذ العام ١٩٦٤ بأن ابنتها لم تعد تذهب إلى المدرسة لأنها أصيبت بصدمة نفسية، وهي تلزم الفراش بعد أن تم إبلاغنا قرار الإخلاء، وحتى الآن لانعرف إلى أين نذهب، والمحافظة لم تبلغنا عن أي بديل رغم أن المهلة لم يبق عليها سوى أيام قصيرة. واصفة المحافظة بـ «اليهود . . . بيضربوا وبيمشوا».

أما فهد دالاتي الذي يملك محل ومنزل من ثلاثة طوابق (طابو) فيقول: على أي أساس وبموجب أي قانون نتلقى إنذاراً بالإخلاء خلال شهر دون أن تقدم لنا المحافظة منزلاً بديلاً، وفي كل مرة نراجع فيها المحافظة يقولون راجعونا بعد عشرة أيام، إلى أن تنتهي المدة وتأتي الجرافات وتشرد الناس كما حدث في العام ١٩٩٧ عندما أتت الجرافات في الساعة الخامسة صباحاً وقامت المحافظة بفك عدادات الكهرباء والماء دون أن يتلقى الأهالي أي تعويض.

وأشار أغلب الأهالي إلى أن هدم الحي يأتي بضغط من تاجر البناء (أورفلي) صاحب المجمع التجاري الضخم (شام سيتي سنتر) الملاصق للحي، وصاحب أغلب التجمع السكني المنظم هناك. حيث ارتفع سعر المتر المربع على العظم في التجمع التابع له بمقدار ٢٥ ألف ليرة بمجرد صدور امر الإخلاء.

وطالب الأهالي الجهات المعنية بتأجيل قرار الاستملاك لحين انتهاء المدارس والأعياد وتأمين سكن بديل على أساس دفتر العائلة وليس على اساس العقار لأنه ضمن العقار الواحد يوجد عدة منازل أو عدة طوابق يقطنها عدة عائلات.

castro@kassioun.org

■ تصوير : إسماعيل سويلم

لكي لايصبح العمال عبيداً

شهدت وزارة النفط صباح يوم الأحد ٢٠٠٦/١٠/١ حادثة من نوع خاص، أقل ما يمكن أن توصف به أنها غير إنسانية، فحسب شهود عيان، تم استدعاء أحد العاملين في الوزارة من قبل رئيسه المباشر (المهندس حي) وحين حضر اصطحبه إلى مكتب السيد وزير النفط دون أن يعرف العامل السبب وفور دخول الأخير إلى مكتب الوزير، صرخ الوزير في وجهه قائلاً: أهذا أنت؟؟ وانهال عليه ضرباً ولكماً، فهرب العامل (وهو معاق وعاجز بنسبة ٥٠٪) من الوزير الغاضب إلى خارج المكتب فلحق به وعاود ضربه أمام كل من كان حاضراً.

والقصة تطول وقد نشرها موقع قاسيون بتفاصيلها الكاملة مؤخراً، الأمر الذي حفّز وزارة النفط على إرسال رد توضيحي على ما نشر، ادعت من خلاله أن العامل الذي تعرض للضرب على يد (وزيره؟) هو شخص مسيءٍ وذو سلوك مريب، ولم تعلق سلباً أو إيجاباً على عملية الضرب واللكم والإهانة التي قام بها الوزير، وكأنها أرادت أن تبرر حادثة الضرب بالأخطاء والتجاوزات التي زعمت أن العاملِ المذكور قد ارتكبها، وقد قمنا بنشر الرد كاملاً عملاً بالأعراف الصحفية..

ولكن في تعقيبنا على الرد، لم نتغاضى عن ذلك، وأكدنا أن الرد التوضيحي لرئيس مكتب الأمانة والإعلام في وزارة النفط على ما نشرناه وضع النقاط على الحروف في بعض ما أثير في المقال المذكور، ولكنه أغفل، ربما سهواً، حادثة تعرض الموظف (المسيء) للضرب، الأمر الذي لا يمكن تجاوزه أو غض النظر عنه، فمهما كانت طبيعة المخالفات والأخطاء والتجاوزات الوظيفية والمسلكية التي ارتكبها الموظف المذكور، فإن ذلك لا يبرر لأي من رؤسائه في العمل أن يقوموا بضربه أو إهانته، فثمة قانون هو الفصل وهو الحكم في هذه الحالة، والمأمول أن يكون الوزراء والمدراء والمسؤولون عامة أول الملتزمين به، لكي لا نعود إلى منطق (كلٌ يأخذ حقه بيده)..

وها نحن اليوم نضع كل ما حدث بتصرف رئيس الوزراء، لأن المسألة أكبر من أن نتغاضى عنها أو نجعلها تمر بشكل عابر، ونأمل أن يبادر إلى التحقيق بالحادثة، وإعطاء كل ذي حق حقه..

■■

تعزية

اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين وهيئة تحرير قاسيون وشيوعيو حلب يعزّون الرفيق حسين سراج الدين بوفاة ولده الشاب جلال الذي وافته المنية ليل الخميس ٣٠/ ٢٠٠٦/١١، متمنين لجميع الرفاق من آل سراج الدين ولكل العائلة الكريمة الصبر ودوام الصحة والعافية. ■■

القومي واليساري

التوبة على الطريقة الدينية

منذ زمان قريب، قريب جداً، تقاسم التياران القومي واليساري الشيوعي أو الماركسي ولاء أغلب النخب الثقافية العربية. بل إن أكثر المثقفين والكتاب العرب شهرة حتى الآن هم بالأصل خريجو مدرستي القومية والشيوعية، وقد نالوا أفضل العلامات وأرفع الشهادات من هاتين المدرستين.

■ **د.أحمد برقاوي**

وصاحب العقل الطليق الذي تحرر من الفكرة المقدسة، وانتمى إلى أهداف العرب الكبرى، يعود اليوم إلى التجربة الماضية ناقداً مجدداً دون أن يتزعزع انحيازه إلى الأهداف السياسية والأخلاقية والاجتماعية والقومية والوطنية. لكن اللافت للنظر أن نفراً من يساريي الأمس وقوميه راحوا تباعاً يعلنون التوبة على الطريقة الدينية. وهذا النفر المشار إليه كان بالأصل يؤمن إيماناً دينياً بالقومية والشيوعية. ولهذا ترى أشد الناس نكوصاً اليوم هم الذين كانوا أشد الناس تعصباً.

التائبون يسيرون تماماً على طريق التوبة الدينية. يبدأ التائب بالندم على الوهم الذي كان يعيشه، وعلى التاريخ الطويل الذي قطعه وهو يسير أعمى دون أن يأخذ بيده أحد إلى النور. تاريخه الكفاحي نوع من الرذيلة هكذا يرى، والفسق، أفكاره جملة من المعاصي، إنه يعترف أمام الكهنة الجدد بكل أخطائه.

ولأن التوبة - توبة مناضلي الأمس - تتم وهم في سن الحكمة ورشد الشيوخ، والزمن قصير لإنجاز مهمة التوبة، فإن هؤلاء يستعجلون إعلان التوبة دفعة واحدة، كما يعملون على إشهارها في الصحف والتلفزيون والمذياع والاحتفالات، والسفر إلى الخارج وإصدار التصريحات. إنه يصرخ وعشره على رأسه؛ صدقوني: أنا لم أعد معادياً للإمبريالية أنا ابن العولمة، أنا لم أعد مستلباً في القومية العربية والعروبة، أنا ابن القطر أولاً، أنا لست معادياً لإسرائيل، فقد تخليت عن العنتريات القومجية، فإسرائيل وجود يجب أن نتعايش معه.

أنا أعلن أن الصراع الطبقي مؤامرة، وأن الفقراء هم من سيدمر الحضارة.

ولأن هذا الاعتراف لا يشفي غليله، لايني يكيل الشتائم علناً على ماضيه وماضي رفاقه، بأسلوب تفوح منه رائحة الحقد. ويعلن بقول واحد: ها أنا متحرر من اللغة الخشبية. لغة الوحدة والقومية والعدالة والحرية والوقوف ضد العدو وأمريكا إلخ..

ولكي تكتمل التوبة فإنهم يحجون إلى عواصم الغرب فلا تكتمل التوبة إلا بالحج.

تلاحق التائب القومي واليساري عقد الذنب. وسؤاله الدائم ترى هل نُسي ماضيَّ عند من يجب أن ينسى؟ هل صورتي الجديدة قد أتت على صورتي القديمة.

لكن الفرق بين التوبة الدينية الحقة والتوبة على الطريقة الدينية عند هؤلاء هو أن الأولى ناتجة عن الخوف من غضب الإله في الآخرة، وأن الأفعال التي ارتكبها كافية لإغضابه، ولهذا فهو يتوسل الصفح والعفو صادقاً من كلي القدرة، أما توبة بعض قومينا ويساريينا فهي توبة من أفكار التنكب لها تغضب الأكثرية وترضي الأقلية وتقف وراءها أهداف ذاتية محضة أو حالة نكوصية شبه واعية.

أمر طبيعي أن يتغير وعي الإنسان بالعالم، ومن الطبيعي أن تتغير آراؤه حول الخير والشر والماورائيات والأهداف الدنيوية وقضايا الوطن والناس والصراع إلخ.. وفي حالنا من غير الطبيعي أن يبقى القومي متمترساً في خطابه القديم دون تجديد وفق تغير الأحوال. وأن يبقى الماركسي أو اليساري عموماً متمسكاً بالقديم من الآراء. من الطبيعي أن نتعلم من أخطائنا فنصوبها، ونعمق حقائق ما بإغنائها. لكن للتوبة شأن آخر. إنها فعل لا أخلاقي بامتياز في الحال الذي نتحدث عنه، عكس التوبة الدينية الحقة فهي عودة إلى عالم القيم الإيجابي.

فإن يصبح بعض القوميين كلاب حراسة عند سلطات منبتة يدافعون عن التجزئة ودولة السلطة وينالون من أحلام الناس وأهدافهم الحقيقة فهذا فعل منحط من الناحية الأخلاقية فضلاً عن أنه موقف قوامه الكذب الصُراح.

وأن يتحول بعض اليساريين إلى كلاب حراسة عند مستغلي قوت الشعب مدافعين عن فضائل العولمة واقتصاد السوق فهذا فعل لا أخلاقي بامتياز ومنحط علمياً.

أن يتحول بعض مناضلي الأمس إلى بوق دعاية للتسوية مع الكيان العنصري الاستيطاني الإجلائي الصهيوني اليهودي دون أن ترف لهم جفون رافعي شعارات العقلانية والواقعية فهذا موقف منحط وطنياً وقومياً وأخلاقياً.

إنه لا يختلف عن موقف ذاك الذي يريد تحرير فلسطين من البحر إلى البحر وهو ينعم بالرفاه على حساب المناضلين الحقيقيين الذي يتضورون جوعاً.

أن ينال بعض يساريي الأمس المتعصبين من صمود حزب الله وتضحياته وتفانيه في الدفاع عن لبنان وتقديمه الشهداء والجرحى والنظر إلى ما جرى على أنه مؤامرة شيعية فهذا يحتاج إلى وصف سلبي يفوق أي وصف تنطوي عليه اللغة.

أن يُنظر إلى الكيان العنصري على أنه كان في حال رد الفعل على فعل مغامر فهذا يعني أن الناظر من الصنف الذي ذكرت ما هو إلا - ودون أن يدري - أو يدري - يؤيد عدونا القومي «إسرائيل».

أن ينبري بعض يساريّ الأمس لتبرير جرائم الولايات المتحدة في العراق وفلسطين ونشدان الحرية والديمقراطية من أحط امبراطورية عرفها التاريخ البشري فهذا هو اللامعقول بحد ذاته. سيقال لنا أنك تعود على لغة التخوين. نعم. يجب أن نعود إلى لغة التخوين. إذ للمرة الأولى التي يُطلب فيها علناً ألا نخوّن الخائن. تضم اللغة مفهوم الخيانة، والخيانة هو كل فعلٍ من شانه إيذاء الوطن، وكل فعل داخلي مرتبط بعدو الوطن يساعد العدو على تنفيذ أهدافه. يجب ألا نخجل من القول أن من هو مع الولايات المتحدة الأمريكية ويعمل لصالحها وينفذ مصالحها ويتبادل الابتسامات مع مسؤوليها بوصفهم حلفاء له هو خائن وطنياً.

كل من هو مع العدو القومي، كل من لا يرى في الكيان العنصري عدواً قومياً هو خائن وطنياً. وأنا لا أدري لماذا داخل الخوف القوميين العرب واليساريين من استخدام مفهوم الخيانة. أجل يجب استخدام لغة التخوين وفق المعايير السابقة.

أما أسطورة: كل يحب الوطن بطريقته وأن الأمور نسبية فهذا قول زائف بالمرة.

لا يمكن الاختلاف في حب الوطن إلا في الشدة والكيف. ولا يمكن أن يكون هناك تناقض في حب الوطن. فالذي يجري أن هناك تناقضاً صارخاً بين موقف هو مع تقدم الأمة ورفعتها ووحدتها وحريتها وديمقراطيتها وموقف هو مع استعمارها وجهلها وتجزئتها.. ثم إن القول بأن لا حقيقة مطلقة ولكن هناك نسبية مطلقة قول يجعل من النسبية مطلقة، وهذا يعني زوال المعايير بين الحق والباطل بين الحقيقة والتزيف بين الوطنية والخيانة. عندها يزول الفرق بين الشهيد الذي قضى بصاروخ صهيوني من الجو وبين الذي دل على الشهيد. يزول الفرق بين جعجع وبين رشيد كرامي علينا أن نعري هذه الكذبة الكبرى: «كل يحب الوطن على طريقته».

نعم هناك طرق لحب الوطن ولكن يجب أن يكون الحب للوطن أولاً ثم اختيار الطريق لتعيين هذا الحب ولكن من يحب جيبه أولاً ويعتبر ذلك حباً للوطن فهذا نوع سخيف من المسخرة. أن يكون أحد ما مع جيش لحد ويقول أن هذه طريقة في حب الوطن فهذه وقاحة. أن يتعامل أحد مع إسرائيل ويقول إن ذلك كان من أجل الوطن فهذه وقاحة مطلقة.

إن التائب القومي اليساري الذي بفعل ذلك كله هو خائن للوطن، أجل خائن للوطن.

(كلنا شركاء) ٢٠٠٦/١٢/٤ ■■

لبنان أيضاً

المثقفون اللبنانيون يعرفون عموماً أن المؤتمر الصهيوني الأول في بال (سويسرا) أعلن مطالبته بفلسطين والأراضي العربية المجاورة، ومن الجملة مناطق لبنان الجنوبية، وفي ١٩١٩ المنظمة الصهيونية العالمية قدمت لمؤتمر باريس للسلام مشروع دولة يهودية تضم نهر الليطاني، وبعد إقامة دولة إسرائيل بدأ القادة الإسرائيليون على الفور بالتطلع نحو لبنان، ففي ٢١ أيار ١٩٤٨ أي بعد أيام من إقامة الدولة، كتب بن غوريون في مذكراته: «كعب آخيل (أي منطقة الضعف في التحالف العربي هو لبنان فالتفوق الإسلامي في هذا البلد مصطنع، ويمكن بسهولة تقويضه يجب إقامة دولة مسيحية هناك، حدودها الجنوبية هي نهر الليطاني، ويجب أن نوقع معاهدة تحالف مع تلك الدولة» وفي شباط ١٩٥٤ أشار بن غوريون إلى أن إقامة دولة مسيحية يمينية عميلة في لبنان هي «مهمة مركزية، أو على الأقل واحدة من المهمات المركزية في سياستنا الخارجية» مصراً على «القيام بخطوات قوية في سبيل تحقيق ذلك» وبالنسبة لموشي دايان: «... الأمر الوحيد الضروري هو إيجاد ضابط، ولو ميجر، إما سنستحوذ على قلبه أو سنشتريه بالمال لنجعله يقبل بإعلان نفسه مخلصاً للموارنة، حينئذ يدخل الجيش الإسرائيلي لبنان، ويحتل الأرض الضرورية، ويخلق نظاماً مسيحياً يتحالف مع إسرائيل»

■ **تحرير لبنان ليس فقط مهما للبلد وشعبه، وإنما أيضاً للمنطقة العربية، فاستبعاده يحرم المنطقة من طاقاته المتعددة الجوانب.**

■ **محمد الجندي**

طبعاً تلا ذلك في المنطقة أحداث وأحداث، وبقي الهدف التوسعي نفسه وتجسد بالغزو الشاروني في ١٩٨٢ للبنان.

حالياً «محرر» لبنان يقدمون، سواء عن قصد أو عن غير قصد هدية ثمينة لإسرائيل، وهدية أثمن للإدارة الأمريكية.

لبنان بلد هام جداً في منطقة الشرق الأوسط، فهو يؤلف بؤرة ثقافية هامة، وكان عنصراً هاماً في النهضة في أواخر القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين، وكان وما يزال ناقلاً للحضارة الأوربية،ومهارات أبنائه كانت ومازالت ذات أثر في بلدان الخليج، وأيضاً في أفريقيا وأوربا والأمريكيتين.

وتحرير لبنان ليس فقط مهما للبلد وشعبه، وإنما أيضاً للمنطقة العربية، فاستبعاده يحرم المنطقة من طاقاته المتعددة الجوانب. يجب أن يتحرر من أي طرف، من سوريا (رغم أن سوريا ولبنان متكاملان)، ومن إيران،ولكن قبل كل شيء، يجب أن يتحرر من الإدارة الأمريكية ومن الإدارة الإسرائيلية.

حرب تموز الماضي حرباً أمريكية إسرائيلية لاحتلال لبنان، و«محرر» لبنان كانوا ضد المقاومة

التي حمت لبنان، وطعنوها في الظهر بأمور عديدة: لقد وصلوا الأمر بأحد زعماء «المحررين» إلى وضع إشارات فوضوية للقاصفات الإسرائيلية على الأبنية كان يعتقد وجود قيادات المقاومة فيها، فهل ثمة وطنية أقوى من ذلك؟

وهل ثمة ثقة توضع أفضل من وضعها في ذلك «المحرراتي»؟

فرض« المحررون » على لبنان إدخال قوات دولية مسلحة باسم اليونيفل، هي في حقيقتها قوات احتلال مموهة، جميع طروحات «المحررين » هي نفس طروحات أمريكا وإسرائيل، فهل هذا بالصدفة؟ يصر «المحررون» على تجريد المقاومة من سلاحها باعتبار« مهمتها انتهت» وهذا يثلج قلب الإدارة الإسرائيلية، وقلب السيد جان بولتون المندوب الأمريكي. الإسرائيلي في مجلس الأمن.

اغتيال المرحوم الحريري هو اختراع أمريكي بصرف النظر عن اليد، التي ارتكبت الجريمة. غير أن الاختراع معقد. فالأول مرة يجري تأليف لجنة دولية لمجزرة بيت حانون الفلسطينية، مع أنها جريمة ضد الإنسانية، ولا للمجازر، التي ارتكبت في لبنان، ولا التي ارتكبت في العراق، وكلها جرائم ضد الإنسانية، ونشأت لجنة تحقيق دولية في جريمة فردية. طبعاً هذا لعلم «المحررين » اعتداء على سيادة لبنان. قد يطلب القضاء اللبناني الإستعانة بخبرات جنائية دولية، والأمر حينئذ يختلف، أما القفز على القضاء اللبناني بلجنة تحقيق دولية، فهو توجيه ضربة لاحد السلطات الثلاث اللبنانية. عدا ذلك، ماذا تستطيع أي لجنة تحقيق دولية أن تفعل من أجل كشف الفاعلين بعد طمس كل آثار الجريمة ؟ التحقيق في الجريمة ما يتطلب قبل كل شيء دراسة موقع الجريمة، وبعدئذ تأتي التفاصيل الأخرى. هنا قد وضع اتهام مسبق ومحدد وصار كل التحقيق يدور حوله ، وفي ذلك أفضل طريقة للتعتيم على الفاعل وإبعاده، حتى عن الشبهة. الجريمة ومسرحية التحقيق كلتاهما جزء من الاختراع الأمريكي لإخراج سوريا من لبنان. ليكن. لقد خرجت سوريا من لبنان ، قد يصرف النظر عن جميع الحيثيات كان يمكن أن تعود للقضاء اللبناني سلطته، وأن يمارس دوره في الاغتيالات القذرة التي تلت ، وأن يكشفها ، ويحاسب مرتكبيها . ولم يحدث شيء من ذلك . بقي القضاء اللبناني مغيباً . الآن الاختراع الأمريكي الآخر ، وهو المحكمة الدولية، أيضاً من المضحك أنشاء محكمة دولية من أجل جريمة فردية، ومضحك كذلك أنشاء محكمة من أجل جريمة أو جرائم لم تكتشف. هل تحاكم المحكمة أشباحاً، حتى مع وجود مشبوهين، أو مشبوهين مخترعين، فإن القاعدة الحقوقية تجعلهم بريئين لعدم كفاية الأدلة ، إلا إذا كانت المحكمة العقيدة القرقوشية، غير متقيدة لا بالقوانين الدولية ، ولا بالقوانين اللبنانية ، وربما هي كذلك ،لأن «المحررين» يهددون بقطع الرؤوس مثلما قفزت الإدارة الأمريكية على كل القوانين والأصول الدولية وصنعت مسرحية ،مسرحيات لاحتلال العراق، فإنها تريد هنا صنع مسرحيات ، إذا لم يكن لقطع رؤوس معارضيها في المنطقة، فعلى الأقل لتشويه سمعتهم . فاتهام بالجريمة يشوه السمعة ولو كان الضحية لا علاقة لهبها. ويبقى صاحب السمعة الطيبة فقط الإدارتان الأمريكية وإسرائيلية رغم الجرائم ضد الإنسانية المفضوحة، التي ارتكبوها ويرتكبونها.

طبعاً محررو لبنان هم أحرار في الولاء البري أو المشبوه للإدارة الأمريكية والإسرائيلية، ولكنهم ليسوا أحراراً في تسلم بلدهم هدية مجانية أو مقبوضة الثمن للاحتلال ، وليسوا أحراراً في فتح الطريق لعودة الاستعمار القديم إلى منطقة الشرق الأوسط، لأنهم بذلك يتناقضون مع شعوب الشرق الأوسط، وليسوا أحراراً في تمثيل المصالح الاستعمارية في المنطقة ، ولو كان ذلك يتفق مع مصالح البعض منهم الشخصية البحتة، وليسوا أحراراً في جر الشعب اللبناني للخضوع لغير الإمبريالي، قد يكونون أحراراً في ولائهم لغير لبنان، ولكن حريتهم هذه خطر عليهم بالذات، لأنها تجعلهم في مواجهة الشعب اللبناني، وفي مواجهة شعوب المنطقة..

حتماً «المتورطون» لايحاكمون الأمور، ويبقون معلقين آمالهم بالإدارة الأمريكية، ولايتذكرون أنهم لايخاطرون فقط ببلدهم وبمصير المنطقة، وإنما أيضاً بأنفسهم.

موشي دايان لم يحصل على ميجر فقط، وإنما أيضاً على «حلفاء» كبار.... ■■

ألا تستحق مرجعيون أن تعيّد بيوم الشاي العالمي؟

هكذا يكون العمل....

■ زياد الرحباني

تستطيع أن تتفهّم يابانياً أو ماليزياً يطالب بتخفيض ساعات العمل، تستطيع أن تستوعب كورياً أو تايوانياً يصاب بالإرهاق، تستطيع أن توافق ألمانيا أو حتى فرنسياً يتظاهر ويضرب لعدم المسّ بتعويض نهاية الخدمة، لكن هلاّ فسّرت لي كيف ومنذ متى ودون أن يدري أحد، أصبح اللبنانيّ يرفض أن يعمل نهار السبت؟ إلامَ استند حتى ضاقت به الدنيا و«عزّت» بعد ظهر يوم الجمعة ومنذ ردهة من الزمن انتقل هذا الضيق إلى عصر يوم الخميس. إن من يسمعنا نصرّ على عدم العمل يوم السبت يظن للوهلة الأولى أن مدينة «تورينو» و«معامل الفيات ـ فيراري» تقع في شرق بيروت على أطراف المدينة الصناعية وتصوّت لميشال المر، إن من يسمعنا يظن للوهلة الثانية أن معدّل النمو عندنا يهدّد اقتصاديات العالم العربي وأولها الاقتصاد السوري والصناعة المصرية. إن منطقة الشويفات ـ الحدث هي بالفعل أكثر إنتاجية من «ليون» و«تولوز» مجتمعتين، لذا فإن بيروت الإدارية مخصصة بأعلى تغذية كهربائية وهذا بديهي فهي أهمّ من «يوكوهاما» في اليابان والأصحّ أنها «أوزاكا» الشرق، تعرفها من عدد السيارات المتوقفة أينما كان فيها، فهي موقف كبير بسبب ضغط العمل.

هل تعرف يا مخايل ماذا يعني أن تمرّ حرب تموز الأسطورية دون تأثير يذكر على الليرة اللبنانية؟ هذا يعني أننا لم نكن نعمل. صحيح أن رياض سلامة شخصية اقتصادية عالمية وقد كرّمت بجائزة ولكن هذا جزء يسير من «السرّ»... نحن «السرّ»! نحن العجيبة! كيف تسمح لنفسك أن تحكي عن نسبة ما للعاطلين عن العمل، في الوقت الذي نادراً مَا تجد أحداً في العمل أثناء العمل؟ نحن عاطلون بالعمل وبدونه ولهذا سببٌ وليس اعتباطياً. فنحن أولا: شعب كريم، يحبّ الحياة، مضياف و«عيّيش»، وثانيا: صاحب نكتة. ففي أي وقت تريده أن يعمل؟ وإذا نوى وشمّر فماذا يعمل؟ أنظر إلى الحروب الطائفية تشلّه، أنظر إلى حروب الآخرين على أرضه تنهكه، أنظر كيف استباحه الفرس والعثمانيون، أنظر إلى هولاكو كيف أحرق مكتبة بغداد، أنظر ما فعل التّوخيون بالساحل وبالحمضيات. وإسرائيل؟ هل نسيت إسرائيل الغاشمة وغشمها؟ ونواياها التوسعيّة في الليطاني والوزّاني وفيليب حبيب العميل والفلسطينيون يا مخايل؟ سلاحهم، مخيماتهم، واتفاق القاهرة المشؤوم، وثورة الـ٥٨ وإنزال المارينز على شواطئنا و«نيوجيرسي» تدكّ حقول ثوارنا الاشتراكيين و«مناحلهم» في قضاء عاليه والشوف واتفاقية «سايكس بيكو» وما بالك بسورية الشريرة بالفطرة سبحان الله، تُجهز عليهم، بعد الأميركيين، وتزحف إلى العاصمة فتشرّد عِمّالها وتفقرهم، هُمُ الكادحون الأشاوس تاريخياً. نعم (نَفَسٌ) نحن نحتاج لأن نعمل لأقصر وقت ممكن أولاً لقاء أعلى راتب ممكن ثانياً، ولَم لاً، فنحن نخبة العالم العربي وأنطاكيا وسائر المشرق وبدون مبالغة. يتكلمون عن النمور الآسيوية، طبعاً، لأن الإعلام العالمي، وهو سلاح العصر الفتّاك، مأجور، والتعتيم «ضاربٌ» علينا: إنها الصهيونية العالمية. وعلى سيرة الصهيونية، احْمُدْ رَبَّك يا مخايل فالديموقراطية في إسرائيل ليست توافقية وعطلتهم الرئيسة محصورة بيوم السبت. وإلا لكنّا سنُضطر في أول عطلة إسرائيلية بيوم الغفران، مثلاً، أن نعطّل مع مزارع شبعا فهي لبنانية وليست سورية. ونعطّل أيضاً لذكرى «المحرقة» مع الوزاني والغجر. ولو عاد يوماً واتّهم الدكتور و. عيدو بالوكالة عن الدكتور ش. رزق الدكتور أ. فتفت ألا تستحق مرجعيون أن تعيّد بيوم الشاي العالمي؟ وخاصة أننا منذ التسعينيات رحنا نُعطّل، زيادةً في الإنتاجية، للقديس العاشق «فالنتين»، ولعيد الأب وبعده الجدّ ومن ثم العائلة، وهنالك من يطالب بعيد الجلاء السوري للعام المقبل فكيف لا يكون شرعاً وقتها عيدٌ لنصر تموز؟

يغادر المسلم عمله عند الساعة الحادية عشرة نهار الجمعة ليصلّي فيحزم المسيحي نفسه تضامناً عائداً إلى البيت للتوازن أولاً ولتعويض النقص الوطني في الإنتاجية ثانياً. هكذا يكون العمل!!!

■■

الشاعر موسى حوامدة يفوز بالجائزة الكبرى «La Plume» في ختام مهرجان تيرانوفا الفرنسي

فاز الشاعر موسى حوامدة بجائزة «La Plume» (الريشة) وهي الجائزة الكبرى والتي تمنحها مؤسسة أورياني «Oriani Fondation» الفرنسية، وقد منحت الجائزة في احتفال تكريمي في قاعة بلدية نانسي الفرنسية، في ختام مهرجان تيرانوفا الفرنسي الذي يقام للسنة الرابعة في مدينة ميتس ونانسي وهايني وعدة مدن في مقاطعة اللورين شرق فرنسا، وسبق أن فاز بالجائزة بنفسها الشاعر الإيطالي إدواردو سانيغونيتي لعام ٢٠٠٣ والشاعر الاسباني فيرناندو أرابال لعام ٢٠٠٤، والشاعر الايطالي انتونيو بيرتولي لعام ٢٠٠٥، وقد تم الإعلان عن الجائزة على موقع المهرجان الذي عقد في نهاية شهر تشرين الثاني للعام الجاري، وأقيمت العديد من القراءات الشعرية في عدد من الجامعات والمدارس والمسارح والمدن الفرنسية.

وكان المهرجان الذي يديره الشاعر الفرنسي ماريو ساليس قد افتتح في مدينة ميتز الفرنسية في الـ١٩ من الشهر الماضي، واستمر لمدة أسبوع، وشارك فيه عدد من الشعراء من مختلف دول العالم.

الشاعر موسى حوامدة شارك بقصيدة (سلالتي الريح وعنواني المطر) والتي ترجمها للفرنسية المترجم الجزائري مدني قصري، ونشرت في انطولوجيا المهرجان، والتي ضمت العديد من القصائد للشعراء المشاركين.

كما طلبت إدارة المهرجان أن تكون الكلمة الأخيرة في المهرجان للشاعر موسى حوامدة والتي ترجمتها الشاعرة المغربية ثريا إقبال للفرنسية، وألقيت بالعربية والفرنسية في مدينة وايبي وجاء فيها: (قبل السلام دعونا نحرر الكلمات من قداسة اللغة، فالشعب الفلسطيني ما زال يدفع ثمن اللغة الشعرية من أرضه ودمائه، وما زال محروماً من كلمة السلام التي يبحث عنها منذ آلاف السنين ولم يجدها، ولم يشكل الفلسطينيون أمة أو دولة عبر التاريخ، فقد ظلت بلادهم محتلة منذ فجر التاريخ، رغم أنهم لم ينجبوا للعالم هولاكو أو نيرون أو دراكولا، ولا جنكيزخان أو هتلر، ولم يخرج من بينهم إلا لاجئون، نازحون، شهداء، ومعتقلون، وليس معقولا أن يقر الفلسطيني بالسلام والاعتراف بحق الآخرين في بلاده وهو منفيٌ أو محتل، فالسلام مثل الحب؛ لا يكون من طرف واحد، ولا يكون فقط على حساب الضحية).

يقول موسى حوامدة في (سُلالتي الريح وعنواني المطر)

قَبْلَ أنْ تَرتطمَ الفكرةُ بالأرضِ

قبْلَ أنْ تفوحَ رائحةُ الطين
تَجولُتُ في سوق الوشاياتَ
أحملُ ضياعي
أقتلُ نفسي
أنا هابيلُ وقابيل،
آدمُ أنا وحواءُ
نسلُ الخطيئة
وزواجُ السوسنِ من بيتِ الطيوبْ.

لعلّي في نَسْغ الصنوبرة أو الأرزة
في طمْي النيل أو قاع التايمز
لعلي ريشةٌ في جناح غراب
ذرةٌ مطمورةٌ في رماد منجم فحم صيني
بعضُ فاكهة أفريقية أو جذعُ شجَرة في بنما
ظلامٌ يغطيِ القطبَ الشمالي
أو نهارٌ يشرقُ فوق المحيط الهادي
لعلّي من أسلاف مغول
أو من نسلِ قاتلٍ روماني،

لعلي من سلالة آشورية
أو من عائلة كردية،
من بقايا الهنود الحمر
أو من كاهنٍ هندوسي،

من يجزم أنَّ دمع العين لا يتغير
وأن ريحَ الخريف لا تعبرُ كل أيام السنة،
من يضمن أن ترابَ المقبرة لم يسكنْ غيمَ شتاء
القرن السابق لميلاد سقراط
من يثبت أن الحرارة التي طبخت جسد
الفرعون تحتمس،
ليست نفس الحرارة التي تعبث بوجه طفلتي
الصغيرة.

■ مهند صلاحات - الأردن

من التراث

السنوات العجاف

حكي أن البادية قحطت في أيام هشام بن عبد الملك، فقدمت عليه العرب، فهابوا أن يكلموه، وكان فيهم (درواس بن حبيب) وهو ابن ست عشرة سنة، فوقعت عليه عين هشام، فقال لحاجبه: ماشاء أحد أن يدخل علي إلا دخل الصبيان، فوثب درواس حتى وقف بين يديه مطرقا، فقال: يا أمير المؤمنين إن للكلام نشرا وطيا، وإنه لا يعرف ما في طيه إلا بنشره، فإن أذن لي أمير المؤمنين أن أنشره نشرته، فأعجبه كلامه، وقال: انشره لله درك.

فقال: يا أمير المؤمنين إنه أصابتنا سنون ثلاث، سنة أذابت الشحم وسنة أكلت اللحم، وسنة دقت العظم، وفي أيديكم فضول مال، فإن كانت لله ففرقوها على عباده، وإن كانت لهم، فعلام تحبسوها عنهم، وإن كانت لكم فتصدقوا بها عليهم، فإن الله يجزي المتصدقين.

فقال هشام: ماترك الغلام لنا في واحدة من الثلاث عذراً، فأمر للبوادي بمائة ألف دينار، وله بمائة ألف درهم، ثم قال له: ألك حاجة؟ قال: مالي حاجة في خاصة من نفسي دون عامة المسلمين.

وأهدى عبيد الله بين السري، إلى عبدالله بين ظاهر الخزعي (من أشهر الولاة في العصر العباسي) لما ولي مصر مائة وصيف، مع كل وصيف ألف دينار، ووجه إليه بزلك ليلا، فرده وكتب إليه: لو قبلت هديتك ليلاً لقبلتها نهاراً، وماأتاني الله خير مما آتاكم بل أنتم بهديتكم تفرحون.

وقال ابن عباس (رض): ورد علينا الوليد بن عتبة بن أبي سفيان المدينة والياً فوالله ماترك فينا فقيرا إلا أغناه، ولامديونا إلا ادى عنه دينه، وكان ينظر إلينا بعين أرق من الماء، ويكلمنا بكلام أحلى من العسل، ولقد شهدت منه شهدا لو كان من معاوية لذكرته.

تغدينا يوماً عنده فأقبل الخادم بصحفه فعثر في وسادة فوقعت الصحف من يده، فوالله ماردها إلا ذقن الوليد، وانكب جميع ما فيها في حجره، فبقي الغلام متمثلا واقفا مامعه من روحه إلا ما يقيم رجليه، فقام الوليد فدخل فغير ثيابه وأقبل على الغلام وقال: يا بائس ماأرانا إلا روعناك، اذهب فأنت حر وأولادك أحرار لوجه الله تعالى.

■ هشام الباكير
hisham@kassioun.org

أدباء ومثقفو طرطوس يحيون ذكرى عبد المعين الملوحي

بدعوة من اتحاد الكتاب العرب ـ فرع طرطوس نظمت ندوة إحياء لذكرى الأديب والشاعر الموسوعي عبد المعين الملوحي وذلك في يوم الأحد ١١/١٩/ ٢٠٠٦ حضرها حشد من أدباء ومثقفي محافظة طرطوس، كما حضرها مندوبون عن أسرة الملوحي وعلى رأسهم ولده الدكتور منقذ الملوحي قادماً من دمشق، وابنته الدكتورة شروق الملوحي قادمة من الكويت، وابن عمه سامر الملوحي من طرطوس، وقد افتتح الندوة الأديب الأستاذ مالك صقور رئيس فرع اتحاد الكتاب العرب بطرطوس مقدماً المحاضر شاهر أحمد نصر بكلمة هذا نصها:

نداء الملوحي ووصيته

..."سيقول السفهاء من الناس هذا تناقض. هذا نفاق. وأنا أقول لهم في صراحة، إنه ليس تناقضاً، وإنه ليس نفاقاً. هكذا عشت، وهكذا كتبت. وأنا في كل خلجة من خلجات حياتي.. صادق.. جد صادق". هذا ما يقوله الأديب الكبير الراحل عبد المعين الملوحي.

في زيارتي الأولى له، في مطلع تسعينات القرن الماضي، أدهشتني مكتبته العامرة. والبيت كله حوّله المرحوم إلى مكتبة. وفي ظني، أنها من أكبر المكتبات الشخصية. وحين رحت أنقل نظري بين صورة (فلاديمر إيلتش لينين) وصورة (جمال عبد الناصر) في صدر مكتبه. وكأنه قرأ ما كنت أفكر فيه لحظتئذ. فقال لي بالحرف الواحد: "أنا لم أخن مبادئي، أنا ثائر مزمن. أنا أممي بالفطرة، واشتراكي حتى آخر قطرة من دمي. لذا أجل لينين وأحترم مبادئه الاشتراكية. وأنا أقدس وطني. أنا مؤمن بعروبتي وقوميتي وعبد الناصر حمل راية القومية العربية والوحدة. ولذا، فأنا أحب عبد الناصر وأجله، أنا قومي وأممي. ولا أرى تناقضاً. أنسيتم قول لينين: "كي تكون أممياً جيداً يجب أن تكون وطنياً وقومياً جيداً". واستطرد رحمه الله قائلاً: قضية أخرى، لامني عليها بعضهم، وعاتبني البعض الآخر. وهاجمني آخرون. يوم فجعت بزوجتي، وكتبت(تلك القصيدة) يقصد، طبعاً قصيدة(بهيرة) في رثاء زوجته. فهم تناسوا مضمون القصيدة الإنساني، تناسوا عذابات إنسان مفجوع ومعاناته. وصاروا يلوكون الأبيات التي أجدف فيها وأتساءل أسئلة وجودية. وأنا أعلن على الملأ: لقد قضيت عشرين من عمري في إيمان مطلق. وقضيت عشرين عاماً أخرى في جحود مطلق، وأريد أن أقضي ما بقي لي من أيامي في إيمان قلبي ناعم لذيذ، وفي استسلام عقلي هادئ عذب".

وعندما صدر كتابه (كيف أصبحت شيوعياً) قبل أربعة أعوام، قلت له: يا أبا المنقذ: لقد تأخر كتابك خمسين عاماً، أو على الأقل أربعين عاماً. فلو نشرته قبل أربعين عاماً، لكان له شأن آخر. ولساهم مساهمة كبيرة في أمرين: الأول: برهانك العفوي الفطري الإنساني، أن الشيوعية ليست غولاً ولا ضبعاً. بل هي تختزل كفاح البشرية منذ فجر التاريخ، من أجل الخير، والعدالة، والمساواة، وإلغاء استثمار الإنسان للإنسان إنها، في النهاية، كما تقول: المعادل للإنسانية تماماً. والأمر الثاني: كنت وفرت على الشيوعيين العرب عامة والشيوعيين السوريين خاصة، وعلى الملتزمين بالتنظيم على الأقل ـ الكثير من هدر الوقت، ومن هدر الورق، والكثير الكثير من المهاترات، والانشقاقات، وذكرتهم بقوة: بمبدأ (النقد والنقد الذاتي) الذي لم يكن سوى شعار غير معمول به. فقال رحمه الله: عن قصد لم أنشر ذلك. كنت حريصاً على وحدة فصائل حركة التحرر العربية. وما زلت حريصاً على وحدة الفصائل التقدمية، وكان أملنا كبيراً في وحدتها وفي صمودها في مقاومة العدو الصهيوني، ورص الجبهة الداخلية. ولكن، الآن وقد انقسم الحزب، أعتقد أنه صار خمسة، وانهار الاتحاد السوفيتي، والمنظومة الاشتراكية، لم يبق ما أخاف عليه، يعني، نقدي للرفاق الآن لن يضر، أو يمنع الناس من الاتجاه إليهم. فنشرت الكتاب. وكنت جريئاً في قول الحق، وأن أقول: "لقد تركت الحزب الشيوعي السوري عام ١٩٤٥ وبقيت شيوعياً".

لقد آمن الأديب الكبير الراحل إيماناً مطلقاً، بالإنسان، وآمن إيماناً مطلقاً أنه عندما يجوع إنسان واحد في مكان ما تبكي الإنسانية كلها، وعندما يتألم إنسان ما في مكان ما تبكي الإنسانية كلها، وعندما يفقد إنسان ما حريته تكبل الإنسانية كلها بالأصفاد. فمنذ أكثر من أربعين عاماً أطلق نداءه: "فكن أيها الإنسان حراً:

صديقاً للإنسانية ـ عدواً للوحشية.. صديقاً للاشتراكية. عدواً للرأسمالية..

صديقاً للحرية ـ عدواً للعبودية.. صديقاً للإخاء بين الشعوب. عدواً للعنصرية؟؟

صديقاً للمساواة بين الناس ـ عدواً للطبقية.. صديقاً للحق. عدواً للباطل..

وأما وصيته لابنه فهي:

يا ولدي منقذ الوحدة العربية منقوشة بمسامير كبيرة على أحداق رئتي طافية على مركب حديدي في شرايين قلبي يا ولدي أعرف أني كنت جندياً مجهولاً في جيش الوحدة أعرف أن الوحدة التي بناها قطران عربيان ذات يوم قد تآمر عليها العالم كله فهدموها يا ولدي غداً إذا حقق العرب وحدتهم فاكتب ذلك على شاهدة قبري يا ولدي منقذ وإن لم تستطيع كتابة ذلك في حياتك، وأسفاه، فأوص بها أحفادي!

والآن، في الذكرى الأربعين للراحل الكبير، أقول لرفاقه وأصدقائه وللذين قرؤوا أدبه، ومن ثم نسوه أو تناسوه، سامحكم الله، لأنه هو سامحكم في حياته. وأقول للأجيال الشابة، التي لم تترك لها الفضائيات وقتاً للقراءة. تعرفوا على أدب الراحل الكبير عبد المعين الملوحي، فلقد أنجز أكثر من مئة كتاب، اقرؤوه، وانهلوا من مناهله الغزيرة الإنسانية النقية، وأتوجه إلى اتحاد الكتاب العرب، ووزارة الثقافة، والإعلام، وإلى كل الذين انشغلوا عنه في حياته ومماته: انصفوا هذا الأديب الكبير، فهو شاعر مطبوع أصيل، ومترجم فذ، ومؤرخ منصف، وباحث لم يتعب، إنه شمولي المعرفة، تقدمي الفكر، إنساني النزعة، عروبي العقيدة. يا أبا المنقذ، سامحنا جميعاً.

■■

«قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

«قاسيون معكم»... «كرامة الوطن والمواطن، فوق كل اعتبار»! | **أغلق تحرير هذا العدد مساء يوم الثلاثاء 2006/12/5**

ملوحيات

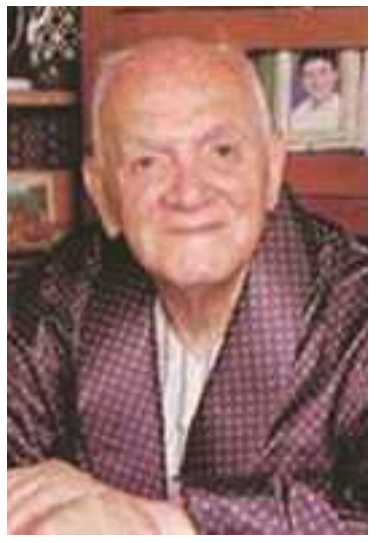

كذلك الإنسان!!

الأزهار في كل مكان.... لها عبير
العصافير في كل مكان...ذات أنغام واحدة
الناس في كل مكان... لهم آلام واحدة:
يجوعون إذا لم يأكلوا، ويظمؤون إذا لم يشربوا
الناس في كل مكان.....لهم آمال واحدة:
أن يكونوا أحـــرارا..... لأنهم لا يقرون العبودية
أن يكونوا سـعـداء..... لأنهم يرفضون الشقاء
أن يكونوا سواسية....لأنهم يأبون العنصرية والتفرقة
وكما أن الأزهار في كل مكان أخوات للأزهار
وكما أن العصافير في كل مكان أشقاء للعصافير
فكذلك الإنسان في كل مكان..... أخو الإنسان

■ الراحل الكبير عبد المعين الملوحي
شيوعي مزمن

فيروز تصرخ مع المعتصمين.. فتجرح أذني «الوالي»!

ملاحظة: تم تقديم العرض الأول (الجديد) منمسرحية «صح النوم» يوم الجمعة ٢٠٠٦/١٢/١ حيث تزامن عرضها مع أول يوم لتظاهرة المعارضة اللبنانية.

جاءت فيروز إلى الموعد ... امتلأت قاعة الـ «بيال». وحدثت الأعجوبة. في الخارج ما زال قلب بيروت يرجّع صدى الهتافات. المعتصمون يواصلون اعتصامهم، والجميع يحاول استيعاب ما جرى في هذا النهار التاريخي. وحتى اللحظات الأخيرة، لم يصدق الجمهور أن فيروز ستقف على خشبة المسرح، فإذا بها تصير قرنفل، تتقمّص شخصية أنتيغونا الرحبانية التي تمرّدت على الحاكم (أنطوان كرباج) الجشع، المستخف بعباده، المستأثر بالسلطة... الذي ينام طوال الشهر، ولا يصحو سوى مرة لختم المعاملات(التفاصيل).

وإذا كان المسرح الرحباني حافلاً بالأعاجيب، فإن الأعجوبة الأولى أن أوبريت «صحّ النوم» التي أعاد زياد الرحباني إحياءها، نافضاً عنها غبار الزمن، تمكنت أخيراً من لقاء جمهورها. لكن الأعجوبة الثانية أن المسرحية التي تعود الى عام ١٩٧٠ بدت راهنة بشكل مدهش! تركة عاصي ومنصور التي تبدو ساذجة وفولكلورية، لا يعرف المرء متى تنفجر بين يديه؟؟... وها هي تأتي صدىً مدهشاً للراهن السياسي. فيروز التي طالما جمعت اللبنانيين في عرزالها المسحور، شاءت لها المصادفات أن تكون لسان حالهم مساء الاعتصام. في شخصية قرنفل وفستانها «البرتقالي»(!)، ومظلتها البرتقالية التي ترمز إلى سقف بيتها الذي تهدّم ولا تستطيع بناءه، رفعت صوتها الذي «يجرّح أذني الوالي»، كأنها تهتف مع المعتصمين على مقربة منا: «يا سيد الولاية... فلّيت وتركتنا».

المسرحية التي تتضمّن بعض أجمل الألحان (والقصائد) الرحبانية، تحكي عن الفساد، عن انقطاع الحاكم عن الناس، وسوء استعماله للسلطة، واحتقاره لحرية التعبير. لكن قرنفلٍ تسرق الختم السحري وتعيد إلى الأهالي شيئاً من حقوقهم المسلوبة...

صفق الجمهور طويلاً لكل التعليقات السياسية التي بدت ضد الحكومة الحالية. لكنّه صفق أيضاً (رغم الـ «بلاي باك») لعمل فني حافظ مع السنوات على كل نضارته. عمل يختزن كل عبقرية المدرسة الرحبانية، وكل كليشيهاتها وسذاجتها أيضاً. ■■

إمرأة الرسالة

بعد احتجازها ما يزيد عن شهر ونصف في غرف الرّقابة في عمّان يتم إخلاء سبيل «إمرأة الرسالة» العمل الرّوائي الجديد للكاتبة والتّشكيليّة رجاء بكرية الصادر عن دار الآداب، بيروت.

لكنّ الغريب أنّها تتعرّض لاحتجاز آخر في غرف الرّقابة الخليجيّة، وتمنع من دخول الكويت، وبعض العواصم الخليجيّة تحديدا للمشاركة في معرض دار الآداب للكتاب.

وفي حديث لنا مع مديرة دار الآداب رنا إدريس حول أسباب المنع علّقت قائلة:

«لقد صادرتها الرقابة للبحث، وبعد البحث تمّ التحفظ عليها لأسباب لم يفصح عنها بعد، وأضافت إدريس، الأدب الجميل يمنع غالبا عن قرّائه لأسباب خاضعة لمعايير غير واضحة لنا دائما، لكنّه أمر اعتدنا عليه فيما يتعلّق بالنّصوص الجريئة المتجاوزة للتابو السياسي والاجتماعي». والجدير ذكره أنّ الرّواية لا تزال مهدّدة بالمنع على خلفية مضامينها الجريئة.

وقد علقت مؤلّفة الرّواية بكرية على هذا المنع بقولها:

«لم يفاجئني كثيرا قرار منع الرّواية من دخول الكويت وبعض دول الخليج رغم رغبتي بوصولها إلى جميع العواصم العربية، لكن يقلقني أن تعود أسباب المنع إلى خلفيّات سياسيّة أكثر مما تستند إلى خلفيّات اجتماعيّة| أخلاقيّة وفق المعايير الملتبسة لدى الرّقابة والمراقبين.

لقد أعلنت أكثر من مرّة أنّ الهاجس السياسي في «امرأة الرّسالة» يعنيني بالدرجة الأولى، وقد أردت من خلاله أن أحكي للعالم العربي والأجنبي على حدّ سواء، وربّما الكويت ودول الخليج تحديدا عن هويّتي الملتبسة كفلسطينيّة تعيش في دولة اليهود، والّتي للآن لم يفهموها. وشخصيّات هذا العمل تخرج من قلب المدن الفلسطينيّة الّتي نسيها العالم العربي والأجنبي، وتعرض نماذج حيّة لأشكال القهر السياسي الّذي نتعرّض له كأفراد في مناطق الـ ٤٨ . أردت أن يعرف العرب قضيّتي من خلال طبيعة شخصيّاتي كبشر يحبّون ويكرهون، يعشقون ويُعشقون، يقاتلون ويقتلون، ويفتّشون عن رغبات أجسادهم كما يفتّشون عن رغبات تاريخهم. أردت أن ينكتب اسم عكّا وحيفا ويافا في ذاكرة القارئ العربي عبر بوابات جديدة للذاكرة والحدث.

ورغم المنع الحالي والّذي سيأتي لديّ قناعة أنّ القارئ سيصل إلى امرأتي ورسالتي أينما كان، لأن النساء اللواتي تتضوع قلوبهن بعطر الذاكرة يذهب القارئ في أعقاب رائحتهن، ولا ينتظر أن يأتين إليه».

■ زياد خداش

ليو تولستوي.. العمالقة خالدون

يعد الكونت ليف نيكولايافيتش تولستوي من عمالقة الروائيين الروس وأحد أعمدتهم البارزين، وهو بالإضافة إلى ذلك من أعظم روائيي العالم..

كان تولستوي وهو من مواليد ٩ سبتمبر ١٨٢٨ روائياً وداعية سلام ومفكراً، ومن أشهر أعماله روايتي «الحرب والسلام» و «أنا كارنينا» وهما إلى الآن يتربعان على قمة الأدب الواقعي، فهما يعطيان صورة واقعية للحياة الروسية في تلك الحقبة الزمنية.

التحق في شبابه بجامعة كازان عام ١٨٤٤ م، ولكن طريقة التدريس لم تعجبه فهجرها إلى الأعمال الحرة عام ١٨٤٧ م. وبدأ بتثقيف نفسه، وشرع في الكتابة.

وفي تلك المرحلة الأولى من حياته كتب ثلاثة كتب وهي الطفولة (١٨٥٢ م)؛ الصبا (١٨٥٤ م)؛ الشباب (١٨٥٧ م). وسئم حياته تلك فالتحق بالجيش وشارك في بعض المعارك وكتب عن تجاربه تلك موضوعات نُشرت في الصحف، وأُلف عنها كتابه القوقاز (١٨٦٣ م).

وبعد تقاعده من الخدمة العسكرية سافر إلى أوروبا الغربية وأعجب بطرق التدريس هناك. ولما عاد لمسقط رأسه بدأ في تطبيق النظريات التربوية التقدمية التي عرفها، وذلك بأن فتح مدرسة خاصة لأبناء المزارعين. وأنشأ مجلة تربوية تدعى «ياسنايا بوليانا» شرح فيها أفكاره التربوية ونشرها بين الناس.

ويُعد كتاب الحرب والسلام (١٨٦٩ م) من أشهر أعمال تولستوي، ويتناول هذا الكتاب الحوادث السياسية والعسكرية التي حدثت في أوروبا في الفترة مابين ١٨٠٥ و١٨٢٠ م. وتناول غزو نابليون لروسيا عام ١٨١٢ م.

وقد تعمق تولستوي في القراءات الدينية، وقاوم الكنيسة الأرثوذكسية في روسيا، ودعا للسلام وعدم الاستغلال. ولم تقبل الكنيسة آراءه التي انتشرت في سرعة، فكفرته وأبعدته عنها. وأعجب بآرائه عدد كبير من الناس وكانوا يزورونه في مقره بعد أن عاش حياة المزارعين البسطاء تاركا عائلته الثرية المترفة. ومن كتب تولستوي المشهورة أيضًا كتاب «ما الفن؟» الذي أوضح فيه أن الفن ينبغي أن يُوجّه الناس أخلاقياً، وأن يعمل على تحسين أوضاعهم، وأن يكون بسيطًا يخاطب عامة الناس.

وفي أواخر حياته عاد تولستوي لكتابة القصص الخيالية فكتب موت إيفان إيلييتش (١٨٨٦ م)، كما كتب بعض الأعمال المسرحية مثل قوة الظلام (١٨٨٨ م). وأشهر أعماله التي كتبها في أواخر حياته كانت البعث وهي قصة كتبها (١٨٩٩ م) وقصة الشيطان (١٨٨٩ م)..

توفي تولستوي عام ١٩١٠ بعد حياة عريضة زاخرة بالأدب والترحال والغوص في الذات الإنسانية..

■ عن الموسوعة الحرة - بتصرف

حين ينطق حنظلة حمامة السلام

لقد كنت قاسياً على الحمامة التي ترمز للسلام.. فالعالم أحب السلام وغصن الزيتون، لكن هذا العالم نفسه تجاهل حقنا في فلسطين.. لقد كان ضميره ميتا .. والسلام الذي يطالبوننا به هو على حسابنا، لذا وصلت بي القناعة إلى عدم شعوري ببراءة حمامة السلام!!

■ الفنان الشهيد
ناجي العلي

قاسيون 2007 أسبوعياً

تعلن قاسيون عن استمرار حملة الاشتراكات لعام 2007

قيمة الاشتراك السنوي (300) ل.س

يتم الاشتراك عبر موزعي «قاسيون»

«قاسيون معكم.... «كرامة الوطن والمواطن» فوق كل اعتبار»!

تنويه هام

«قاسيون» الأسبوعية مع مطلع العام الجديد

نلفت عناية قرائنا الأعزاء إلى أن جريدة «قاسيون» ستحتجب حتى نهاية العام الحالي ٢٠٠٦ بسبب عطلتها السنوية، وستعاود الصدور في مطلع العام القادم ٢٠٠٧، ولكن هذه المرة كجريدة أسبوعية وبحلة جديدة، فكل عام وأنتم بألف خير، وإلى اللقاء في العام القادم مع الإصدار الأسبوعي، راجين للجميع سنة طيبة..

زوروا موقعنا على الأنترنيت: www.kassioun.org